جامعة بولتكنيك فلسطين
كلية العلوم الإدارية ونظم المعلومات

واقع المشاركة الشعبية ومدى تطبيقها من وجهة نظر رؤساء وأعضاء البلديات المركزية والرئيسية في محافظة الخليل

إعداد:
أحمد يوسف ربعي
صائل وليد عمرو

إشراف:
أ. لينة المحتسب

أيار/2012

جامعة بوليتكنك فلسطين
Palestine Polytechnic University
(PPU)
The Library المكتبة
Acc. ١٢٦٨٢ الرقم المتسلسل
Class. ..... رقم التصنيف

م. لينه المحتسب
م. دنيا العدس
أكرم الهشيش

جامعة بولتكنيك فلسطين
كلية العلوم الإدارية ونظم المعلومات

واقع المشاركة الشعبية ومدى تطبيقها من وجهة نظر رؤساء وأعضاء البلديات المركزية والرئيسية في محافظة الخليل

إعداد:
أحمد يوسف ربعي
صائل وليد عمرو

إشراف:
أ. لينة المحتسب

قدمت هذه الدراسة استكمالا لمتطلبات الحصول على درجة البكالوريوس في إدارة الأعمال المعاصرة في كلية العلوم الإدارية ونظم المعلومات في جامعة بولتكنيك فلسطين

أيار/2012

الشكر والتقدير

الشكر لله وحده اولاً، ولكن لا بد لنا ونحن نخطوا خطواتنا الأخيرة في الحياة الجامعية من وقفة نعود بها إلى اعوام قضيناها في رحاب الجامعة مع اساتذتنا الكرام الذين قدموا لنا الكثير باذلين جهودا كبيرة في بناء جيل الغد.

وقبل أن نمضي نقدم اسمى آيات الشكر، والامتنان، والتثدير، والمحبة إلى الذين ...

حملوا اقدس رسالة في الحياة ....

إلى الذين مهدوا لنا طريق العلم والمعرفة ....

إلى جميع اساتذتنا الافاضل ....

ولا بد لنا من نتقدم باسمى آيات الشكر والتقدير إلى المحاضرة لينة المحتسب التي بذلت معنا الجهد الكبير وكانت لنا خير دليل ، متمنين لها مزيد من التقدم والعلم.

الإهداء

إلى أغلى وأحلى

وأحن وأجمل

إنسان

إلى:

أمي

اسألوا دمي ..وسعادتي وهمي

اسألوا التوفيق..والكدر والضيق

اسألوا الطيب في صفاتي..والدعاء الذي في صلاتي

واسألوا شهودي..الدموع التي في سجودي

اسألوهم..واسألوا دمي ..عن غلا أمي...

وإلى

أبي :

هذه الكلمة العظيمة ...

ما إن أنطق بها إلا وأشعر أنني غارق في الخجل ،

مطأطئ الرأس .. ساهم الطرف ،

إجلالا وإكبارا واحتراما...

(أطـال الله في عمريهمـا)

قائمة المتحويات

الترقيم	الموضوع	الصفحة
*	الشكر والتقدير	أ
*	الإهداء	ب
*	قائمة المحتويات	ج
*	قائمة الجداول	و
*	قائمة الأشكال والصور	ح
*	المصطلحات الإجرائية	ط
*	الملخص	ك
	الفصل الأول : الإطار العام للدراسة	
1.1	المقدمة	2
2.1	مشكلة الدراسة	3
3.1	أهداف الدراسة	4
4.1	أهمية الدراسة	5
5.1	فرضيات الدراسة	6
6.1	حدود الدراسة	7
7.1	محددات الدراسة	7
8.1	الهيكل التنظيمي للدراسة	7
	الفصل الثاني : الإطار النظري والدراسات السابقة	
*	مقدمة	10
1.2	الإدارة المحلية	12
1.1.2	مفهوم الإدارة المحلية	12
2.1.2	خصائص الإدارة المحلية	12
3.1.2	أسباب ظهور الإدارة المحلية	13
4.1.2	مقومات الإدارة المحلية	13
5.1.2	أهداف الإدارة المحلية	14
6.1.2	مفهوم المركزية واللامركزية	16

1.6.1.2	نظام المركزية الإدارية	17
2.6.1.2	نظانم اللامركزية الإدارية	17
7.1.2	التميز بين الحكم المحلي والإدارة المحلية	19
8.1.2	التطور التاريخي للإدارة المحلية	21
1.8.1.2	العهد العثماني(1877-1917)	21
2.8.1.2	الانتداب البريطاني (1917-1948):	21
3.8.1.2	الإدارة الأردنية والمصرية:(1948-1967)	21
4.8.1.2	الاحتلال الإسرائيلي (1967-1994):	22
5.8.1.2	السلطة الوطنية الفلسطينية:(ما بعد 1994)	22
9.1.2	تصنيف البلديات في فلسطين	23
10.1.2	أسباب الزيادة في الهيئات المحلية في فلسطين	24
2.2	المشاركة الشعبية	25
1.2.2	مفهوم المشاركة الشعبية	25
2.2.2	أهمية المشاركة الشعبية	26
3.2.2	أهداف المشاركة الشعبية	26
4.2.2	وسائل وأساليب المشاركة الشعبية	27
5.2.2	مستويات المشاركة الشعبية	29
6.2.2	أنواع المشاركة الشعبية	31
7.2.2	مبادئ المشاركة الشعبية	31
8.2.2	أسباب ضعف المشاركة الشعبية	33
9.2.2	آليات تفعيل المشاركة الشعبية	33
3.2	الدراسات السابقة	35
1.3.2	الدراسات العربية	35
1.3.2	الدراسات الأجنبية	40
الفصل الثالث : الطرق والإجراءات		
1.3	منهجية الدراسة	43
2.3	مجتمع الدراسة	43
3.3	عينة الدراسة	43
4.3	أدوات تحليل البيانات	45

5.3	أدوات جمع البيانات	46
	الفصل الرابع: تحليل نتائج الدراسة	
1.4	المعالجة الاحصائية	49
1.1.4	صدق الأداة وثباتها	49
2.1.4	وصف خصائص عينة الدراسة	57
3.1.4	النتائج المتعلقة بالسؤال الأول ومناقشتها	64
4.1.4	النتائج المتعلقة بالسؤال الثاني ومناقشتها	69
5.1.4	النتائج المتعلقة بالسؤال الثالث ومناقشتها	73
6.1.4	النتائج المتعلقة بالسؤال الرابع ومناقشتها	78
7.1.4	النتائج المتعلقة بالسؤال الخامس ومناقشتها	82
2.4	تحليل المقابلة	94
	الفصل الخامس : النتائج والتوصيات	
1.5	النتائج	97
2.5	التوصيات	100
*	قائمة المراجع	102
*	الملاحق	106

قائمة الجداول

الترقيم	اسم الجدول	الصفحة
1.2	مستويات المشاركة الشعبية	30
2.3	البلديات المركزية والرئيسية وعدد الاستبانات الموزعة والمسترجعة	44
3.4	معامل ارتباط لفقرات المحور الأول " آثار المشاركة الشعبية على المستوى المحلي" مع الدرجة الكلية له	50
4.4	معامل ارتباط لفقرات المحور الثاني " دور البلدية في تعزيز المشاركة الشعبية" مع الدرجة الكلية له	51
5.4	معامل ارتباط لفقرات المحور الثالث " الوسائل المستخدمة في دعم المشاركة الشعبية" مع الدرجة الكلية له	52
6.4	معامل ارتباط لفقرات المحور الرابع " العوامل التي تحد من فاعلية المشاركة الشعبية" مع الدرجة الكلية له	53
7.4	قيم معاملات الثبات(ألفا كرونباخ) لفقرات الاستبانة في مجتمع الدراسة الحالي	55
8.4	المنطقة الجغرافية لعينة الدراسة	58
9.4	توزيع أفراد العينة حسب الجنس	59
10.4	توزيع افراد العينة حسب العمر	60
11.4	توزيع أفراد العينة حسب المؤهل العلمي	61
12.4	توزيع أفراد العينة حسب مدة العضوية في المجلس المحلي	62
13.4	توزيع افراد العينة حسب اسلوب الاختيار للمجلس المحلي	63
14.4	درجات مقياس ليكرت الخماسي	64
15.4	نتائج تحليل فقرات المحور الأول (آثار المشاركة الشعبية على المستوى المحلي)	65
16.4	نتائج تحليل فقرات المحور الثاني (تعزيز المشاركة الشعبية)	70
17.4	نتائج تحليل فقرات المحور الثالث(الوسائل المستخدمة في دعم المشاركة الشعبية)	75
18.4	درجات مقياس ليكرت الرباعي	79
19.4	نتائج تحليل فقرات المحور االرابع (العوامل التي تحد من فعالية المشاركة الشعبية)	80
20.4	اختبار التوزيع الطبيعي لكلا من آثار المشاركة الشعبية على المستوى المحلي و المنطقة و الجغرافي للبلدية في محافظة الخليل	84

21.4	نتائج اختبار Kruskal Wallis لاختبار الفروق في متوسطات آثار المشاركة الشعبية بواسطة متغير الموقع الجغرافي للبلدية في محافظة الخليل	85
22.4	اختبار التوزيع الطبيعي لكلا من آثار المشاركة الشعبية على المستوى المحلي و متغير الجنس	86
23.4	نتائج اختبار Mann-Whitney لاختبار الفروق في متوسطات آثار المشاركة الشعبية بواسطة متغير الجنس	86
24.4	اختبار التوزيع الطبيعي (One-Sample Kolmogorov-Smirnov) لكلا من آثار المشاركة الشعبية على المستوى المحلي و متغير العمر	87
25.4	معامل ارتباط بيرسون بين آثار المشاركة الشعبية على المستوى المحلي و متغير العمر	88
26.4	اختبار التوزيع الطبيعي لكلا من آثار المشاركة الشعبية على المستوى المحلي و المؤهل العلمي	89
27.4	اختبار تجانس التباين (Levene test)	90
28.4	تحليل التباين الأحادي (One Way ANOVA) لقياس الفروق في استجابة أفراد عينة الدراسة حول (آثار المشاركة الشعبية على المستوى المحلي) تعزى لمتغير المؤهل العلمي	90
29.4	اختبار التوزيع الطبيعي (One-Sample Kolmogorov-Smirnov) لكلا من آثار المشاركة الشعبية على المستوى المحلي و مدة العضوية	91
30.4	معامل ارتباط سبيرمان بين آثار المشاركة الشعبية على المستوى المحلي و متغير مدة العضوية	92
31.4	اختبار التوزيع الطبيعي لكلا من آثار المشاركة الشعبية على المستوى المحلي و اسلوب الاختيار للمجلس المحلي	93
32.4	نتائج اختبار Kruskal Wallis لاختبار الفروق في متوسطات آثار المشاركة الشعبية بواسطة أسلوب اختيار المجلس المحلي	94

قائمة الأشكال والصور

الترقيم	اسم الشكل	الصفحة
1.4	المنطقة الجغرافية لعينة البحث	59
2.4	جنس عينة البحث	60
3.4	المؤهل العلمي لعينة البحث	62
4.4	أسلوب الاختيار للمجلس المحلي	63
5.4	آثار المشاركة الشعبية على المستوى المحلي	69
6.4	دور البلديات في تعزيز المشاركة الشعبية	73
7.4	الوسائل المستخدمة في دعم المشاركة الشعبية	78
8.4	العوامل التي تحد من فاعلية المشاركة الشعبية	82

المصطلحات الإجرائية

لقد تم التطرق في هذا البحث إلى المصطلحات التالية:

- المشاركة الشعبية: عملية تواصل ذات اتجاهين بين الهيئة المحلية والمجتمع، تعتمد على تبادل المعلومات بين الطرفين وتقديم مدخلات من المواطنين بشأن بقضية ما قبل اتخاذ الهيئة قراراً بشأن تلك القضية، أو وضع السياسات أو تحديد إتجاه لأخذ القرار(صندوق إقراض البلديات،2009،ص5).
- الهيئات المحلية : وحدة الحكم المحلي في نطاق جغرافي وإداري معين(قانون الهيئات المحلية الفلسطينية رقم(1) لسنة 1997).
- قانون الهيئات المحلية الفلسطيني : هو القانون الذي تعمل من خلاله هيئات الحكم المحلي في فلسطين والذي تم صدوره في عام 1997.
- قانون انتخابات المجالس المحلية الفلسطينية: وهو القانون الذي ينظم انتخاب رؤساء وأعضاء المجالس المحلية في فلسطين والذي تم صدوره في عام 1996.
- العضو:هو عضو مجلس الهيئة المحلية.
- الرئيس: رئيس مجلس الهيئة المحلية.
- مدة العضوية : الفترة التي يسمح بها للعضو بالبقاء في عضوية المجلس المحلي أو رئاسته وهي حسب قانون الهيئات المحلية الفلسطيني 4 سنوات.
- البلديات المركزية(أ) : هي المدن الفلسطينية المركزية(مركز المحافظة) وتعتبر هذه البلديات هيئات محلية كبيرة الحجم وتقدم أكثر الخدمات والنشاطات المحلية من حيث الكم والنوع، بالإضافة إلى أنها تهتم بالجوانب التنموية ليس داخل حدودها التنظيمية فقط ولكن يتوقع منها دور فعال في مجال التنمية

في فلسطين(اشتية وحباس،2004،ص27). وتعتبر بلدية الخليل من البلديات المركزية في محافظة الخليل (تصنيف البلديات من وزارة الحكم المحلي،2012).

- البلديات الرئيسية(ب) : هي المدن التي يزيد عدد سكانها عن 25 ألف نسمة، وهذه البلديات متوسطة في حجمها الوظيفي، وعلى الرغم من ذلك تشكل عماد البنية البلدية الفلسطينية(اشتية وحباس،2004،ص27). وتعتبر بلدية دورا، و بلدية يطا، وبلدية السموع، وبلدية الظاهرية، وبلدية إذنا، وبلدية سعير، وبلدية حلحول من البلديات الرئيسية في محافظة الخليل (تصنيف البلديات من وزارة الحكم المحلي،2012).

الملخص

هدفت هذه الدراسة إلى تشخيص واقع المشاركة الشعبية في البلديات المركزية والرئيسية في محافظة الخليل من وجهة نظر رؤساءها وأعضاءها، ولقد اعتمد فريق البحث على المنهج الوصفي لإجراء هذه الدراسة، واستخدم اداتين، للدراسة وهما الاستبانة والمقابلة، وتم توزيع الاستبانة على كافة أعضاء مجتمع الدراسة، وكان حجم مجتمع الدراسة (79) رئيس وعضو بلدية، وتم استرجاع (59) استبانة منها، وقد تم تحليلها، ومعالجتها احصائياً، وقد تم إجراء مقابلة مع أحد أساتذة القانون.

وقد توصل فريق البحث إلى مجموعة من النتائج من أهمها أن المشاركة الشعبية تؤثر بدرجة كبيرة على المستوى المحلي في مساهمتها في الاستفادة المثلى من ذوي الخبرة والاختصاصات، كذلك فإن البلديات تساهم في تعزيز المشاركة الشعبية بدرجة كبيرة من خلال الإفصاح للمواطنين عن المعلومات ذات الصلة بالمشاريع التنموية، وأن عقد الاجتماعات مع قادة المجتمع والشخصيات المعروفة ووجوه العائلات تعتبر من أكثر الوسائل المستخدمة من قبل البلديات المركزية والرئيسية في دعم المشاركة الشعبية، وقد توصلت الدراسة إلى ان عدم الاستقرار السياسي يعتبر من أكثر العوامل التي تحد من فاعلية المشاركة الشعبية.كما توصلت الدراسة إلى عدم وجود فروق ذات دلالة إحصائية من وجهة نظر رؤساء وأعضاء البلديات المركزية والرئيسية تعزى لمتغيرات العمر، والجنس، والمؤهل العلمي، ومدة العضوية، وأسلوب الاختيار للمجلس المحلي، والمنطقة الجغرافيةو آثار المشاركة الشعبية على المستوى المحلي، وأخيرا فقد توصلت الدراسة إلى أن قانون البلديات الفلسطيني وقانون الانتخابات البلدية يؤكدوا على المشاركة الشعبية من خلال حق التشرح والانتخاب للمواطنين في مناطقهم المحلية.

وقد خرجت الدراسة بمجموعة من التوصيات كان أهمها ضرورة العمل على زيادة المشاركة الشعبية في البلديات من خلال كافة الوسائل الممكنة والمتاحة، و اتباع البلديات للوسائل الأسهل والأسرع والمرغوبة لدى

المواطنين من أجل ضمان أكبر قاعدة مشاركة شعبية في المواضيع المحلية، وتجنب كافة المعيقات التي قد تحد من المشاركة الشعبية، وقيام وزارة الحكم المحلي بتفعيل القوانين التي تسمح للمواطنين بالمشاركة الشعبية وأهمها قانون الانتخاب.

المواطنين من أجل ضمان أكبر قاعدة مشاركة شعبية في المواضيع المحلية، وتجنب كافة المعيقات التي قد تحد من المشاركة الشعبية، وقيام وزارة الحكم المحلي بتفعيل القوانين التي تسمح للمواطنين بالمشاركة الشعبية وأهمها قانون الانتخاب.

الفصل الأول: الإطار العام للدراسة

1.1 المقدمة .

2.1 مشكلة الدراسة .

3.1 أهداف الدراسة .

4.1 أهمية الدراسة .

5.1 فرضيات الدراسة .

6.1 حدود الدراسة .

7.1 محددات الدراسة.

8.1 الهيكل التنظيمي للدراسة .

1.1 المقدمة :

لقد شهدت بداية القرن العشرين اتساع العمل الحكومي اتساع كبيرا فشمل نشاط الدولة قطاعات وميادين في الصناعة، والتجارة، والزراعة، وغيرها من القطاعات، والتي كانت مقصورة على القطاع الخاص. وأخذت هذه الظاهرة تسود كثيرا من مجتمعات العالم على اختلاف أيدلوجياتها باعتبارها تدخلا إيجابيا غايته توفير الخدمات الضرورية للسكان، أو تنظيم النشاطات الاقتصادية وتوجيهها وتحقيق العدالة الاجتماعية. وهكذا تحولت الدولة من مفهوم الحراسة وضمان الأمن والعدل إلى دولة مهمتها تحقيق الرفاه وتقديم الخدمات(المعاني،أبوفارس،2000،ص22).

وأصبحت الدولة المعاصرة تعاني من أمرين هما زيادة العبء على الحكومات في تقديم الخدمات العامة التي يحتاجها المواطنون، وزيادة رغبات الناس في مشاركة الحكومة في إدارة تلك الخدمات . فكان لزاما على الدولة أن تأخذ بنظام الإدارة المحلية لتجاوز تلك العقبات وذلك بإعطاء الهيئات المحلية مسؤولية تقديم بعض الخدمات إلى الجمهور وذلك باستقلال نسبي عن السلطة المركزية ومشاركة الجمهور عن طريق ممثليهم في المجالس المحلية في وضع السياسات المحلية المتعلقة بتقديم تلك الخدمات والإشراف على تنفيذها(المعاني، ابو فارس،2000،ص22).

وتعتبر الإدارة المحلية هي من أهم فروع الإدارة العامة، وتمثل احد ركائز الإدارة، ونظرا لأهميتها أصبحت تدرس كمساق مستقل في بعض الجامعات، وكان لا بد لطالب الإدارة من أن يطلع على جوانبها لما لها من تطبيق عملي يشهده المواطن من خلال تعامله مع البلدية في حدود المنطقة المحلية التابع لها.

لقد أصبح للإدارة المحلية أهمية كبيرة في المجتمعات وأصبحت تقوم بدور أساسي وريادي كونها من أهم ركائز قيام المجتمع المحلي والذي لا بد من إشراكه في اتخاذ القرارات والتواصل معه بشتى الطرق والوسائل من خلال تطبيق ما يعرف بالمشاركة الشعبية والتي بمجملها تتعلق بعملية التواصل ما بين المواطن والهيئة المحلية. ونظراً لأهمية المشاركة الشعبية كان لا بد أن نقف اليوم للاطلاع على واقع المشاركة الشعبية ومدى

تطبيقها في البلديات المركزية والرئيسية في محافظة الخليل من وجهة نظر رؤسائها وأعضائها، والتي ستكون نقطة الانطلاق الأولى على قطاع البلديات و تحديداً في محافظة الخليل.

2.1 مشكلة الدراسة:

تعتبر الإدارة المحلية من احد أهم مقومات أي مجتمع محلي والتي في مجموعها تكون المجتمع كله، و تعتبر هذه المجالس البوابة التي يستطيع المواطن من خلالها التواصل مع البلديات والحصول على الخدمات التي يحتاجها وذلك من خلال ما يسمى بالمشاركة الشعبية.

ويسعى فريق البحث من خلال هذه الدراسة إلى الوصول إلى إجابات على التساؤلات التالية :

1. ما هي آثار المشاركة الشعبية على المستوى المحلي من وجهة نظر رؤساء وأعضاء البلديات المركزية والرئيسية في محافظة الخليل ؟

2. ما هو دور الهيئات المحلية في تعزيز المشاركة الشعبية من وجهة نظر رؤساء وأعضاء البلديات المركزية والرئيسية في محافظة الخليل ؟

3. ما هي أهم الوسائل المستخدمة في دعم المشاركة الشعبية من وجهة نظر رؤساء وأعضاء البلديات المركزية والرئيسية في محافظة الخليل؟

4. ما هي العوامل التي تحد من فاعلية المشاركة الشعبية من وجهة نظر رؤساء وأعضاء البلديات المركزية والرئيسية في محافظة الخليل ؟

5. ما هي العلاقة بين المتغيرات الديموغرافية التالية:(المنطقة الجغرافية، والجنس، والعمر، والمؤهل العلمي، ومدة العضوية، وأسلوب الاختيار للمجلس المحلي) وآثار المشاركة الشعبية على المستوى المحلي ؟

6. ما مدى تشجيع قانون الهيئات المحلية الفلسطيني لسنة 1997، وقانون انتخابات الهيئات المحلية لسنة 1996 على المشاركة الشعبية ؟

3.1 أهداف الدراسة:

يسعى البحث إلى تحقيق الأهداف التالية:

1. التعرف على آثار المشاركة الشعبية على المستوى المحلي من وجهة نظر رؤساء وأعضاء البلديات المركزية والرئيسية في محافظة الخليل .

2. التعرف على دور المجالس المحلية في تعزيز المشاركة الشعبية من وجهة نظر رؤساء وأعضاء البلديات المركزية والرئيسية في محافظة الخليل .

3. التعرف على الوسائل المستخدمة في دعم المشاركة الشعبية من وجهة نظر رؤساء وأعضاء البلديات المركزية والرئيسية في محافظة الخليل.

4. التعرف على العوامل التي تحد من فاعلية المشاركة الشعبية من وجهة نظر رؤساء وأعضاء البلديات المركزية والرئيسية في محافظة الخليل .

5. التعرف على العلاقة بين المتغيرات الديموغرافية التالية:(المنطقة الجغرافية، والجنس، والعمر، والمؤهل العلمي، ومدة العضوية، وأسلوب الاختيار للمجلس المحلي) وآثار المشاركة الشعبية على المستوى المحلي .

6. التعرف على مدى تشجيع قانون الهيئات المحلية الفلسطيني لسنة 1997، وقانون انتخابات الهيئات المحلية لسنة 1996 على المشاركة الشعبية.

4.1 أهمية الدراسة :

للبحث أهمية من النواحي التالي:

أهمية البحث بالنسبة لفريق البحث :

1. يطمح الفريق أن يسهم البحث في زيادة المعرفة النظرية والتطبيقية وإثراءالمعلومات في هذا الحقل المهم من حقول الإدارة العامة.

2. يعتبر هذا البحث جزء من الخطة الدراسية لاستكمال متطلبات الحصول على درجة البكالوريوس في تخصص إدارة الأعمال المعاصرة.

3. إدراك مدى أهمية المشاركة الشعبية وتأثيرها على المواطن والمجالس المحلية.

4. إدراك مدى تشجيع رؤساء وأعضاء البلديات على لمشاركة الشعبية.

أهمية البحث بالنسبة لمجتمع الدراسة :

1. مساعدة مجتمع الدراسة على زيادة معلوماتهم ومعرفتهم وتمكينهم من تحليل وتشخيص واقع المشاركة الشعبية في البلديات المركزية، والرئيسية.

2. تعتبر هذه الدراسة مرجعا مساعدا لدراسات مستقبلية يمكن القيام بها في هذا المجال .

أهمية البحث بالنسبة للجامعة:

1. يسهم هذا البحث في زيادة الثروة المكتبية.

2. يمكن اعتباره مرجع من المراجع المهمة لطلبة تخصص إدارة الأعمال المعاصرة، وجميع المهتمين بموضوع المشاركة الشعبية.

5.1 فرضيات الدراسة :

لقد تم وضع هذه الفرضيات من قبل فريق البحث من أجل الوصل إلى رفض أو قبول أي من هذه الفرضيات وهي :

1. لا يوجد آثار للمشاركة الشعبية على المستوى المحلي من وجهة نظر رؤساء وأعضاء البلديات المركزية والرئيسية في محافظة الخليل.

2. لا يوجد دور للهيئات المحلية في تعزيز المشاركة الشعبية من وجهة نظر رؤساء وأعضاء البلديات المركزية والرئيسية في محافظة الخليل.

3. يعتبر "عقد اجتماعات مع قادة المجتمع ووجهاء العائلات" من أهم الوسائل المستخدمة في دعم المشاركة الشعبية من وجهة نظر رؤساء وأعضاء البلديات المركزية والرئيسية في محافظة الخليل .

4. يعتبر عدم الاستقرار السياسي من أبرز العوامل التي تحد من فاعلية المشاركة الشعبية من وجهة نظر رؤساء وأعضاء البلديات المركزية و الرئيسية في محافظة الخليل.

5. لا يوجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين المتغيرات الديموغرافية التالية:(المنطقة الجغرافية، والجنس، والعمر، والمؤهل العلمي، ومدة العضوية، وأسلوب الاختيار للمجلس المحلي) وآثار المشاركة الشعبية على المستوى المحلي .

6.لا يشجع قانون الهيئات المحلية الفلسطيني لسنة 1997، وقانون انتخابات الهيئات المحلية لسنة 1996 على المشاركة الشعبية.

6.1 حدود الدراسة :

الحدود الزمنية : الفصل الدراسي الثاني من العام الجامعي 2011\2012.

الحدود المكانية : يشمل البحث رؤساء وأعضاء البلديات المركزية والرئيسية في محافظة الخليل وهي: (الخليل، ودورا، ويطا، والسموع، والظاهرية، وحلحول، وسعير، واذنا).

7.1 محددات الدراسة :

إن أبرز المحددات التي واجهتنا أثناء قيامنا بالدراسة تتعلق بعدم التعاون الكافي من قبل بعض البلديات، إضافة إلى تأخر بعض البلديات في تعبئة الاستبانة مما استلزم زيارات متكررة، كذلك امتناع بعض الأعضاء في البلديات من تعبئة الاستبانة.

8.1 الهيكل التنظيمي لمحتويات الدراسة:

يتكون البحث من خمس فصول وهي على النحو التالي:

1- **الفصل الأول** (الإطار العام للبحث) ويتضمن:

مقدمة الدراسة، وأهداف الدراسة، ومشكلة الدراسة، وأهمية الدراسة، وفرضيات الدراسة، وحدود الدراسة، ومحددات الدراسة، والهيكل التنظيمي لمحتوى الدراسة.

2- **الفصل الثاني** (الإطار النظري والدراسات السابقة) ويتضمن:

المقدمة، ومفهوم الإدارة المحلية، وخصائصها، وأسباب ظهورها، ومقوماتها، وأهدافها، والتمييز ما بين المركزية واللامركزية، والمقارنة بين الحكم المحلي والإدارة المحلية، والتطور التاريخي للإدارة المحلية في فلسطين، وتصنيف البلديات في فلسطين، وأسباب زيادة الهيئات المحلية في فلسطين، ومفهوم المشاركة الشعبية، وأهميتها، وأهدافها، ووسائلها وأساليبها، ومستوياتها، وأنواعها، ومبادئها، وأسباب ضعفها ، وآليات تفعيلها. وأخيرا الدراسات السابقة.

3- الفصل الثالث (منهجية الدراسة) ويتضمن:

منهجية الدراسة، ومجتمع الدراسة ، وعينة الدراسة، وأدوات تحليل البيانات، وأدوات جمع البيانات.

4- الفصل الرابع(عرض النتائج والتحليلات) ويتضمن:

البيانات التي تم البحث فيها بالإضافة إلى تفريغ الاستبانات وعرض النتائج وتحليلها.

5- الفصل الخامس(الاستنتاجات والتوصيات) ويتضمن:

الاستنتاجات والتوصيات.

3- **الفصل الثالث** (منهجية الدراسة) ويتضمن:

منهجية الدراسة، ومجتمع الدراسة ، وعينة الدراسة، وأدوات تحليل البيانات، وأدوات جمع البيانات.

4- **الفصل الرابع**(عرض النتائج والتحليلات) ويتضمن:

البيانات التي تم البحث فيها بالإضافة إلى تفريغ الاستبانات وعرض النتائج وتحليلها.

5- **الفصل الخامس**(الاستنتاجات والتوصيات) ويتضمن:

الاستنتاجات والتوصيات.

الفصل الثاني

الإطار النظري والدراسات السابقة

مقدمة :

لقد أصبحت موضوعات الحكم والهيئات المحلية، تتطلب من قوى المجتمع الفاعلة العمل الجاد من أجل إنتاج مجموعة من الضوابط التي تنطلق من الرغبة في مؤسسات وهيئات حكم محلي ديمقراطية، للوصول إلى مستوى أفضل من الحريات ومفاهيم احترام معايير الديمقراطية والإدارة الرشيدة ودورها في بناء إنسان قادر على تحقيق تنمية شاملة، وبالتالي فإن أشد ما نحتاج إليه هو المؤسسة وثقافة المؤسسة، ذلك أنها مفتاح العقل والعمل الجماعي والمستقبل. ونتيجة لإدراكنا بأن إقامة النظام الديمقراطي يتطلب وجود قوانين ونظم تساعد في تطور المجتمع نحو الديمقراطية، وتمكنه من خلق مؤسسات تتلاءم مع طبيعة الأهداف التي يسعى المجتمع لتحقيقها، ويمكن ترجمة ذلك على مستوى مجالس الهيئات المحلية، وذلك بإيجاد مؤسسات حكم محلي ديمقراطية وفعالة، قادرة على تمثيل احتياجات ومطالب ومصالح الناس، وتكريس فهم جديد لهذه المؤسسات باعتبارها مؤسسات تمثل المواطن على المستوى المحلي، وليست مؤسسات رسمية(عبد العاطي،2005،ص4).

إن أهم دور تقوم به الهيئات المحلية يتجسد في تقديم الخدمات للمنطقة التي تقع ضمن نطاق عملها وتنفيذ المشروعات لخدمة السكان المقيمين فيها. ولتتمكن الهيئات المحلية من معرفة متطلبات السكان المحليين بدقة أكبر يجب أن يكون هناك وسائل اتصال ما بين المسؤولين فيها وما بين المواطنين، لكي يتبادل الطرفان وجهات النظر ويتوصلان إلى اتخاذ القرارت الخاصة بالمنطقة بشكل مناسب والابتعاد عن أي صدامات وصراعات قد تنشأ نتيجة عدم التواصل ما بين الهيئة المحلية والمواطنين. وتعتمد عملية الاتصال ما بين المواطنين والهيئةة المحلية على نوعية نظام الحكم السائد في الدولة ومدى ممارسة الهيئات المحلية لصلاحياتها فيها، ومدى حرية المواطنين في التعبير عن آرائهم بشكل ديمقراطي والمدى الذي تستجيب فيه أقسام الهيئة المحلية لآراء المواطنين(العكش،1996،ص88).

وتمثل المشاركة الشعبية أحد مؤشرات حركة المجتمع، وفعاليته، فضلا عن كونها مجالا للعمل الجماعي، وأداة تفعيل الواقع وتطويره، والبناء والتجديد في المؤسسات، ولعل المشاركة تعبير عن حالة المجتمع والناس ومدى مشروعية المؤسسات وعمق الانتماء والمواطنة (مسلم،2004،ص15).

وسيتم في هذا الفصل ومن أجل ضمان منطقية وتسلسل الموضوعات سيتم التعرف بداية على ما يسمى بالإدارة المحلية ومعظم الجوانب المتعلقة بها، كخصائصها، وأسباب ظهورها، ومقوماتها، وأهدافها، والتفرقة ما بين مفهومي المركزية واللامركزية الإدارية، والتمييز ما بين الحكم المحلي والإدارة المحلية، وتوضيح التطور التاريخي للإدارة المحلية في فلسطين، والتعرف على تصنيف البلديات في فلسطين، وأسباب زيادتها في فلسطين. ومن ثم سوف يتم توضيح ما يسمى بالمشاركة الشعبية، وأهميتها، وأهدافها، ووسائلها وأساليبها، ومستوياتها، وأنواعها، ومبادئها، وأسباب ضعفها، وآليات تفعيلها. وأخيرا سيتم التطرق لمجموعة من الدراسات السابقة ذات العلاقة بموضوعات الإدارة المحلية والمشاركة الشعبية.

1.2 الادارة المحلية

1.1.2 مفهوم الإدارة المحلية:

عرفت الإدارة المحلية من قبل الكثير من الكتاب وأصحاب الاختصاص، إلا أن جميع التعريفات تصب في نفس المضمون، حيث عرفها فيلب مواد بأنها "هيئة من المواطنين ذات شخصية معنوية تضطلع بواجب تزويد المجتمع بالخدمات التي يحتاجها"(المعاني وأبو فارس،2000،ص20).

وهناك من يرى بأنها "أسلوب من أساليب الإدارة حيث تقسم بموجبه إقليم الدولة إلى وحدات محلية يشرف على إدارة كل وحدة منها مجلس يمثل الإدارة العامة لسكان تلك الوحدة وتستقل هذه المجالس بموارد مالية ذاتية وترتبط بالمركز بعلاقة يحددها القانون"(المعاني وأبو فارس،2000،ص21).

وعرفها د. أنور رسلان بأنها "هيئة تتمتع بالشخصية المعنوية وتختص بإدارة الشؤون المحلية، ولها اختصاصات محددة بضوابط معينة"(عمرو،2002،ص11).

ويعرفها عدنان عمرو بأنها" شخص معنوي عام يمارس اختصاصات وصلاحيات في نطاق جغرافي محدد، تحت وصاية السلطة المركزية"(عمرو،2002،ص11).

وأما أبو فارس والمعاني فيعرفان الإدارة المحلية على أنها "توزيع للوظيفة الإدارية فيما بين الحكومة المركزية وبين هيئات محلية منتخبة تعمل تحت رقابة الحكومة المركزية وإشرافها"(المعاني وأبو فارس،2000،ص22).

2.1.2 خصائص الإدارة المحلية:

من خلال التعريفات السابقة للإدارة المحلية، نجد أن الإدارة المحلية تتميز بالخصائص التالية (المعاني وأبو فارس،2000،ص22):

1- وجود مصالح محلية تختلف عن المصالح القومية.

2- إنشاء هيئات محلية منتخبة مهماتها إنجاز تلك المصالح.

3- إشراف الحكومة المركزية على أعمال تلك الهيئات.

3.1.2 أسباب ظهور الإدارة المحلية :

لعل أبرز أسباب ظهور الإدارة المحلية كتنظيم يعد جزء من الهيكل العام للدولة ما يلي :(المعاني وابو فارس،2000،ص ص 22-23):

1- سرعة انجاز الخدمات والحد من الروتين .

2- تخفيف الأعباء على أجهزة الدولة المركزية .

3- واقعية التخطيط لبرامج التنمية التي تلبي احتياجات الناس الذين هم اقدر في تحديديها.

4- زيادة المشاركة الفاعلة لدى السكان وبالتالي زيادة الوحدة الوطنية.

5- تحقيق العدل والمساواة بين الناس من خلال حرية الترشح والانتخاب .

6- تعميم مفهوم الديمقراطية من خلال الانتخابات وحرية الاختيار.

4.1.2 مقومات الإدارة المحلية:

لا يمكن لأي إدارة محلية أن تنشأ، وتصبح مستقلة عن السلطة المركزية إلا بوجود المقومات التالية(عمرو،2002،ص ص 12-15):

1- تجمع سكاني ذو مصالح محلية متميزة:

إن وجود تجمع سكاني له مصالح محلية ذاتية مشتركة تعتبر من أهم ركائز وجود هيئة المحلية، وهو الأمر الذي يميزها عن غيرها من خلال ارتباط هذه المصالح بالتجمع السكاني، حيث توجد رغبة مشتركة لتحقيق مصالح السكان وإشباع حاجاتهم المحلية. ويعتبر التجمع السكاني الركيزة الأساسية في تحديد حجم ومسمى الهيئة المحلية في فلسطين.

2-البقعة الجغرافية:

لا يمكن اكتمال وجود الهيئة المحلية بالتجمع السكاني فقط، بل تتطلب وجود نطاق جغرافي محدد يتميز عن غيره، ويكون جامعا لافراده ومتواصل جغرافياً ، حيث أن البقعة الجغرافية هي الركيزة الأساسية لوجود التجمع السكاني. ولا يوجد شرط يحصر البقعة الجغرافية بمساحة معينة حتى يتم إنشاء الهيئة المحلية، ويجب أن لا يكون صغيرا جدا بعدد من الأسر والبيوت، وفي هذه الحالة يتم إلحاق المنطقة بهيئات محلية مجاوة لأن شرط إنشاء هيئلة محلية غير متوفر فيها.

3- الاعتراف القانوني:

ويقصد بالاعتراف القانوني، صدور قرار من الجهة الحكومية صاحبة الاختصاص تعلن من خلاله عن قيام الهيئة المحلية أو تغيير مستواها، وبموجب القانون فإنه يتم منح الشخصية القانونية لهذه التجمعات، ويتم الكشف عن وجودها وليس خلقها.

5.1.2 أهداف الإدارة المحلية :

تهدف الإدارة المحلية إلي تحقيق الأهداف التالية

اولاً: **الأهداف الإدارية** وأهمها :(المعاني وابو فارس،2000 ،ص ص 23-24)

1- ضمان سرعة الانجاز بكفاءة وفاعلية، والحد من الروتين وتبسيط الإجراءات.

2- زيادة قدرة الموظفين المحليين على الإبداع والابتكار.

3- التخفيف من أعباء موظفي الإدارة المركزية وحصر مهماتهم بالإعمال الإدارية الهامة .

4- إكساب الكوادر المحلية خبرة متزايدة نتيجة مشاركتها في عملية اتخاذ القرارات.

5- استخدام أساليب إدارية تختلف عن تلك التي تطبقها الإدارة المركزية تراعي فيها الظروف والعوامل المحلية مما يدفع من كفاءة العمل.

6- التنسيق فيما بين الإدارة المحلية والحكومة المركزية لوضع الخطط والمشروعات التي تلائم احتياجات السكان في مناطقهم حسب ظروفهم وتنفيذها في تلك المناطق.

ثانيا: **الأهداف الاقتصادية والتنموية** وأهمها : :(المعاني وابو فارس،2000 ،ص ص 24-25)

1- إن القرارات التي تتخذ محليا بدلا من صدورها عن الإدارة المركزية تعمل على توفير الوقت، وترشيد الكلفة والإنفاق وتحسين انجاز العمل.

2- إن حصر إنفاق معظم عائدات المجالس المحلية في مناطقها يحقق العدالة في الإنفاق ويسهم في تنميتها والنهوض بها.

3- إن اشتراك المواطن والهيئات المحلية في تقدير الحاجات ورسم الخطط وتنفيذها باعتبار إن الإدارة المحلية هي وسيلة المجتمع إلى التنمية يساهم في تسارع انجاز التنمية الاقتصادية والاجتماعية.

4- إن توافر تمويل محلي يسهم في سد جزء من كلفة المشروعات والأعمال المحلية،و يساعد الدولة ولا يثقل على الخزينة المركزية.

5- تشجيع مواطني المناطق المحلية على المساهمة مع سلطاتهم المحلية في مشروعات استثمارية تعود عليها بالفائدة والخير.

ثالثاً: **الأهداف السياسية** وأهمها ما يلي :(المعاني و ابو فارس،2000 ،ص ص 25-26)

1- تحقيق المشاركة في ما بين السكان المحليين والسلطة المركزية حيث يلتزم المواطن بتحقيق الأهداف ويساهم في انجازها فلا يضطر للجوء إلى خلق الاضطرابات أو ممارسة العنف.

2- إرساء قواعد الديمقراطية بين المواطنين، لان عملية الترشيح والانتخاب واحترام الرأي الآخر تعتبر ممارسة للعمل السياسي واحترامه.

3- إبراز قيادات قادرة على الإدارة الكفوءة تتفوق في ممارسة أعمالها في المجالس المحلية في الدولة.

4- إعطاء ساكني المناطق التي تحوي قوميات تختلف عن بقية سكان الدولة حرية تقرير حاجاتهم وإشباعها بما يتناسب و ظروفهم الخاصة ويسهم في إبعاد شبح التجزئة.

5- زيادة قدرة الدولة على مواجهة الظروف الطارئة ومعالجتها بفاعلية اكبر فيساعد ذلك على تماسك السكان.

رابعاً: **الأهداف الاجتماعية** وأهمها ما يلي : (عمرو،2002،ص ص ،24_25)

1- النهوض بالمجتمعات المحلية وتنميتها إقصاديا وإجتماعيا، فهو بمثابة وسيلة لحصول الأفراد على حاجاتهم وإشباع رغباتهم.

2- ربط الإدارة بالمواطنين، وهذا يؤدي إلى تعزيز الروابط التي تجمع الحكام بالمحكومين.

3- تدعيم الروابط الروحية بين أفراد الوحدات المحلية، ويؤدي هذا إلى تحويل طاقاتهم إلى أعمال بواسطتها يأخذ كل مجتمع لنفسه وجوداً ذاتياً يقصد به تحقيق المصالح المشتركة.

4- تعميق الثقة بالإنسان والمواطن، ويتحقق ذلك من خلال معاملة المواطن ككائن إجتماعي يرتبط بأفراد مجتمعه، وينتمي معهم في بيئة محلية معينة يؤثر فيها ويتأثر بها.

5- التخفيف من آثار العزلة التي فرضتها المدينة الحديثة على الأفراد في الوحدات الكبيرة.

6- تقوية البناء الاقتصادي والاجتماعي والسياسي للدولة من خلال توزيع الكفاءات والمشاريع على كافة الأقاليم.

7- المساهمة في حل المشاكل الاجتماعية من خلال ما تقوم به القيادات المحلية من تطوير الوعي الجماهيري بمشاكل الأمية والبطالة وغيرها ومشاركة المواطنين في حلها.

6.1.2 مفهوم المركزية واللامركزية:

تتبع الدول في إدارة شؤونها احد النظامين الإداريين المركزية أو اللامركزية أو من خلال استخدام كليهما،وذلك يخضع لطبيعة تنظيميها وقوانينها السياسية والاقتصادية والاجتماعية وغيرها.

1.6.1.2 نظام المركزية الإدارية:

وهو النظام الذي تتحكم من خلاله السلطة المركزية بجميع الأنشطة الإدارية في أقاليم الدولة المختلفة، وتراقبها رقابة مباشرة ، ولا تمنحها صلاحيات واسعة في مناطق الدولة المختلفة(Macnalty,1948,p67)

صور المركزية الإدارية:

أ. نظام المركزية المطلقة :

حيث تنحصر النشاطات الإدارية جميعها بالإدارة المركزية ولا يسمح لفروعها في الأقاليم الانفراد باتخاذ القرارات والبت فيها(المعاني وابوفارس،2000،ص32).

ب. نظام المركزية المعتدلة :

تتوزع الوظائف الإدارية في هذا النظام بين الإدارة المركزية في العاصمة وبين فروعها في مناطق الدولة. ويتطلب ذالك تفويض الموظفين الممثلين للوزارة صلاحيات في اتخاذ القرارات وذلك لتخفيف عن السلطة المركزية(المعاني وابو فارس، 2000، ص33).

2.6.1.2 نظام اللامركزية الإدارية :

وهو أسلوب يقوم على توزيع الصلاحيات والاختصاصات بين السلطة المركزية وهيئات أخرى مستقلة عنها قانونيا(العطامنة وعبد الوهاب،2005،ص51).

صور اللامركزية الإدارية:

أ. نظام اللامركزية المرفقية :

وهو أسلوب من أساليب إدارة المرافق العامة، ويقصد به إدارة مرفق عام بواسطة هيئة إدارية يمنحها القانون الشخصية القانونية وتكون مستقلة عن السلطة التي أنشأتها من النواحي الإدارية والمالية والفنية(المعاني وأبو فارس،2000، ص36).

ب.نظام اللامركزية الإقليمية :

يقوم على توزيع الوظيفة الإدارية للدولة بين الحكومة المركزية وبين هيئات محلية منتخبة تمارس نشاطها تحت إشراف الحكومة المركزية ورقابتها(المعاني وأبو فارس،2000،ص38).

وبعد دراسة صور اللامركزية الإدارية، نخلص إلى أن مصطلح اللامركزية الإقليمية هو مصطلح مرادف لمصطلح الإدارة المحلية بل هو الإدارة المحلية بحد ذاتها.

ومن مزايا اللامركزية الإقليمية أنها تشجع المواطنين على المشاركة الفعالة، وهي جزء من العملية الديمقراطية، أما الاقتصاديون فيروا أنها حاجة مجتمعية، فعند اتخاذ القرار على مستوى محلي غالباً ما تنعكس على حاجات المجتمع الأمر الذي يزيد استعداد المواطنين للدفع مقابل الخدمات التي يحصلون عليها ، ويعزز من مشاركتهم، وكما ان لهذا النوع من اللامركزية دور في تخفيف العبئ المالي على خزينة الدولة، من خلال الاعتماد على المشروعات الذاتية(محمد،2008،ص11).

ويؤخذ على اللامركزية الإقليمية بعض العيوب والمساوئ وأهمها : (المعاني وأبو فارس،2000، ص 39-40)

1- تغليب الصالح المحلي على الصالح العام.

2- الإخلال بوحدة الدولة وكيانها وغرس بذور التجزئة.

3- حدوث بعض الصراعات والنزاعات بسبب قلة الوعي لدى السكان وبالتالي الحد من التعاون والمشاركة، الذي يعد أهم ركائز الإدارة المحلية.

4- عدم القدرة على النهوض بخدمات المجتمع إشباع حاجة السكان بسبب ضعف الإمكانيات المادية والبشرية.

7.1.2 التمييز بين الحكم المحلي والإدارة المحلية:

تميل الحكومات المركزية إلى استخدام المركزية أو اللامركزية لتحقيق أهدافها، ويعتبر الحكم المحلي والإدارة المحلية أسلوبين من أساليب اللامركزية وان اختلافا في مدى الصلاحيات الممنوحة لكل منهما لذا سوف نميز بينهما:

الحكم المحلي:

يعتبر الحكم المحلي نظاما يتم بموجبه ممارسة الحكم الذاتي في منطقة جغرافية محددة ضمن الدولة من خلال مشاركة سكان تلك المنطقة في إدارة شؤونها ضمن استقلالية يضمنها دستور الدولة الأساسي أو قوانينها، ويتم تبعا لذلك اتخاذ القرارات من قبل سكان المنطقة وممثليهم في الأمور ذات الاهتمام في المنطقة، ويعتبر الحكم المحلي أسلوب في اللامركزية السياسية، تقوم الدولة بموجبه توزيع بعضاً من صلاحياتها التشريعية والتنفيذية والقضائية لصالح المناطق المختلفة، حيث يقوم الدستور –القانون الأساسي– في الدولة. بتنظيم هذه العلاقة وتحديد الصلاحيات لكل من الحكومة ووحدات الحكم المحلي(العكش وآخرون،1996،ص18).

الإدارة المحلية:

يتطلب مفهوم الإدارة المحلية أن يميز عن غيره من المصطلحات التي تلتقي معه في مجال إدارة الشؤون المحلية للمناطق والأقاليم من قبل الهيئات والإدارات المحلية المنتخبة، كونه يعمل مع بقاء إشراف ورقابة عليه من السلطة المركزية في الدولة الموحدة، مع إبقاء حماية النظام السياسي وصد العدوان من مسؤولية الدولة الأم (إسماعيل،2005، ص38).

والذي يعنينا هنا هو الإدارة المحلية وهو أسلوب يتم بمقتضاه تنظيم الشؤون المحلية وإدارتها من قبل السكان المحلين أنفسهم بواسطة هيئات ينتخبونها، وتتمتع بالشخصية المعنوية المستقلة، وتقوم بمباشرة اختصاصاتها بموجب القانون إلا أنها تبقى خاضعة لرقابة السلطة المركزية وإشرافها، ولا بد من الإشارة هنا أن مصطلح

الحكم المحلي والإدارة المحلية مصطلحان غير مترادفين، ويمكن التمييز بينهما من خلال المعايير التالية(المعاني ابوفارس،2000،ص47):

أ. من حيث النشوء : تنشأ الإدارة المحلية بموجب القانون ،أما الحكم المحلي فينشأ بموجب الدستور.

ب. من حيث الارتباط :ترتبط الإدارة المحلية بالتنظيم الإداري للدولة، أما الحكم المحلي فيترتبط بشكل الدولة .

ج. من حيث الوظيفة :تمارس الإدارة المحلية جزء من وظيفة الدولة الإدارية، أما الحكم المحلي فيمارس وظيفة تشريعية وتنفيذية وقضائية.

د. من حيث مدى ثبات الاختصاص:اختصاص الإدارة المحلية قابل للتغيير زيادة أو نقصان، أما الحكم المحلي فدرجة ثبات الاختصاصات كبيرة .

هـ. من حيث الرقابة : الإدارة المحلية تخضع لرقابة وإشراف السلطة المركزية، أما الحكم المحلي فيخضع لرقابة غير مباشرة من السلطة المركزية.

وإزاء كل ما قيل في شأن التفرقة بين الإدارة المحلية والحكم المحلي فإن معيار التفرقة بين الإدارة المحلية والحكم المحلي يتم من خلال اعتبار أن الإدارة المحلية تعتبر درجة من درجات الحكم المحلي، بمعنى أن نظام الإدارة المحلية يمكن أن يتطور إلى نظام حكم محلي وان الإدارة المحلية هي الاصطلاح العلمي الذي يعبر عن أسلوب البلديات المتبع في فلسطين، وهنا يجدر الانتباه في هذا الصدد أن قانون الهيئات المحلية الفلسطيني لعام 1997 قد سمى الوزارة التي تتابع الهيئات المحلية والوزير بتسمية الحكم المحلي، مع أن التسمية الدقيقة بنظرنا هي الإدارة المحلية أما الحكم المحلي فهو الاصطلاح العام الشائع الخاطئ لذات أسلوب الإدارة المحلية نظرا لعراقة استخدامه في أقدم النظم الإدارية في بريطانيا مع أن التسمية في النظام الإنجليزي تعود إلى اعتبارات تاريخية محضة(عبد العاطي،2005،ص41).

8.1.2 التطور التاريخي للإدارة المحلية في فلسطين:

1.8.1.2 العهد العثماني(1877-1917):

قامت الدولة العثمانية في النصف الثاني من القرن التاسع عشر بعدة إصلاحات وتنظيمات إدارية، كان من أهم نتائجها إنشاء البلديات، ومن دلالات إنشاء البلديات كهيئات قانونية في العصر العثماني، أن السلطات العثمانية قد شرعت في تخفيف الطابع المركزي للدولة، وأسست هيئات محلية مستقلة جزئيا. وكانت الوظيفة الرئيسية للبلديات هي تقديم الخدمات الرئيسية للسكان،وكان أول قانون بلدي عثماني قد صدر عام 1877، وقد حدد شروط تأسيس البلديات ووظائفها(النمورة،1994،ص118).

2.8.1.2 الانتداب البريطاني (1917-1948):

تدهور وضع البلديات في العهد البريطاني، وأصبحت الصلاحيات كافة في يدي المندوب السامي الذي انفرد في سن القوانين والتعيينات، وفي عام 1934 صدر قانون البلديات الذي يعد الركيزة الأساسية في عمل البلديات، ورغم ذلك بقيت الصلاحيات الواسعة في يد المندوب السامي(الجرباوي،1996).

3.8.1.2 الإدارة الأردنية والمصرية:(1948-1967):

خضعت الضفة الغربية للقانون الأردني، الذي يقوم على أساس تقسيم إدارة ومحلي، يعمل بنظام المحافظات والألوية، وكان أول قانون بلدي شامل صدر عام 1954، وفي عام 1955 صدر قانون آخر حيث أصحبت البلديات بموجبه مؤسسات رسمية تقوم بتلبية رغبات وحاجات الحكومة، وانحصرت صلاحيات البلديات في تقديم بعض الخدمات للسكان، دون أي وظيفة سياسية.

وخضع قطاع غزة للإدارة المصرية، والتي أبقت البلديات هناك تعمل بموجب القانون البريطاني الصادر عام 1934، وبأوامر الإدارة المصرية، وكانت صلاحية البلديات محدودة وتتبع للحاكم الإداري المصري، ولم تجر انتخابات بلدية أثناء خضوع قطاع غزة للإدارة المصرية(اشتية وحباس ،2004،ص ص 20-21).

4.8.1.2 الاحتلال الإسرائيلي (1967-1994):

بعد وقوع الاحتلال الإسرائيلي للضفة والغربية كان عدد البلديات 25 بلدية في الضفة و2 في قطاع غزة، واستحدثت السلطات الإسرائيلية 3 بلديات جديدة، وسادت الهيمنة الإسرائيلية على البلديات واستخدمت كوسائل للضغط على المواطنين والحد من انتشار السكان في الأراضي، وخضعت البلديات للأوامر العسكرية، وكان يتم تعيين الرئيس والأعضاء من قبل الحاكم العسكري ، والذي كان يحدد صلاحياتهم بشكل دائم. وفي عام 1972، 1976 عملت سلطات الإحتلال على إجراء انتخابات بلدية ومجالس محلية على طريقتها الخاصة حيث كانت تهدف من ورائها إلى إفراز رؤساء وأعضاء موالين لها، وهذا ما أفشلة الرؤساء والأعضاء المنتخبين، و في عام 1980 تم إلغاء نتائج الانتخابات التي نظمتها السلطات الإسرائيلية، بسبب عدم ملائمة الأشخاص المنتخبين للسلطات الإسرائيلية. وفي عام 1982، تم إنشاء الإدارة المدنية، فيما بعد إنشاء روابط القرى من أجل التفريق بين السكان، وضمان تعيين أشخاص موالين للاحتلال في البلديات، واستمر التهميش للبلديات ودورها من قبل الاحتلال مع اندلاع الانتفاضة الأولى عام 1987(الجرباوي،1996).

5.8.1.2 السلطة الوطنية الفلسطينية:(ما بعد 1994):

قامت السلطة الوطنية الفلسطينية بتأسيس وزارة الحكم المحلي عام 1994، وكانت مهامها تطوير البلديات وهيئات الحكم المحلي، وكان أعضاء ورؤساء البلديات يتم بالاختيار والتعيين حسب الظروف من قبل الوزارة، وكانت استراتيجية الوزارة نحو تجسيد الديمقراطية واللامركزية، ورفع مستوى وكفاءة المجالس المحلية، وكما صدر قانون خاص بالهيئات المحلية وصادق عليه المجلس التشريعي عام 1997، وصدر قانون آخر يخص انتخابات الهيئات المحلية عام 1996، وبلغ عدد الهيئات المحلية حتى عام 2004 ، 129 بلدية(اشتية وحباس،2004،ص ص 24-25).

وبحسب آخر إحصائيات صادرة عن صندوق إقراض وتطوير البلديات في مطلع عام 2012 بلغ عدد الهيئات المحلية في فلسطين 134 هيئة محلية(صندوق تطوير إقراض البلديات،2012).

وجرت انتخابات لهيئات محلية متفرقة، عام 2004 ولم تشمل جميع الهيئات المحلية لأسباب أهمها الواقع السياسي الفلسطيني ، ومنذ ذلك الوقت يتم تعيين عدد كبير من الأعضاء والرؤساء بشكل مباشر من قبل وزير الحكم المحلي.

9.1.2 تصنيف البلديات في فلسطين:

تم تنصيف البلديات في فلسطين، لاعتبارات تتعلق بعدد السكان والقدرات ومجالات النشاطات والخدمات إلى أربعة أصناف هي : (اشتية وحباس،2004،ص27).

الصنف الأول: البلديات المركزية (أ): وهي مراكز المحافظات، وتعتبر هيئات محلية كبيرة الحجم وتقدم أكثر الخدمات والنشاطات المحلية من حيث الكم والنوع، وتهتم بالجوانب التنموية، ليس داخل حدودها التنظيمية فقط بل يتوقع منها دور فعال في مجال التنمية في فلسطين.

الصنف الثاني: البلديات الرئيسية (ب):وهي المدن التي يزيد عدد سكانها عن 25 الف نسمة وهي متوسطة في حجمها الوظيفي، وعلى الرغم من ذلك تشكل هذه البلديات عماد البنية التحتية البلدية الفلسطينية، وتجند موارد وامكانيات أكبر من التي توفرها البلديات الأساسية.

الصنف الثالث: البلديات الأساسية (ج): وهي التي تشكلت في البلدات صغيرة الحجم حيث عدد السكان(10-25 ألف نسمة) والقدرات والنشاطات الاقتصادية، وتكون نشاطتها محصورة في تقديم الخدمات الأساسية وبعض المشاريع التنموية الصغيرة.

الصنف الرابع: البلديات الناشئة (د): حيث تشكلت في البلدات التي يقل عدد سكانها عن 10 آلاف نسمة، حيث كانت مجالس قروية وتم ترفيعها إلى مستوى بلدية، وتقتصر وظيفتها على تقديم الخدمات الأساسية للسكان.

10.1.2 أسباب الزيادة في الهيئات المحلية الفلسطينية:

شهدات السنوات الاخيرة تزايد في عدد الهيئات المحلية ولعل اهم أسباب هذه الزيادة هو (عمرو،2002،ص13):

1- تزايد عدد السكان بقدوم عدد كبير من فلسطينيي المهجر إلى مناطق السلطة الفلسطينية.

2- إنهاء السياسة الاحتلالية التي تحد من الهيئات المحلية ونشاطها، ووجود قانون فلسطيني خاص بالبلديات مما يساهم في تشجيع عملها.

3- حاجة بعض المناطق للتطوير السريع من خلال إنشاء هيئات محلية فيها، نظراً لكون تقديم خدمات لتلك المناطق من أموال المساعدات الخارجية يقتضي تمتعها بالشخصية المعنوية.

2.2 المشاركة الشعبية

1.2.2 مفهوم المشاركة الشعبية:

تعني المشاركة الشعبية "الفعل الجماهيري المؤسسي ضمن تشريعات واضحة وعادلة، تكفل مشاركة قطاعات واسعة من المجتمع ، وتكفل التواصل بين المجتمع وممثليه ومؤسساته المختلفة"، وهي تعني "وجود قنوات وآليات تمكن الناس من التأثير على اتخاذ القرار، وهي حق الإنسان في أن ينتخب وينتخب، وينضوي في إطار مؤسسات دستورية، ونيابية، ومؤسسات المجتمع المدني ، باعتبارها حقلا ومساحة للمشاركة الشعبية، وهي أيضا حق تكوين الجمعيات وإبداء الرأي وحرية التعبير ، وحق التتبع وصياغة القرارات وتفعيل الإبداع"(مسلم،2003،ص17).

وتعرف على أنها "الحق في الاطلاع، والتشاور، والتعبير عن وجهات نظر الفرد بشأن الامور التي تخصه بشكل فردي أو جماعي"(Sewell and Coppoc ،1977،p4).

وكما عرفت المشاركة الشعبية بانها "العملية التي تتيح لجميع أفراد المجتمع المحلي وجماعاته المؤهلة بموجب القوانين فرص للتعبير عن آرائهم، ودورا في إعداد الخطط والمشروعات المحلية وتنفيذها ومتابعتها والرقابة عليها بشكل مباشر وغير مباشر بهدف تحقيق التنمية الإجتماعية والاقتصادية والسياسية،وتحسين نوعية حياة السكان وإشباع حاجاتهم بعدالة ودون الإضرار بالمصلحة العامة"(المشاركة الشعبية في إعداد الموازنة العامة للبلديات،2008).

ويمكن تلخيص مفهوم المشاركة الشعبية بأنه :إئتلاف المواطنين داخل مجتمع معين من أجل تحقيق هدف مشترك بغض النظر عن الفروقات فيما بينهم، وذلك بمشاركة الجهات الرسمية في اتخاذ القرارات ،وتتضمن تبادل المصالح المشتركة بين الناس الذين يعيشون داخل إقليم جغرافي واحد" (Magill university,2006).

2.2 المشاركة الشعبية

1.2.2 مفهوم المشاركة الشعبية:

تعني المشاركة الشعبية "الفعل الجماهيري المؤسسي ضمن تشريعات واضحة وعادلة، تكفل مشاركة قطاعات واسعة من المجتمع ، وتكفل التواصل بين المجتمع وممثليه ومؤسساته المختلفة"، وهي تعني "وجود قنوات وآليات تمكن الناس من التأثير على اتخاذ القرار، وهي حق الإنسان في أن ينتخب وينتخب، وينضوي في إطار مؤسسات دستورية، ونيابية، ومؤسسات المجتمع المدني ، باعتبارها حقلا ومساحة للمشاركة الشعبية، وهي أيضا حق تكوين الجمعيات وإبداء الرأي وحرية التعبير ، وحق التتبع وصياغة القرارات وتفعيل الإبداع"(مسلم،2003،ص17).

وتعرف على أنها "الحق في الاطلاع، والتشاور، والتعبير عن وجهات نظر الفرد بشأن الامور التي تخصه بشكل فردي أو جماعي"(Sewell and Coppoc ،1977،p4).

وكما عرفت المشاركة الشعبية بانها "العملية التي تتيح لجميع أفراد المجتمع المحلي وجماعاته المؤهلة بموجب القوانين فرص للتعبير عن آرائهم، ودورا في إعداد الخطط والمشروعات المحلية وتنفيذها ومتابعتها والرقابة عليها بشكل مباشر وغير مباشر بهدف تحقيق التنمية الإجتماعية والاقتصادية والسياسية،وتحسين نوعية حياة السكان وإشباع حاجاتهم بعدالة ودون الإضرار بالمصلحة العامة"(المشاركة الشعبية في إعداد الموازنة العامة للبلديات،2008).

ويمكن تلخيص مفهوم المشاركة الشعبية بأنه :إئتلاف المواطنين داخل مجتمع معين من أجل تحقيق هدف مشترك بغض النظر عن الفروقات فيما بينهم، وذلك بمشاركة الجهات الرسمية في اتخاذ القرارات ،وتتضمن تبادل المصالح المشتركة بين الناس الذين يعيشون داخل إقليم جغرافي واحد" (Magill university,2006).

2.2.2 أهمية المشاركة الشعبية:

يمكن التعرف على أهمية المشاركة الشعبية من خلال النقاط التالية(المشاركة الشعبية في إعداد الموازنة العامة للبلديات،2008) :

1. توجه الدول بشكل عام إلى اللامركزية الإدارية، واعتماد أسلوب التخطيط بمشاركة المواطنين، ورفع التوصيات المحلية من أسفل الهرم الإداري في الدولة إلى أعلاه.

2. تعمل على زيادة وعي وجاهزية المواطنين لمواجهة المشاكل والتعاون في حلها، كما تؤدي إلى زيادة جاهزية المواطنين للحوار وتقبل الاخر.

3.الحصول على دعم وتأييد السكان المحليين للمشروعات التي يشاركون فيها بشكل مباشر، وتحفزهم على التخطيط لها والحفاظ عليها.

4.رفع فعالية التنمية المستدامة ، من خلال الاستخدام الأمثل للموارد المتاحة في المناطق المحلية، والمحافظة على ثروات الدولة من الهدر وإساءة الاستغلال.

3.2.2 أهداف المشاركة الشعبية:

تعمل المشاركة الشعبية على تحقيق الأهداف التالية (المشاركة الشعبية في إعداد الموازنة العامة للبلديات،2008) :

1. المشاركة وسيلة لتقليق التكلفة: حيث تعمل المشاركة على ترتيب أولويات الإنفاق حسب حاجات السكان، وتضمن الاستخدام الأمثل للموارد المحلية.

2. المشاركة مدخل لضمان التأييد الجماهيري الشعبي للمشروعات: فهي وسيلة لتقريب حاجات السكان ومطالبهم مع واقع الموارد المحلية المتاحة لهم، مما يحقق الرضى والدعم للمشروعات المحلية.

3. المشاركة مطلب اقتصادي تنموي: إن مشاركة المواطن تعمل على توجيه الموارد المحلية نحو المشروعات الإنتاجية بدل من الحاجات الاستهلاكية، وهذا ينعكس إيجابا على حياة المشاركين.

4. المشاركة وسيلة لتحقيق الفاعلية للمشروعات من خلال:

أ. توفير بيانات حقيقة عن واقع المجتمعات المحلية.

ب. إقامة نسق من العلاقات السليمة يراعي قيم وعادات المجتمع.

ج. ضمان التكامل والتعاون المشترك بين مستويات التنمية القومية والمحلية.

5. المشاركة وسيلة شفافة لتحقيق التوظيف الأمثل للمساعدات الإجتماعية: حيث أصحبت المشاركة مطلب أساسي للهيئات الدولية، لضمان الاستخدام الأمثل للمساعدات وتوجيهها لصالح الجماهير.

6. تتضمن المشاركة تحديد مجتمعات الحاجة أو المشكلة: حيث تقوم المشاركة بتحديد المشكلات التي يعاني منها السكان ومن ثم تحقيق إدارة كفؤة للموارد المحلية.

4.2.2 وسائل وأساليب المشاركة الشعبية:

تتعد الوسائل التي يستطيع من خلالها المواطن، التأثير في متخذي القرارات، وإبداء آرائه ووجهات نظره في المسائل التي تخص المنطقة التي ينتمي إليها،ومن أهم هذه الوسائل(العكش وآخرون،1996،ص ص،88-91):

أولا: **الأحزاب السياسية:** تؤثر الأحزاب السياسية على متخذي القرارات في المناطق المحلية ، من خلال طرح وجهة نظرها السياسية، وترشيح أعضائها لمناصب محلية، وهي من الوسائل الفعالة في المشاركة الشعبية على المستوى المحلي وخاصة في دورها في توعية المواطنين أثناء الحملات الانتخابية.

ثانياً: **جماعات الضغط** : وهي مجموعة الأفراد المشتركين في نفس وجهة النظر، ويهدفون إلى التأثير الايجابي على السياسة العامة لمصلحتهم، ومن الأمثلة عليهم رجال الأعمال ودافعو الضرائب.

ومن أهم نشاطات الجماعات الضاغطة الظهور والتواجد في الاجتماعات، وإصدار تقارير بهدف الدعاية، و التأثير في اختيار مرشحي الأحزاب السياسية، وتوجيه رسائل عامة لنشر وجهة نظرهم.

ثالثا: **السلطات المحلية:** وهي تستخدم وسائل متعددة في التأثير على المشاركة الشعبية ،وزيادة اهتمام المواطن في الأمور المحلية، وتعد هذه الوسائل من الأمور التي يسعى البحث للوصول إليها، ومن أهمها :

1- تشكيل لجان من المواطنين للتعاون مع الجهاز التنفيذي للسلطة المحلية.

2- طرح التقارير السنوية حول السلطة المحلية مما يعطي إنطباع للمواطن عن وضع الهيئة المحلية في منطقته.

3- الاجتماعات :عقد اجتماعات مناقشة الموازنة، حيث توفر للمواطن معلومات حول نشاطات وبرامج الهيئة المحلية، وتساعد في اتخاذ القرارات على ضوء رد فعل المواطنين تجاه النشاطات والمشاريع المحلية.

4- عقد الاجتماعات العامة بهدف الوصول إلى قرارات يشارك فيها الجميع وتمثل أكبر كم من الآراء ووجهات النظر.

5- الإعلان عن مواعيد الجلسات الهيئة المحلية ، والتي تمكن المواطنين من حضورها، والاعتراض على قراراتها.

6- نشر مجلات ودوريات وكتيبات حول الهيئة المحلية ، بالإضافة إلى نشر معلومات تخص الهيئة المحلية في الصحف، لتمكن المواطنين من الاطلاع عليها.

7- مشاركة الهيئات المحلية في الأنشطة التطوعية والاجتماعية التي لا تهدف إلى تحقيق الربح.

8- وضع صناديق الاقتراحات والشكاوي، وتوفير الخدمات الهاتفية للرد على الشكاوي والاستفسارات، ودراستها وأخذها بجدية.

9- توفير متخصيين بهدف تنمية المجتمع المحلي.

رابعا: **الحكومة المركزية:** تلجأ الحكومة للمشاركة في عمليات التخطيط، من خلال تشكيل لجان والاستفادة من مقترحات الأشخاص ذو الخبرة في أي مجال. وكما تضمن الحكومة للمواطنين حرية إبداء آرائهم حول موضوع معين من ناحية قانونية ، حيث أن القوانين تبين بشكل واضح العلاقة ما بين الهيئة المحلية والمواطن ، وتوضح للمواطن كيفية إبداء آرائه ووجهة نظره في أي موضوع يخص المنطقة المحلية.

خامسا: وسائل الإعلام: وتشمل الصحافة، والإذاعة، والتلفزيون، حيث تساعد في ايصال وجهات نظر كل من السلطة المحلية، والمواطن لبعضهم البعض، والتأثير في اتخاذ القرارات.

5.2.2 مستويات المشاركة الشعبية:

تعد المشاركة الشعبية عاملا مهما في تنمية المجتمع، وزيادة قدرة المجتمع على الاستجابة للحاجات الأساسية،والاستخدام الأمثل لطاقات وقدرات أفراده وجماعاته، وإعطاء فرصة للفئات المهمشة في المشاركة اتخاذ القرار،ومن هنا يمكن تقسيم مستويات المشاركة إلى خمس مستويات هي(صندوق تطوير وإقراض البلديات،2012):

1- تقديم المعلومات من خلال إعلام المجتمع عما تم التخطيط له.

2- طرح الخيارات المتاحة في موضوع معين على المشاركين، والحصول على آرائهم في هذا الموضوع.

3- اتخاذ القرارات بشكل مشترك، بالتشجيع على تقديم أفكار وخيارات إضافة إلى المشاركة في اتخاذ القرارات الأفضل.

4-العمل معا، ويعني عدم اتخاذ القرار بشكل مشترك فقط، إنما يتم تشكيل شراكة بهيئة معينة تقوم بحمل الأعباء جميعا.

5- دعم المبادرات الإجتماعية المستقلة، لمساعدة الآخرين في تلبية احتياجاتهم، ودعم مبادراتهم وتقديم النصح والمساندة لهم

جدول رقم (1.2)

مستويات المشاركة الشعبية

مستوى المشاركة	إعطاء معلومات	استشارة	إشراك	تعاون	تمكين
الغرض	تزويد المواطنين بمعلومات موضوعية ومتوازنة لمساعدتهم على فهم المشكلة المطروحة للنقاش.	الحصولة على تغذية راجعة من المواطنين حول تحليل المشلكة أو البدائل أو القرارات.	العمل مباشرة مع المواطنين طيلة العملية لضمان فهم ومراعاة اهتماماتهم الخاصة والعامة.	الشراكة مع الجمهور في كافة جوانب إتخاذ القرار بما فيها تطوير البدائل وتحديد الحلول المفضلة.	وضع مهمة إتخاذ القرار في يد المجتمع المحلي.
رسالة الهيئة المحلية للجمهور	سوف تحافظ الهيئة على اطلاع الجمهور وتزويدهم بالمعلومات .	سوق تقوم الهيئة المحلية بتزويد الجمهور بالمعلومات، والاستماع إلى قضاياه المطروحة واهتماماته وتقديم تغذية راجعة حول مساهمة الجمهور في التأثير على القرار.	سوف تقوم الهيئة المحلية بالتعامل مباشرة مع قضايا الجمهور المطروحة بحيث تنعكس في البدائل والحلول التي تم تبنيها وتقيدم تغذية راجعة للجمهور حول مساهمته في التأثير على إتخاذ القرار.	سوف تقوم الهيئة المحلية بالتوجه إلى الجمهور للحصول على النصيحة مباشرة وللبحث عن حلول خلاقة وتبني نصيحة الجمهور في القرار المتخذ إلى أقصى حد ممكن.	تضع الهيئة المحلية إتخاذ القرار في يد المجتمع المحلي.

6.2.2 أنواع المشاركة الشعبية:

ويمكن تقسيم أنواع المشاركة الشعبية إلى نوعين (المشاركة الشعبية في إعداد الموازنة العامة،2008):

أولا: المشاركة النظامية وغير النظامية:

المشاركة النظامية هي مشاركة المواطن في أنشطة المؤسسات المختلفة، ويمكن قياسها عن طريق العضوية في المؤسسة أو المشاركة في أنشطة المؤسسات دون عضوية. أما المشاركة غير النظامية فهي التي تتم بين أفراد المجتمع خاصة بين أفراد الأحياء، وهي غير منظمة بعضوية وغير محددة ببرنامج.

ثانيا: المشاركة المباشرة وغير المباشرة:

المشاركة المباشرة هي أن يساهم المواطن في صناعة القرار وإيصال رأيه للمجلس المحلي بشكل مباشر، أما المشاركة الغير مباشرة فتتم من خلال قيام الموطنين بانتخاب ممثلين عنهم لعضوية المجالس المحلية، ويسمى هذا النوع بالمشاركة التمثيلية أو الموسمية.

7.2.2 مبادئ المشاركة الشعبية:

من الضروري مراعاة المبادئ العامة التالية عند تخطيط وتنفيذ النشاطات التشاورية مع المواطنين (صندوق تطوير وإقراض البلديات،2102):

1. الشمولية: وتعني إختيار المجموعات أو الأفراد المناسبين للموضوع، ومن الضروري مشاركة هذه الفئات ويمكن إدراجها في شرائح من كلا الجنسين ومن أعمار مختلفة مثل:

أ. الشرائح الإجتماعية المختلفة مثل النساء، والآباء، وطلاب المدارس.

ب. المؤسسات الشعبية والرسمية سواء كانت حكومية أو غير حكومية مثل المدراس، والجمعيات، والأندية.

ج. ذوي الاختصاص والخبرة والكفاءة بما يتناسب والموضوع مثل المهندسين، والأطباء.

د. أصحاب المهن والحرف المختلفة مثل ، النجارين، والمزارعين.

هـ. القطاع الخاص والمستثمرين.

و. وجهاء المجتمع المحلي.

ز. رجال الدين.

2. الالتزام بالشفافية من خلال عرض الهدف والمعلومات بصدق وشفايفة على المجتمع المحلي، وخاصة الأمور المالية والإدارية، وإعلام الجمهور بالنتائج المترتبة على القرارات المتخذة.

3. إحترام مختلف الآراء، فليس من الضروري فهم جميع الاختلافات ويجب عدم النظر إليها على أنها مشكلة لذلك يجب أن نستوعب ونحترم هذه الاختلافات.

4. تقبل وجود حدود، فلا يمكن لنشاط إجتماعي واحد حل جميع المشكلات، ولكن قد يكون لتنفيذ نشاط معين دور في تقوية المجتمع، والقدرة على الحصول على دعم مستقبلي.

5. تقبل المستويات المختلفة من المشاركة، فمن الضروري تقبل جميع درجات الأشخاص وطرقهم، وتشيجع الجميع بالالتزام حسب قدراته ووقته واهتمامته.

6. البناء على المتوفر من القدرات المحلية، أي يجب معرفة القدرات والخبرات المحلية المتوفرة واحترامها، والبناء عليها سواء في اختيار الأولويات، أو التخطيط والتنفيذ.

7. مشاركة قطاعات المجتمع المختلفة وخاصة الأكثر تهميشا، فمن الضروري الأخذ بعين الاعتبار الأعمار المختلفة، والجنس، والأقليات، وتصميم النشاطات بطرق تلاؤم الجميع.

8. استخدام طرق متنوعة لمشاركة المجتمع، فيجب الأخذ بعين الاعتبار اختلافات الناس في الطرق التي يفضلونها للمشاركة الشعبية مثل إبداء ملاحظات شفوية، أو حضور اجتماعات، أو الرغبة بالقيام بمهمات تنفيذية.

9. التحضير الجيد، فالأنشطة الأكثر نجاحاً هي التي يتم التحضير الجيد لها ، حيث المكان والزمان وتحضير الأدوار.

هـ. القطاع الخاص والمستثمرين.

و. وجهاء المجتمع المحلي.

ز. رجال الدين.

2. الالتزام بالشفافية من خلال عرض الهدف والمعلومات بصدق وشفايفة على المجتمع المحلي، وخاصة الأمور المالية والإدارية، وإعلام الجمهور بالنتائج المترتبة على القرارات المتخذة.

3. إحترام مختلف الآراء، فليس من الضروري فهم جميع الاختلافات ويجب عدم النظر إليها على أنها مشكلة لذلك يجب أن نستوعب ونحترم هذه الاختلافات.

4. تقبل وجود حدود، فلا يمكن لنشاط إجتماعي واحد حل جميع المشكلات، ولكن قد يكون لتنفيذ نشاط معين دور في تقوية المجتمع، والقدرة على الحصول على دعم مستقبلي.

5. تقبل المستويات المختلفة من المشاركة، فمن الضروري تقبل جميع درجات الأشخاص وطرقهم، وتشيجع الجميع بالالتزام حسب قدراته ووقته واهتمامته.

6. البناء على المتوفر من القدرات المحلية، أي يجب معرفة القدرات والخبرات المحلية المتوفرة واحترامها، والبناء عليها سواء في اختيار الأولويات، أو التخطيط والتنفيذ.

7. مشاركة قطاعات المجتمع المختلفة وخاصة الأكثر تهميشا، فمن الضروري الأخذ بعين الاعتبار الأعمار المختلفة، والجنس، والأقليات، وتصميم النشاطات بطرق تلاؤم الجميع.

8. استخدام طرق متنوعة لمشاركة المجتمع، فيجب الأخذ بعين الاعتبار اختلافات الناس في الطرق التي يفضلونها للمشاركة الشعبية مثل إبداء ملاحظات شفوية، أو حضور اجتماعات، أو الرغبة بالقيام بمهمات تنفيذية.

9. التحضير الجيد، فالأنشطة الأكثر نجاحاً هي التي يتم التحضير الجيد لها ، حيث المكان والزمان وتحضير الأدوار.

10. تسجيل، وتوثيق، وتقييم النشاطات، فيجب تسجيل و تقييم اللقاءات سواء كانت فردية أو جماعية وتوثيق الأنشطة المنفذة من أجل متابعة سير العمليات في حال حدوث نوع من الخلافات.

8.2.2 أسباب ضعف المشاركة الشعبية:

تواجه معظم المجالس المحلية في فلسطين ازمة ثقة بينها وبين المواطنين، مما يؤدي إلى ضعف المشاركة الشعبية في عمل هذه المجالس، ويمكن سرد أسباب ضعف المشاركة الشعبية فيما يلي(مسلم،2003،ص21):

1- غياب المفهوم الحقيقي للمشاركة وتغييبه، والمتمثل في توسيع خيارات جميع فئات المواطنين وتعزيز قدراتهم في الفعل والمشاركة.

2- عدم فهم وإدراك طبيعة المرحلة الانتقالية ومهماتها، والقدرة على المزاوجة بين إدارة الصراع مع الاحتلال من جهة ، وممارسة التحديث والتنمية المجتمعية.

3- التباس العلاقة وتداخل الصلاحيات بين الحكومة المركزية والهيئة المحلية.

4-ازدياد عدد منظمات المجتمع المحلي، واقتصارها على نخب لا تمثل بشكل كافي تمثيلا حقيقيا لأفراد المجتمع، ومتطلباهم.

5- قلة عدد الأشخاص المشاركين في العملية الانتخابية لهذه المجالس ،أو عدم انتخابهم أصلا حيث يتم تعيين اعضاء ورؤساء المجالس من قبل الحكومة دون الرجوع للمواطنين،وقلة الاهتمام بهذه المجالس ومتابعة أعمالها ، والتهرب من دفع الضرائب(المعاني وابو فارس،2000).

9.2.2 آليات تفعيل المشاركة الشعبية:

بعد التطرق لأهم معوقات المشاركة الشعبية ، وأسباب ضعفها لا بد من الإشارة لبعض الأمور والآليات التي تساعد في تفعيلها وتطوير عملها، وهي كالآتي (مسلم،2003،ص30):

1- حماية حق التنوع والتعددية في مناخ من التسامح وحماية القانون.

2- تشريع مبدأ المشاركة والتشارك في الحياة العامة ومتابعة تطبيقه على أرض الواقع.

3- كفالة سيادة القانون والقضاء النزيه والعادل، في مواجه استحضار التقاضي بالعرف والتقاليد والعادات العشائرية.

4- تعزيز سلطة الإعلام ، لفرض حرية الرأي والتعبير ونشر المعلومات وطرح الآراء دون تدخل.

5- إزالة معوقات الجهل وعدم التسامح وعدم تقبل الآخر، وقيود حرية التعبير عن الرأي.

6- الحد والتخلص من آثار الثقافة السائدة في نفوذ الأشخاص في المناطق المحلية، وتفعيل مبدأ المسؤولية الفردية في إطار المسؤولية الجماعية.

7- التركيز على المفهوم المؤسسي والتشارك للحد من ظاهرة الشخصنة في منظمات المجتمع المدني.

8- التخلص من بعض مظاهر موروثات التفرقة والتمييز، مثل التمييز على أساس الجنس والعائلة.

9- إنتهاج اللامركزية في الإدارة وتوسيع قاعدة المشاركة الشعبية ومأسستها في الحكم المحلي، سواء بالانتخابات أو تشكيل الأطر المجتمعية.

3.2 الدراسات السابقة :

تعتبر البلديات من المنظمات الأساسية والحيوية والتي تقدم دور هام في الحياة اليومية، فهي على احتكاك وتفاعل مباشر مع المواطنين وهي التي تتيح وتفسح المجال لما يسمى بالمشاركة الشعبية، وفيما يلي مجموعة من الدراسات العربية والأجنبية ذات العلاقة بالمشاركة الشعبية.

1.3.2 الدراسات العربية:

1. دراسة سعادة بعنوان "**آليات تفعيل المشاركة الشعبية في مشاريع الحفاظ المعماري والعمراني(حالة دراسية الضفة الغربية)** ".

تناولت هذه الدراسة قضية المشاركة الشعبية في مشاريع الحفاظ المعماري والعمراني من الزاويتين المفاهيمية والتطبيقية ، وهدفت إلى فهم ماهية المشاركة الشعبية كمنهج حديث نسبيا، والى إلقاء الضوء على النماذج والنظريات التي تبحث في موضوع المشاركة الشعبية، وتحليلا لتجارب الحفاظ المحلية في ضوء الدراسات السابقة والحالات من خارج فلسطين، وعمل مقارنة تحليلية فيما بينها.

واعتمدت الدراسة على المعلومات الموثقة وأوراق العمل والدراسات السابقة، كما اعتمدت على عدد من المقابلات الشخصية مع خبراء في مجال التنمية والإدارة المحلية، وخلصت الدراسة إلى أن هناك اختلاف في مفاهيم المشاركة الشعبية في مشاريع الحفاظ المعماري إلا أنها تقود إلى إشراك المواطنين بشكل ايجابي فيها، وتبين كذلك انه لا توجد قوة سيطرة للمواطنين بالمشاريع المنفذة ولا التي قيد التنفيذ، وخلصت أيضا إلى أن الحفاظ على التراث المعماري والعمراني يتطلب تفعيل واعتماد المشاركة الشعبية كمنهج لتنفيذ هذه المشاريع (سعادة،2009).

2. دراسة صبري بعنوان "**إشراك المجتمع المحلي في الهيئات المحلية الفلسطينية**".

هدفت هذه الدراسة لاختبار السبل والوسائل الكفيلة بتعزيز أداء وكفاءة الهيئات المحلية الفلسطينية من خلال تشجيع المشاركة المجتمعية، إضافة إلى معرفة الطرق الصحيحة المتبعة من قبل أعضاء المجالس المحلية

لتحفيز المواطنين للمشاركة في هيئاتهم المحلية. وتوصلت الدراسة إلى أن أعضاء المجالس يرغبون في الحد من مشاركة المواطنين في لجان البلدية ولا يرغبون في توسيع نطاق مسؤوليتاهم، كما توصلت الدراسة إلى أن رؤساء البلديات لم يوافقوا على تقليص صلاحياتهم ومسؤولياتهم في تشغيل أنشطة البلديات لأن ذلك يؤدي إلى حصر سلطاتهم(صبري،2009).

3. دراسة قدومي بعنوان "**دور المشاركة المجتمعية في تنمية وتطوير المجتمع المحلي:حالة دراسة للجان الأحياء السكنية في نابلس** " .

هدفت هذه الدراسة إلى توضيح دور المشاركة المجتمعية في تنمية وتطوير المجتمع المحلي، وكذلك البحث في العلاقة ما بين المشاركة المجتمعية ومستواها في تنمية المجتمع المحلي في مدينة نابلس. وإلقاء الضوء على احد وسائل المشاركة الشعبية، وهي لجان الأحياء السكنية في مدينة نابلس من حيث وجودها، ودورها ،و أهميتها ، والمعوقات ،والمشاكل المتعلقة بها . وخلصت الدراسة إلى وجود رغبة وتوجه ايجابي لدى أفراد عينية الدراسة نحو المشاركة المجتمعية وأهمية دورها في تنمية وتطوير المجتمع المحلي ، وأنهم على علم بلجان الأحياء وأنهم يشاركون فيها ، وأظهرت الدراسة أيضا أن الدافع وراء الانضمام في الأحياء السكنية هو رغبة في زيادة خبراتهم الحياتية وتنميتها وتطويرها وتعزيز الانتماء والعمل الجماعي، بالإضافة إلى شغل أوقات الفراغ في عمل مفيد ، وأشارت النتائج أن العمل التطوعي لا يعتمد على متغير العمر والجنس وان الأهم في العمل التطوعي هو الالتزام بالعمل والقدرة على العطاء والتعليم والاستعداد والرغبة في تطوير الشخصية (قدومي،2008).

4. دراسة عبد الجبار بعنوان "**دور المشاركة الشعبية في تنمية المجتمع المحلي(دراسة إجتماعية ميدانية لعدد من المديريات في اليمن)**".

هدفت الدراسة إلى معرفة مدى إسهام الجهود الشعبية في المجتمع المحلي، ومعرفة الدوافع التي تدفع المواطنين للمشاركة في أنشطة التنمية المحلية ، والعوامل التي تحد من فعالية المشاركة الشعبية في تنمية المجتمع المحلي، كما بحثت الدراسة في المقومات والموارد الإجتماعية التي تجعل المواطن قادر على تنمية المجتمع المحلي، وبحثت أيضا في مدى إسهام المجالس المحلية في تفعيل المشاركة الشعبية. وتوصلت الدراسة إلى أن هناك نسبة مرتفعة في الإقبال على المشاركة الشعبية في أنشطة التنمية المحلية، ويرجع ذلك إلى الدوافع والواجبات الوطنية تجاه المناطق المحلية، وأوضحت الدراسة أن الفقر والأمية من أهم العوامل التي تحد من المشاركة الشعبية في تنمية المجتمع المحلي في اليمن، وكشفت الدراسة أيضا أن ارتفاع الدخل ومستوى التعليم هي أهم المقومات التي تجعل المواطن قادر على المشاركة الفعالة في تنمية المجتمع المحلي، وتوصلت أيضا إلى ضعف إسهامات المجالس المحلية في تفعيل المشاركة الشعبية وتشجيعها(عبد الجبار،2008).

5. دراسة الطوخي بعنوان " **اللامركزية المجتمعية (مدخل للتمكين والتنمية المحلية المستدامة)**".

تناول البحث مفهوم اللامركزية وأهميتها في التنمية المحلية ، وقد تناولت الدراسة تاريخ وملامح نظام الإدارة المحلية في مصر، وفرقت بين مفهوم اللامركزية البيروقراطية ومفهوم اللامركزية المجتمعية، والتي تعني نقل سلطة إتخاذ القرارات في الشؤون المحلية من الحكومة المركزية، إلى مجالس محلية مجتمعية والتي تتشكل غالبا عن طريق الانتخابات، كما تناول البحث أهمية تطبيق اللامركزية باعتبارها الأساس في تمكين المجتمع المحلي في تحقيق التنمية المحلية، وقد اعتمدت هذه الدراسة على بعض الدراسات الميدانية السابقة التي تم إجرائها على المديريات الإدارية الكبرى في مصر.وخلص البحث إلى غياب مفهوم اللامركزية في الإدارة المحلية في مصر، والافتقار إلى تحقيق التوازن بين السلطة المركزية والمجتمع المحلي، والتي تحد من تمكين المناطق المحلية من تحقيق التنمية، وقد بين البحث أيضا قلة إقبال المواطنين على المشاركة في الانتخابات

المحلية بسبب تعقيدات نظام الانتخابات المحلية، وعدم وجود فعال للأحزاب السياسية وضعف دور المجالس في توعية المواطنين في المشاركة الفعالة(الطوخي،2007).

6. دراسة اسماعيل بعنوان" **دور الهيئات المحلية الفلسطينية في تعزيز المشاركة وإحداث التنمية السياسية**".

هدفت هذه الدراسة إلى تقييم الإشكالات والتداخلات الرئيسة للحكم المحلي ومؤسساته في فلسطين خلال المرحلة الانتقالية والتي نتجت بعد اتفاق أوسلو، ومن ناحية أخرى تحديد التحديات والمصاعب في مرحلة التطوير والإصلاح للحكم المحلي في عهد السلطة الفلسطينية، ووضع التصورات والحلول على المدى الطويل والقصير .وقد تكون مجتمع الدراسة من (238) هيئة محلية، ومجلس قروي، ولجنة مشاريع في الضفة الغربية، وتم البحث من خلال دراسة ميدانية على عينة عشوائية طبقية من هذه الهيئات السابقة. وقد خلصت الدراسة إلى أن درجة اللامركزية والاستقلالية التي تتمتع بها الهيئات المحلية قليلة ولا تتناسب مع مفهوم الحكم المحلي القائم على اللامركزية والاستقلالية ، وكذلك فإن درجة الديمقراطية التي تتمتع بها الهيئات المحلية قليلة ، وكذلك فان نظرة المواطنين تجاه الهيئات المحلية ما زالت مبنية على الشكوك. وعلى صعيد المشاركة فإنها ما زالت دون المطلوب سواء ما بين الهيئات المحلية و المواطن، أو ما بين الهيئات المحلية والسلطة المركزية ، وكذلك فان التنمية على صعيد المجتمع المحلي ما زالت ضعيفة (اسماعيل،2005).

7. دراسة قرارية بعنوان " **آليات تفعيل الوعي والمشاركة الشعبية في التخطيط العمراني في الضفة الغربية** "

هدفت هذه الدراسة إلى تحليل الوضع القائم في فلسطين وذلك لإعداد آليات لتفعيل الوعي والمشاركة الشعبية في التخطيط العمراني للنهوض بالمجتمعات السكانية بالمنطقة، وحاولت الإشارة إلي أهمية زيادة الوعي والمشاركة الشعبية في التخطيط العمراني من خلال استخدام وسائل الإعلام المختلفة، وكذلك إلى الحاجة الماسة لوجود مخططات هيكلية تفضل المصلحة العامة على المصلحة الخاصة وتسعى إلى تحقيقها. وقد تكون مجتمع الدراسة من مديريات الحكم المحلي والبلديات وبعض المكاتب الهندسة الخاصة في كل من محافظات جنين ،و نابلس،و طولكرم، ورام الله. وتوصلت هذه الدراسة إلى أن الآليات لتفعيل الوعي والمشاركة

الشعبية هي العمل على توضيح أهمية ودور المشاركة الشعبية في التخطيط العمراني للمواطن وكسب ثقته، بالإضافة إلى التنسيق المؤسسي والعمل على بناء جهاز رئيسي يعمل معه للقيام بعمليات إعداد المخططات الهيكلية، وجمع المعلومات على المستوى المحلي، والتخطيط كذلك لإقامة البرامج والدورات التدريبية ، والحرص على توفير الدعم المالي والفني لتوفير البنية الأساسية والقيادات الفنية المتخصصة بما يستوجب مشاركة شعبية فاعلة، و العمل بروح الفريق الواحد (قرارية،2004).

8. دراسة علي بعنوان " **نظم الإدارة المحلية في مصر ودورها في تفعيل المشاركة الشعبية لتنمية المناطق الحضرية** ".

هدفت هذه الدراسة إلى إبراز المشاكل التي تعاني منها نظم الإدارة المحلية في مصر ومحاولة رصد أهم أسباب قصورها و التي أدت إلى تقليل فاعليتها وهبوط أدائها في عملية التنمية المحلية وشؤون العمران ، كما تهدف الدراسة إلى التأكيد على تعظيم المشاركة الشعبية في عملية التنمية من خلال دعمها من قبل البلديات وذلك بتقديم يد العون والمساعدة لعمليات تنمية المناطق الحضرية لتحقيق التفاعل بين أفراد المجتمع وبيئتهم المحلية تحقيقا للأهداف التنموية العامة للدولة. واعتمدت هذه الدراسة على الدراسات والأبحاث والتقارير السابقة التي تناولت هذا الموضوع، وعلى خبرات الكاتب في هذا المجال. ووصلت الدراسة إلى أن هناك تغيرات متتابعة وكثيرة طرأت خلال السنوات الماضية على نظم الإدارة المحلية في مصر و من أهم تلك التطورات تقييد سلطات المجالس الشعبية المحلية في مساءلة السلطة التنفيذية، ووجود قيود على البلديات نحو توسيع مواردها المالية كما ونوعا، و كذلك فان تجربة الإدارة المحلية في مصر لم تصل لدرجة النضج الكافي (علي،2001).

الشعبية هي العمل على توضيح أهمية ودور المشاركة الشعبية في التخطيط العمراني للمواطن وكسب ثقته، بالإضافة إلى التنسيق المؤسسي والعمل على بناء جهاز رئيسي يعمل معه للقيام بعمليات إعداد المخططات الهيكلية، وجمع المعلومات على المستوى المحلي، والتخطيط كذلك لإقامة البرامج والدورات التدريبية ، والحرص على توفير الدعم المالي والفني لتوفير البنية الأساسية والقيادات الفنية المتخصصة بما يستوجب مشاركة شعبية فاعلة، و العمل بروح الفريق الواحد (قرارية،2004).

8. دراسة علي بعنوان " **نظم الإدارة المحلية في مصر ودورها في تفعيل المشاركة الشعبية لتنمية المناطق الحضرية** ".

هدفت هذه الدراسة إلى إبراز المشاكل التي تعاني منها نظم الإدارة المحلية في مصر ومحاولة رصد أهم أسباب قصورها و التي أدت إلى تقليل فاعليتها وهبوط أدائها في عملية التنمية المحلية وشؤون العمران ، كما تهدف الدراسة إلى التأكيد على تعظيم المشاركة الشعبية في عملية التنمية من خلال دعمها من قبل البلديات وذلك بتقديم يد العون والمساعدة لعمليات تنمية المناطق الحضرية لتحقيق التفاعل بين أفراد المجتمع وبيئتهم المحلية تحقيقا للأهداف التنموية العامة للدولة. واعتمدت هذه الدراسة على الدراسات والأبحاث والتقارير السابقة التي تناولت هذا الموضوع، وعلى خبرات الكاتب في هذا المجال. ووصلت الدراسة إلى أن هناك تغيرات متتابعة وكثيرة طرأت خلال السنوات الماضية على نظم الإدارة المحلية في مصر و من أهم تلك التطورات تقييد سلطات المجالس الشعبية المحلية في مساءلة السلطة التنفيذية، ووجود قيود على البلديات نحو توسيع مواردها المالية كما ونوعا، و كذلك فان تجربة الإدارة المحلية في مصر لم تصل لدرجة النضج الكافي (علي،2001).

2.3.2 الدراسات الأجنبية:

1.دراسة زاده وأحمد بعنوان" **المشاركة وتنمية المجتمع**".

هدفت هذه الدراسة إلى إثبات أن عملية تنمية المجتمع تحدث بشكل كبير في المجتمعات التي يساهم أعضاء المجتمع المحلي بشكل مباشر في عملية إتخاذ القرارات التنموية، والمشاركة في حل المشاكل حيث لا يمكن أن تحدث عملية تنمية للمجتمعات بمعزل عن مشاركة أعضاء المجتمع المحلي في اتخاذ القرارات التنموية. حيث استهدفت هذه الدراسة عدد من المناطق المحلية في ماليزيا، وخلصت الدراسة إلى أن أعضاء المجتمع المحلي هم أصحاب الدور الرئيسي في عملية التنمية، لأن التنمية تستهدف مصالحهم بشكل مباشر مما يؤدي إلى تحفيزهم لإنجاز أعلى درجات ممكنة من التنمية(زاده وأحمد،2010).

2. دراسة بيل وآخرون بعنوان "**إزالة العوائق التي تحول دون المشاركة المجتمعية في بريطانيا**".

هدفت هذه الدراسة إلى إعادة إثبات قيمة المشاركة المجتمعية، والنظر إلى مدى عمق أهميتها في النظام العام، وقد بدأت هذه الدراسة بتحليل المعوقات الرئيسية في المشاركة المجتمعية في اتخاذ القرارات على المستوى المحلي، وقد اعتمدت الدراسة على عمل مقابلات مع الخبراء في مجال المشاركة المجتمعية من القطاع الأكاديمي، و من أعضاء الحكومات المحلية والمتطوعين في هذا المجال. وخلصت الدراسة إلى أنه يمكن تخطي معوقات المشاركة المجتمعية من خلال الاستفادة من تجارب المناطق المحلية التي حصلت فيها نجاحات في مجال المشاركة المجتمعية الفعالة في المناطق المحلية، وتوصلت الدراسة أيضا إلى ضرورة العمل على تطوير القيادات المحلية وخلق الثقة بين قيادات المجتمع المحلي وممثلي الحكومة المركزية(بيل وآخرون،2006).

3. دراسة اكريكار بعنوان " **الجندر(النوع الإجتماعي) والمشاركة**".

بحثت الدراسة أهمية المشاركة المجتمعية وخصوصا للمرأة، ووضعت مقارنات بين تجارب الدول في هذا المجال وبحثت في علاقة المشاركة المجتمعية والتنمية في الدول النامية. وخلصت الدراسة إلى ان اللامركزية

الإدارية تساهم في تعزيز العمل الإجتماعي من خلال الحكم المحلي وتشكيل لجان متخصصة من المواطنين في مناطقهم المحلية(اكريكار،2001).

4. دراسة بروكس بعنوان"**الحكومة المحلية الحديثة: في اتصال مع الناس**".

بحثت الدراسة في متطلبات التغيير في إدارة الدولة البريطانية من أجل شراكة حقيقة بين الحكومة المركزية والحكومات المحلية، ووضعت الدراسة استشارات معمقة في كيفية تحقيق ذلك والتحول إلى نظام إداري عصري وحديث لتحقيق التغيير المنشود، وتوصلت الدراسة إلى الحاجة لبناء مجالس لها علاقة مباشرة مع السكان المحليين للحصول على أفضل ما لديهم من أجل تحقيق المصلحة للمناطق المحلية وللدولة بشكل عام(بروكس،1998).

* بعد اطلاعنا على الدراسات السابقة نود التنويه إلى أهم ما يميز دراستنا عن الدراسات الأخرى :

1. أن هذه الدراسة هي الأولى من نوعها على مستوى كلية العلوم الإدارية في جامعة بولتكنيك فلسطين التي تتطرق لموضوعات الإدارة المحلية بشكل عام والمشاركة الشعبية بشكل خاص.

2. أن هذه الدراسة ستكون الأولى التي تستهدف البلديات المركزية والرئيسية في محافظة الخليل.

3. أن هذه الدراسة استهدفت دراسة موضوع المشاركة الشعبية في البلديات من وجهة نظر رؤساء وأعضاء البلديات المركزية والرئيسية في محافظة الخليل، والذين يعتبروا من المقومات والعناصر الأساسية لإحداث التنمية في المجتمع المحلي.

4. إن هذه الدراسة تأتي في وقت نرى من خلاله أن نسبة كبيرة البلديات التي تم إجراء الدراسة عليها تشكلت بالانتخاب سواء مرحلة أولى أو ثانية (كما يظهر في ملحق تصنيف البلديات من وزارة الحكم المحلي،2012) وهذا يعني أن المواطنين شاركوا في الانتخابات وهذا بحد ذاته يعتبر من العوامل التي تظهر المشاركة الشعبية.

5. إن هذه الدراسة تناولت جوانب لم يتم التطرق إليها في أي دراسة من الدراسات السابقة، مثل آثار المشاركة الشعبية على المواطن والبلدية، والعوامل التي تحد من فاعلية المشاركة الشعبية.

الفصل الثالث

الطرق والإجراءات

1.3 منهجية الدراسة

اعتمد فريق البحث على أسلوب المنهج الوصفي لدراسة (واقع المشاركة الشعبية ومدى تطبيقها من وجهة نظر رؤساء وأعضاء البلديات المركزية والرئيسية في محافظة الخليل):

المنهج الوصفي :

تم استخدامه لكون موضوع الدراسة من الموضوعات المرتبطة بوجهة نظر المستجيب، وفي ذلك اقتصر مجتمع الدراسة الميدانية على رؤساء وأعضاء البلديات المركزية والرئيسية في محافظة الخليل كمثال واقعي وتطبيق عملي للدراسة، وقد تم تحليل النتائج بناء على الفرضيات التي وضعها فريق البحث لاختبار صحتها، وقد قمنا بذكر المقاييس والأساليب الإحصائية المستخدمة ومن ثم ذكرنا النتائج التي توصلت إليها الدراسة.

2.3 مجتمع الدراسة

مجتمع البحث هو مفردات الظاهرة المدروسة، أو جميع الأشخاص أو الأشياء الذين يكوّنون الدراسة، ويتكون مجتمع البحث في هذه الدراسة من رؤساء وأعضاء البلديات المركزية والرئيسية في محافظة الخليل، ويبلغ عدد البلديات المستهدفة 8 بلديات ، ويبلغ عدد رؤسائها وأعضائها (79) رئيس وعضو وقد تم الحصول على هذه المعلومات من خلال الزيارات الميدانية لتلك البلديات قبل البدء بعملية توزيع الاستبانات.

3.3 عينة الدراسة

يهدف فريق البحث إلى أخذ عينة عشوائية من مجتمع الدراسة ، ولقد اشتملت العينة على 65 من رؤساء وأعضاء البلديات المركزية والرئيسية في محافظة الخليل والبالغ عددهم (79)، ولقد تم توزيع الاستبانات عليهم ، وتم استرجاع (59) استبانة منها، ويشكل هذا العدد ما نسبته (82%) من الاستبانات الموزعة ولم يتم استثناء أي استبانة بسبب التلف.

ويوضح الجدول رقم(2.3) البلديات المركزية والرئيسية في محافظة الخليل وعدد أعضائها ، وعدد الاستبانات الموزعة، وعدد الاستبانات المسترجعة.

وأما بخصوص عدد الاستبانات المسترجعة فيعود السبب إلى امتناع البعض عن تعبئة الاستبانة. و أما فيما يتعلق ببلدية دورا فقد تم استثنائها والسبب يعود إلى أنه عند ذهابنا للبلدية لأغراض الاستفسار عن عدد أعضاءها لأغراض توزيع الاستبانات تم إبلاغنا أن المجلس المحلي قد تم حله من قبل الحكومة المركزية.

الجدول رقم(2.3)

البلديات المركزية والرئيسية وعدد الاستبانات الموزعة والمسترجعة

الرقم	أسم البلدية	عدد الأعضاء	عدد الاستبانات الموزعة	عدد الاستبانات المسترجعة
.1	الخليل	5	5	3
.2	دورا	0	0	0
.3	يطا	13	12	12
.4	حلحول	13	7	3
.5	الظاهرية	13	13	13
.6	السموع	9	3	3
.7	سعير	13	12	12
.8	إذنا	13	13	13
المجموع		79	65	59

4.3 أدوات تحليل البيانات

قام فريق البحث بتفريغ الاستبيانات باستخدام برنامج تحليل الرزم الإحصائية Statistical Package for the Social Sciences (SPSS) و تم استخدام الأساليب الاحصائية التالية :

1. الإحصاء الوصفي: إذ استخدمت النسب المئوية، والتكرارات لوصف المتغيرات الديموغرافية، والوسط الحسابي والانحراف المعياري لبيان أراء رؤساء وأعضاء البلديات وترتيبهم وفق عبارات الدراسة ومجالاتها.
2. معامل ارتباط (بيرسون) لحساب صدق الاتساق الداخلي لأداة الدراسة.
3. معامل الثبات (الفا كرونباخ) لحساب درجة ثبات أداة الدراسة.
4. اختبار (Kolmogorov-Smirnov) و اختبار (Shapiro-Wilk) لمعرفة نوع البيانات هل تتبع التوزيع الطبيعي أم لا.
5. اختبار كروسكال – والاس (Kruskal Wallis) اللامعلمي لمعرفة ما إذا كان هناك فروق ذات دلالة إحصائية بين ثلاث مجموعات أو أكثر من البيانات.
6. اختبار مان – وتني (Mann-Whitney) اللامعلمي لمعرفة ما إذا كان هناك فروق ذات دلالة إحصائية بين مجموعتين من البيانات .
7. معامل ارتباط سبيرمان (Spearman Correlation Coefficient) لقياس درجة الارتباط، و يستخدم هذا الاختبار لدراسة العلاقة بين المتغيرات في حالة البيانات اللامعلمية.
8. اختبار التباين الأحادي المعلمي (One Way Analysis Of Variance) لمعرفة ما إذا كان هناك فروق ذات دلالة إحصائية بين ثلاث مجموعات أو أكثر من البيانات.

وقد تم عرض النتائج في جداول وأشكال توضح النسب المئوية للإجابات على الأسئلة المتعلقة بفرضيات البحث بالإضافة إلى تمثيلها بيانيا.

5.3 أدوات جمع البيانات

سيتم استخدام مصدرين لأغراض جمع البيانات:

1- مصارد ثانوية: وتعتمد على جمع الحقائق من خلال الرجوع للمراجع الأدبية، والدراسات السابقة المتعلقة بهذا الموضوع، وقد تم استخدام هذا الأسلوب في الفصل الثاني من الدراسة.

2- مصادر أولية: وتضم كلا من الاستبانة والمقابلة.

أ.الاستبانة:

من أجل الحصول على البيانات من مصادرها تم إعداد استبانة شاملة تحتوي على مجموعة من الأسئلة المغلقة والمتعلقة بمشكلة البحث.

مكونات الاستبانة:

وقد تكونت الاستبانة من (6) أجزاء:

الجزء الأول: وتتضمن رسالة التغطية التي تبين موضوع البحث والهدف منه.

الجزء الثاني: ويشتمل على معلومات عامة للمستجيب حيث تتضمن المتغيرات الديموغرافية وهي على النحو التالي:

- المتغيرت المتلعقة بالجنس ويتخذ مستويين ذكر أو أنثى.
- العمر وقد ترك المستجيب كي يكتبه.
- المؤهل العلمي وقد اتخذ أربع مستويات (ثانوية عامة فما دون، ودبلوم متوسط ، وبكالوريوس، وماجستير فما فوق).
- مدة العضوية في المجلس البلدي وقد تركت للمتسجيب كي يكتبها.
- أسلوب الاختيار للمجلس البلدي ويتخذ مستويين منتخب أو معين.

الجزء الثالث: ويتكون من أسئلة عامة تهدف إلى قياس آثار المشاركة الشعبية على المستوى المحلي، ويتكون من (12) سؤال.

الجزء الرابع: ويتكون من أسئلة عام تهدف إلى قياس دور البلديات في تعزيز المشاركة الشعبية، ويتكون من (8) أسئلة.

الجزء الخامس: ويتكون من أسئلة عامة تهدف إلى معرفة الوسائل المستخدمة من قبل البلديات في دعم المشاركة الشعبية، ويتكون من (9) أسئلة.

الجزء السادس: ويتكون من أسئلة عامة تهدف إلى معرفة العوامل التي تحد فاعلية من المشاركة الشعبية، ويتكون من (10) أسئلة.

ب. المقابلة:

لقد تم استخدام أسلوب المقابلة كوسيلة مساندة تم توظيفها للحصول على البيانات التي لم تستطع الاستبانة الإجابة عليها وهي تختص في موضوع مدى تشجيع قانون الهيئات المحلية الفلسطينية لسنة 1997، وقانون انتخابات الهيئات المحلية لسنة 1996 على المشاركة الشعبية في المجالس المحلية.

وقد تم إجراء المقابلة مع أستاذ القانون في جامعة الخليل د. راتب الجعبري، وذلك في يوم الأربعاء الموافق 17-4-2012 في تمام الساعة الحادية عشر صباحا في مكتبه في جامعة الخليل، وكان محور المقابلة يركز على الإجابة عن السؤال الآتي (ما مدى تشجيع قانون الهيئات المحلية الفلسطيني لسنة 1997 وقانون انتخابات الهيئات المحلية لسنة 1996 على المشاركة الشعبية)، وقد تم تجزئة السؤال إلى عدة أسئلة فرعية طرحها فريق البحث وتم الإجابة عليها، كما هو موضح في ملاحق الدراسة.

الفصل الرابع

نتائج تحليل الدراسة

1.4 المعالجة الإحصائية

وبعد تحليل الاستبيان على برنامج الحزمة الاحصائية للانظمة الاجتماعية (SPSS 19) توصل فريق البحث الى النتائج التالية :

1.1.4 صدق الأداة وثباتها :

1. صدق الأداة :

تم عرض الاستبانة على المشرفة أولا ومن ثم تم عرضها على مجموعة من المحكمين في كلية العلوم الإدارية ونظم المعلومات وهما: أ. أكرم حشيش، وأ. سعدية سلطان.

صدق الاتساق الداخلي

يقصد بصدق الاتساق الداخلي مدى اتساق كل فقرة من فقرات الإستبانة مع المجال الذي تنتمي إليه هذه الفقرة، ، والصدق ببساطة هو أن تقيس فقرات الاستبانة ما وضعت لقياسه أي يقيس فعلا الوظيفة التي يفترض انه يقيسها، وقد تم استخدام معامل الارتباط بيرسون "Pearson" لايجاد العلاقة بين كل فقرة من فقرات الاستبانة والدرجة الكلية للمجال أو القسم الذي تنتمي اليه وكانت النتائج كما يلي

حيث يتضح من جدول رقم (3.4) أن قيم معاملات الارتباط لكل فقرة من فقرات آثار المشاركة الشعبية على المستوى المحلي مع الدرجة الكليه له دالة احصائيا عند مستوى الدلالة (0.00)، مما يؤكد أن جميع فقرات هذا القسم صادقة و تقيس ما أعدت من أجله.

جامعة بوليتكنك فلسطين
Palestine Polytechnic University
(PPU)
The Library المكتبة
Acc. ١٢٦٨٢ الرقم المتسلسل
Class. رقم التصنيف

جدول رقم(٣.٤)

معامل ارتباط لفقرات المحور الأول" آثار المشاركة الشعبية على المستوى المحلي" مع الدرجة الكلية له

		معامل الارتباط
١.	تساعد المشاركة الشعبية على الانتقال من المركزية الى اللامركزية في تقديم الخدمات	.٦١٧**
٢.	تساهم المشاركة الشعبية في الاستثمار الأمثل للموارد البشرية	.٥٦٤**
٣.	تساهم المشاركة الشعبية في الاستفادة المثلى من ذوي الخبرة و الاختصاص	.٥١٠**
٤.	تساعد المشاركة الشعبية على اقتناع المواطن بالمساهمة في تطوير و تنمية منطقته	.٦٩٩**
٥.	تساعد المشاركة الشعبية على اشاعة مفاهيم الانفتاح و التعاون ما بين المواطن و الهيئة المحلية	.٦٨٩**
٦.	تساهم المشاركة الشعبية في تحسين عملية و جودة اتخاذ القرارات المتعلقة بالهيئة المحلية	.٧٦٥**
٧.	تساهم المشاركة الشعبية في ترتيب الأولويات وفقا لحاجة السكان	.٨١٩**
٨.	تساهم المشاركة الشعبية في تحسين أداء المجلس المحلي	.٨٠٤**
٩.	تعمل المشاركة الشعبية على تحديد المشكلات و الحاجات الفعلية للسكان المحليين	.٧٨٩**
١٠.	تضمن المشاركة الشعبية قبول و تأييد السكان المحليين للمشروعات التي يشاركون فيها	.٦٦٧**

١١.	تساهم المشاركة الشعبية في زيادة رضا السكان	.٧٥٠**
١٢.	تساهم المشاركة الشعبية في رفع الروح المعنوية لدى السكان	.٧٨٢**

(**) ارتباط دال إحصائياً عند ٠.٠١

و فيما يتعلق بدور البلدية في تعزيز المشاركة الشعبية يتضح من جدول رقم (٤.٤) أن قيم معاملات الارتباط لكل فقرة من فقرات دور البلدية في تعزيز المشاركة الشعبية مع الدرجة الكليه له دالة احصائيا عند مستوى الدلالة (٠.٠٠١) فأقل، مما يؤكد أن جميع فقرات هذا القسم صادقة و تقيس ما أعدت من أجله.

جدول رقم(٤.٤)

معامل ارتباط لفقرات المحور الثاني " دور البلدية في تعزيز المشاركة الشعبية" مع الدرجة الكلية له

		معامل الارتباط
١.	يعمل المجلس البلدي على تشجيع المواطنين على حضور جلسات المجلس البلدي	.٦٣٢**
٢.	يتم تشجيع المواطنين على الاستفسار عن أي تساؤل	.٧٢٦**
٣.	تفصح البلدية للمواطنين عن المعلومات ذات الصلة بالمشاريع التنموية	.٧١٦**
٤.	تفصح البلدية للمواطنين عن الية تنفيذ المشاريع التنموية	.٧٢٦**
٥.	تفصح البلدية للمواطنين عن المعلومات ذات العلاقة بالتقارير المالية و الادارية الخاصة بالبلدية	.٦٢٢**

٦.	يتم تشكيل لجان من أفراد المجتمع المحلي	.٥٨٤**
٧.	تؤيد البلدية المشاركة الشعبية للنساء في الانتخابات من خلال النسبة المخصصة لهن	.٤١٩**
٨.	يتم تشجيع المشاركة الشعبية في الانتخابات من خلال عقد ندوات أو لقاءات توضح أهمية الانتخاب و الاقتراع و التسجيل في سجل الناخبين	.٥٥٤**

(**) ارتباط دال إحصائياً عند ٠.٠٠١ فأقل .

و فيما يتعلق بالوسائل المستخدمة في دعم المشاركة الشعبية يتضح من جدول رقم (٥.٤) أن قيم معاملات الارتباط لكل فقرة من فقرات الوسائل المستخدمة في دعم المشاركة الشعبية مع الدرجة الكليه له دالة احصائيا عند مستوى الدلالة (٠.٠٠٣) فأقل، مما يؤكد أن جميع فقرات هذا القسم صادقة و تقيس ما أعدت من أجله.

جدول رقم (٥.٤)

معامل ارتباط لفقرات المحور الثالث " الوسائل المستخدمة في دعم المشاركة الشعبية" مع الدرجة الكلية له

		معامل الارتباط
١.	الهاتف	.٣٧٧**
٢.	المقابلات الشخصية	.٥٢٦**
٣.	الانترنت و الموقع الالكتروني	.٦٧٨**
٤.	عقد اجتماعات عامة لسماع اراء المواطنين	.٨٠٧**
٥.	عقد اجتماعات مع قادة المجتمع و الشخصيات المعروفة و وجوه العائلات	.٧٨١**
٦.	استخدام وسائل الاعلام للتواصل مع المواطنين	.٨١١**

٧.	اصدار نشرات اعلامية لأغراض الاطلاع على اسهامات البلدية	.٥٢٥**
٨.	عقد ورشات عمل و حلقات دراسية تضم المواطنين	.٧٥٣**
٩.	صناديق الاقتراح و الشكاوى	.٧٧٣**

(**) ارتباط دال إحصائياً عند ٠.٠٠٣ فأقل .

و فيما يتعلق بالعوامل التي تحد من فاعلية المشاركة الشعبية يتضح من خلال جدول رقم (٦.٤).

جدول رقم (٦.٤)

معامل ارتباط لعبارات المحور الرابع " العوامل التي تحد من فاعلية المشاركة الشعبية" مع الدرجة الكلية له

		معامل الارتباط
١.	الأمية الاجتماعية	.٤٥٤**
٢.	انخفاض مستوى الدخل الأسري	.٤١٢**
٣.	أسلوب الانتخاب المباشر من السكان	.٢٩٤**
٤.	أسلوب التعيين من الحكومة المركزية	.٤٩٧**
٥.	التمسك بالقيم السلبية	.٥٢٤**
٦.	عدم الاستقرار السياسي	.٧٠٢**
٧.	الخلاف ما بين المواطن و مسؤولي الهيئة المحلية	.٤١٨**

٠٨.	ضعف ولاء و انتماء السكان	٥٠٦.**
٠٩.	نقص الثقة بين المواطن و الهيئة المحلية	٧١٧.**
١٠.	عدم استجابة المسؤولين لمطالب السكان	٥٠٧.**

(**) ارتباط دال إحصائياً عند ٠.٠٢٤ فأقل .

و يتضح من جميع الجداول السابقة أن جميع معاملات الارتباط "Pearson " بين درجات كل فقرة من فقرات الاستبانة و درجة القسم الذي تنتمي اليه هي قيم موجبة الإشارة ودالة إحصائياً، وهذا يؤكد أن الاستبانة تتمتع بدرجة اتساق داخلي عالية، وهذا يدل أن كل فقرة من فقرات الاستبانة كانت صادقة فيما أعدت لقياسه.

٢- ثبات الاستبانة :

يقصد بثبات الإستبانة أن تعطي هذه الإستبانة نفس النتيجة لو تم إعادة توزيعها أكثر من مرة تحت نفس الظروف والشروط، أو بعبارة أخرى أن ثبات الإستبانة يعني الاستقرار في نتائج الإستبانة وعدم تغيرها بشكل كبير فيما لو تم إعادة توزيعها على أفراد العينة عدة مرات خلال فترات زمنية معينة.

وقد تحقق فريق البحث من ثبات إستبانة الدراسة من خلال طريقة معامل ألفا كرونباخ وكانت النتائج كما في الجدول رقم (٧.٤).حيث يتضح من خلالها أن جميع مجالات الاستبانة تتمتع بقيمة ثبات عالية ، وارتفاع قيم معامل ثبات ألفا كرونباخ Alpha – Cornbach حيث تراوحت القيم لمعامل الثبات ما بين (٠.٨٧٠ – ٠.٨٨٤) ، حيث بلغ معامل الثبات الكلي للأداة (٠.٨٧٨) مما يؤكد على أن أداة الدراسة ذات معامل ثبات مرتفع.

جدول رقم (٧.٤)

قيم معاملات الثبات (ألفا كرونباخ) لفقرات الاستبانة في مجتمع الدراسة الحالي

	معامل الثبات (ألفا كرونباخ)
تساعد المشاركة الشعبية على الانتقال من المركزية الى اللامركزية في تقديم الخدمات	.٨٧٤
تساهم المشاركة الشعبية في الاستثمار الأمثل للموارد البشرية	.٨٧٩
تساهم المشاركة الشعبية في الاستفادة المثلى من ذوي الخبرة و الاختصاص	.٨٧٥
تساعد المشاركة الشعبية على اقتناع المواطن بالمساهمة في تطوير و تنمية منطقته	.٨٧٣
تساعد المشاركة الشعبية على اشاعة مفاهيم الانفتاح و التعاون ما بين المواطن و الهيئة المحلية	.٨٧٦
تساهم المشاركة الشعبية في تحسين عملية و جودة اتخاذ القرارات المتعلقة بالهيئة المحلية	.٨٧٢
تساهم المشاركة الشعبية في ترتيب الأولويات وفقا لحاجة السكان	.٨٧٢
تساهم المشاركة الشعبية في تحسين أداء المجلس المحلي	.٨٧١
تعمل المشاركة الشعبية على تحديد المشكلات و الحاجات الفعلية للسكان المحليين	.٨٧٠
تضمن المشاركة الشعبية قبول و تأييد السكان المحليين للمشروعات التي يشاركون فيها	.٨٧١
تساهم المشاركة الشعبية في زيادة رضا السكان	.٨٧٢
تساهم المشاركة الشعبية في رفع الروح المعنوية لدى السكان	.٨٧١
يعمل المجلس البلدي على تشجيع المواطنين على حضور جلسات المجلس البلدي	.٨٧٣

يتم تشجيع المواطنين على الاستفسار عن أي تساؤل	.٨٧٥
تفصح البلدية للمواطنين عن المعلومات ذات الصلة بالمشاريع التنموية	.٨٧٧
تفصح البلدية للمواطنين عن آلية تنفيذ المشاريع التنموية	.٨٧٥
تفصح البلدية للمواطنين عن المعلومات ذات العلاقة بالتقارير المالية و الادارية الخاصة بالبلدية	.٨٧٣
يتم تشكيل لجان من أفراد المجتمع المحلي	.٨٧٦
تؤيد البلدية المشاركة الشعبية للنساء في الانتخابات من خلال النسبة المخصصة لهن	.٨٧٥
يتم تشجيع المشاركة الشعبية في الانتخابات من خلال عقد ندوات أو لقاءات توضح أهمية الانتخاب و الاقتراع و التسجيل في سجل الناخبين	.٨٧٤
الهاتف	.٨٨٠
المقابلات الشخصية	.٨٧٦
الانترنت و الموقع الالكتروني	.٨٧١
عقد اجتماعات عامة لسماع اراء المواطنين	.٨٧٢
عقد اجتماعات مع قادة المجتمع و الشخصيات المعروفة و وجوه العائلات	.٨٧٣
استخدام وسائل الاعلام للتواصل مع المواطنين	.٨٧١
اصدار نشرات اعلامية لأغراض الاطلاع على اسهامات البلدية	.٨٧٤
عقد ورشات عمل و حلقات دراسية تضم المواطنين	.٨٧٢
صناديق الاقتراح و الشكاوى	.٨٧٣
الأمية الاجتماعية	.٨٧٨
انخفاض مستوى الدخل الأسري	.٨٧٧
أسلوب الانتخاب المباشر من السكان	.٨٨٤
أسلوب التعيين من الحكومة المركزية	.٨٨٣
التمسك بالقيم السلبية	.٨٨١
عدم الاستقرار السياسي	.٨٧٩
الخلاف ما بين المواطن و مسؤولي الهيئة المحلية	.٨٨١

ضعف ولاء و انتماء السكان	.٨٨١
نقص الثقة بين المواطن و الهيئة المحلية	.٨٧٨
عدم استجابة المسؤولين لمطالب السكان	.٨٧٨
الاستبيان ككل	٠.٨٧٨

٢.١.٤ وصف خصائص عينة الدراسة:

لقد حدد فريق البحث خصائص عينة الدراسة من خلال البيانات المتنوعة التي تخص المعلومات الشخصية التي ذكرها أفراد عينة الدراسة في الإجابة عن البيانات الأولية في الاستبانة والتي تشتمل على الخصائص التالية:

أ. المنطقة الجغرافية لعينة البحث.

ب. جنس عينة البحث.

ج. أعمار عينة البحث.

د. المؤهل العلمي لعينة البحث.

هـ. مدة العضوية في المجالس البلدية.

و. أسلوب الاختيار للمجلس المحلي.

(أ) المنطقة الجغرافية لعينة البحث

يبين الجدول رقم (٨.٤) والشكل رقم(١.٤)، أن ٢٢% من عينة الدراسة هم اعضاء في بلدية إننا، وأن ٢٢% منهم أعضاء في بلدية الظاهرية، كما أوضحت النتائج أن (٢٠.٣%) اعضاء في بلدية سعير، و أن ٢٠.٣%

منهم أعضاء في بلدية يطا، وأن ٥.١% أعضاء في بلدية السموع، كما أوضحت النتائج أن (٥.١%) أعضاء في بلدية حلحول و كذلك ٥.١% اعضاء في بلدية الخليل . وهذا يشير إلى أن أعلى نسبة من الاستبانات المسترجعة بالكامل كانت لكل من بلدية الظاهرية وبلدية إذنا.

جدول رقم (٨.٤)

المنطقة الجغرافية لعينة البحث

البلدية	التكرار	النسبة المئوية %
بلدية الخليل	٣	٥.١
بلدية سعير	١٢	٢٠.٣
بلدية اذنا	١٣	٢٢.٠
بلدية السموع	٣	٥.١
بلدية يطا	١٢	٢٠.٣
بلدية الظاهرية	١٣	٢٢.٠
بلدية حلحول	٣	٥.١
المجموع	٥٩	١٠٠.٠

الشكل رقم (١.٤)

المنطقة الجغرافية لعينة البحث

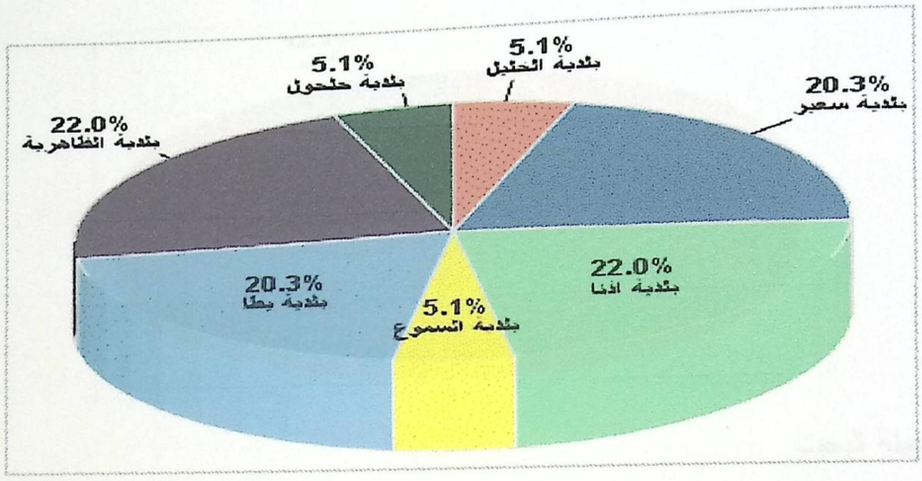

(ب) جنس عينة البحث

يبين الجدول رقم (٩.٤) والشكل رقم (٢.٤)، توزيع أفراد العينة حسب الجنس، وبناء عليه كان عدد الذكور ٥١ وبنسبة ٨٧.٩%، اما بالنسبة للأناث فقد كان عددهم ٧ وبنسبة ١٢.١%، ويذكر أن أحد الاستبانات لم يحدد فيها جنس المستجيب.ويتضح من ذلك أن النسبة الأكبر كانت للذكور، وهذا شئ منطقي فالمقاعد المخصصة للإناث في المجالس المحلية هي أقل من الذكور.

جدول رقم (٩.٤)

توزيع أفراد العينة حسب الجنس

الجنس	التكرار	النسبة المئوية %
ذكر	٥١	٨٧.٩
أنثى	٧	١٢.١
المجموع	٥٨	١٠٠.٠

الشكل رقم (٢.٤)

جنس عينة البحث

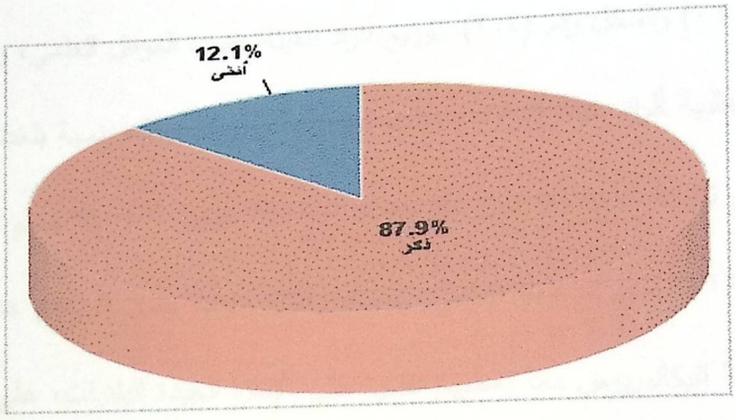

(ج) أعمار عينة البحث

يبين الجدول رقم (١٠.٤) توزيع أفراد العينة حسب العمر، و تشير البيانات الواردة في الجدول الى أن غالبية أفراد عينة الدراسة تتراوح أعمارهم ما بين ٣٦ الى ٥٠ عاماً، و أن المتوسط الحسابي لأعمارهم هو ٤٨ عاماً. وهذا يشير إلى أن غالبية الرؤساء والأعضاء في سن الأربعينات والذي يتصف بالنضج والقدرة على الإدارة الكفؤة.

جدول رقم (١٠.٤)

توزيع أفراد العينة حسب العمر

الفئات العمرية	التكرار	النسبة المئوية %	أقل قيمة	أعلى قيمة	المتوسط الحسابي
٢٠ – ٣٥	٧	١٢.٧	٢٤	٧٤	٤٨
٣٦ – ٥٠	٢٨	٥٠.٩			
٥١ – ٦٥	١٧	٣٠.٩			
٦٦ – ٨٠	٣	٥.٥			
المجموع	٥٥	١٠٠.٠			

(د) المؤهل العلمي لعينة البحث.

يبين الجدول رقم (١١.٤) والشكل رقم (٣.٤)، توزيع أفراد العينة حسب المؤهل العلمي، وتشير البيانات الواردة في الجدول الى أن غالبية أفراد عينة الدراسة مؤهلهم العلمي بكالوريوس وذلك بنسبة بلغت ٥٢.٥%، أما نسبة الذين مؤهلهم العلمي ثانوية عامة فما دون فقد بلغت ١٨.٦%، بينما ١٦.٩% منهم مؤهلهم العلمي دبلوم متوسط و فقط ١١.٩% منهم مؤهلهم العلمي ماجستير فأكثر، وهذا يشير إلى إن غالبية رؤساء وأعضاء البلديات هم من حملة البكالوريوس مما يعطيهم القدرة على الإدارة الجيدة للبلديات، على اعتبار أن وظيفتهم تتطلب مستوى معقول من المعرفة العلمية.

جدول رقم (١١.٤)

توزيع أفراد العينة حسب المؤهل العلمي

المؤهل العلمي	التكرار	النسبة المئوية %
ثانوية عامة فما دون	١١	١٨.٦
دبلوم متوسط	١٠	١٦.٩
بكالوريوس	٣١	٥٢.٥
ماجستير فأكثر	٧	١١.٩
المجموع	٥٩	١٠٠.٠

الشكل رقم (٣.٤)

المؤهل العلمي لعينة الدراسة

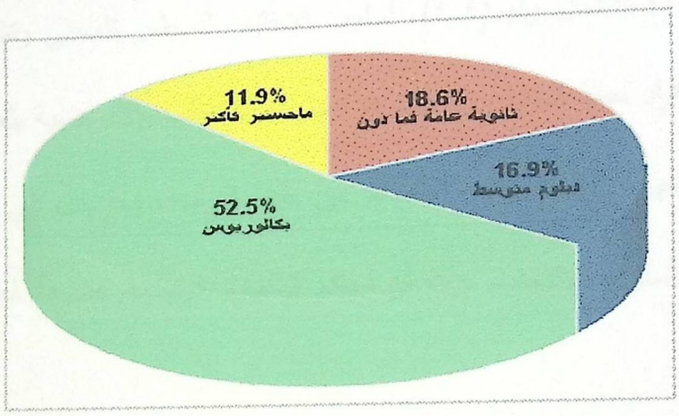

هـ. مدة العضوية في المجالس البلدية.

يبين الجدول رقم (١٢.٤) أن مدة العضوية في البلديات تراوحت ما بين عاماً واحداً الى ٣٥ عام، وأن المتوسط الحسابي لعدد سنوات العضوية في المجالس البلدية لافراد عينة الدراسة هو ما يقارب ٧ أعوام. مما يشير أن هناك بلديات لم تجرى فيها انتخابات منذ فترة طويلة وأن معظم البلديات التي شملتها الدراسة جرت فيها انتخابات في المرحلة الأولى أو الثانية.

جدول رقم (١٢.٤)

توزيع أفراد العينة حسب مدة العضوية في المجالس البلدية

مدة العضوية	التكرار	النسبة المئوية %	أقل قيمة	أعلى قيمة	المتوسط الحسابي
١-١٠	٥٥	٩٦.٥	١	٣٥	٧
١١-٢٠	٠	٠			

٢١-٣٠	١	١.٨				
٣١-٤٠	١	١.٨				
المجموع	٥٧	١٠٠.٠				

و. أسلوب الاختيار للمجلس المحلي.

يبين الجدول رقم (١٣.٤) والشكل رقم (٤.٤)، أسلوب الاختيار للمجلس المحلي وتشير البيانات الواردة في الجدول الى أن غالبية أفراد عينة الدراسة تم اختيارهم بأسلوب الانتخاب وذلك بنسبة بلغت ٨١.٤%، أما الذين تم اختيارهم بأسلوب التعيين بلغت نسبتهم ١٨.٦% من عينة الدراسة، مما يدل إلى أن النسبة العظمى من المبحوثين تم اختيارهم بأسلوب الانتخاب حيث أن معظم البلديات الرئيسية خضعت لمرحلة انتخابات أولى أو ثانية.

جدول رقم (١٣.٤)

توزيع أفراد العينة حسب أسلوب الاختيار للمجلس المحلي

أسلوب الاختيار	التكرار	النسبة المئوية %
منتخب	٤٨	٨١.٤
معين	١١	١٨.٦
المجموع	٥٩	١٠٠.٠

الشكل رقم (٤.٤)

أسلوب الاختيار للمجلس المحلي

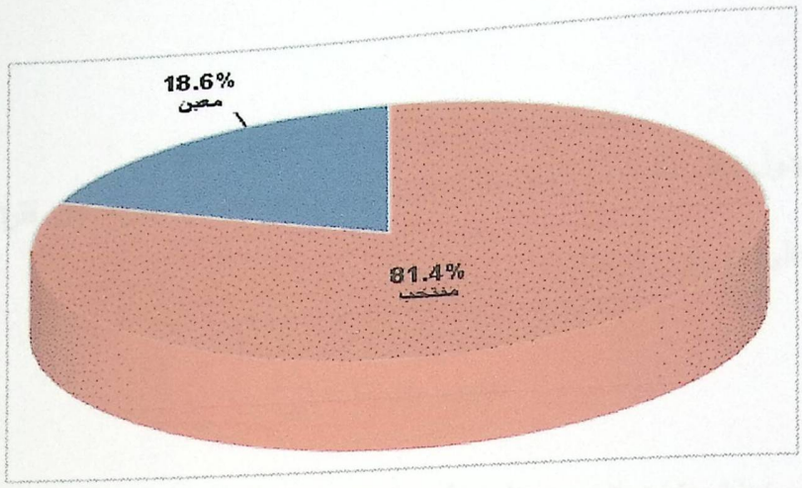

٣.١.٤ النتائج المتعلقة بالسؤال الأول ومناقشتها

للإجابة على السؤال الذي نصه: " ما هي آثار المشاركة الشعبية من وجهة نظر رؤساء وأعضاء البلديات المركزية والرئيسية في محافظة الخليل ؟" رُصدت استجابات أفراد عينة الدراسة، واستخرجت المتوسطات الحسابية، والانحرافات المعيارية لكل فقرة من فقرات آثار المشاركة الشعبية على المستوى المحلي. و وقد درجت الفقرات من درجة أهمية كبيرة جدا (أعطيت ٥ درجات) إلى درجة أهمية قليلة جدا (أعطيت درجة واحدة). ومن أجل تفسير النتائج اعتمد مقياس ليكرت الخماسي، حيث يشير الجدول رقم (١٤.٤) إلى ذلك (عز،٢٠٠٧،ص٥٣٩).

جدول رقم (١٤.٤)

درجات مقياس ليكرت الخماسي

درجة الاهمية	المتوسط الحسابي
درجة قليلة جدا	من ١ الى ١.٧٩
درجة قليلة	من ١.٨٠ الى ٢.٥٩
درجة متوسطة	من ٢.٦٠ الى ٣.٣٩
درجة كبيرة	من ٣.٤٠ الى ٤.١٩
درجة كبيرة جدا	من ٤.٢٠ الى ٥

ويوضح الجدول رقم (١٥.٤) المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لكل فقرة من فقرات آثار المشاركة الشعبية على المستوى المحلي.

جدول رقم (١٥.٤)

نتائج تحليل فقرات المحور الأول (آثار المشاركة الشعبية على المستوى المحلي)

آثار المشاركة الشعبية على المستوى المحلي	درجة الاهمية	العدد	النسبة المئوية %	المتوسط الحسابي	الترتيب
تساعد المشاركة الشعبية على الانتقال من المركزية الى اللامركزية في تقديم الخدمات	بدرجة قليلة جدا	٢	٣.٤%	٣.٧٦	٧
	بدرجة قليلة	٣	٥.١%		
	بدرجة متوسطة	١٦	٢٧.١%		
	بدرجة كبيرة	٢٤	٤٠.٧%		
	بدرجة كبيرة جدا	١٤	٢٣.٧%		
تساهم المشاركة الشعبية في الاستثمار الأمثل للموارد البشرية	بدرجة قليلة جدا	٢	٣.٤%	٣.٨٠	٥
	بدرجة قليلة	١	١.٧%		
	بدرجة متوسطة	١٥	٢٥.٤%		
	بدرجة كبيرة	٣٠	٥٠.٨%		
	بدرجة كبيرة جدا	١١	١٨.٦%		

تساهم المشاركة الشعبية في الاستفادة المثلى من ذوي الخبرة و الاختصاص	بدرجة قليلة جدا	٠	٠.٠%		
	بدرجة قليلة	٠	٠.٠%	٤.٠٧	
	بدرجة متوسطة	١٤	٢٣.٧%		١
	بدرجة كبيرة	٢٧	٤٥.٨%		
	بدرجة كبيرة جدا	١٨	٣٠.٥%		
تساعد المشاركة الشعبية على اقتناع المواطن بالمساهمة في تطوير و تنمية منطقته	بدرجة قليلة جدا	٠	٠.٠%		
	بدرجة قليلة	٨	١٣.٦%	٣.٨٨	
	بدرجة متوسطة	١١	١٨.٦%		٣
	بدرجة كبيرة	٢٠	٣٣.٩%		
	بدرجة كبيرة جدا	٢٠	٣٣.٩%		
تساعد المشاركة الشعبية على اشاعة مفاهيم الانفتاح و التعاون ما بين المواطن و الهيئة المحلية	بدرجة قليلة جدا	٠	٠.٠%		
	بدرجة قليلة	٢	٣.٤%	٣.٩٥	
	بدرجة متوسطة	١٤	٢٣.٧%		٢
	بدرجة كبيرة	٢٨	٤٧.٥%		
	بدرجة كبيرة جدا	١٥	٢٥.٤%		
تساهم المشاركة الشعبية في تحسين عملية و جودة اتخاذ القرارات المتعلقة بالهيئة المحلية	بدرجة قليلة جدا	١	١.٧%		
	بدرجة قليلة	٨	١٣.٦%	٣.٥٦	١٢
	بدرجة متوسطة	١٨	٣٠.٥%		

	بدرجة كبيرة	٢١	٣٥.٦%		
	بدرجة كبيرة جدا	١١	١٨.٦%		
تساهم المشاركة الشعبية في ترتيب الأولويات وفقا لحاجة السكان	بدرجة قليلة جدا	٢	٣.٤%		
	بدرجة قليلة	٤	٦.٩%	٣.٦٩	
	بدرجة متوسطة	١٩	٣٢.٨%		١٠
	بدرجة كبيرة	١٨	٣١.٠%		
	بدرجة كبيرة جدا	١٥	٢٥.٩%		
تساهم المشاركة الشعبية في تحسين أداء المجلس المحلي	بدرجة قليلة جدا	١	١.٧%		
	بدرجة قليلة	١٠	١٦.٩%	٣.٦١	
	بدرجة متوسطة	١٠	١٦.٩%		١١
	بدرجة كبيرة	٢٨	٤٧.٥%		
	بدرجة كبيرة جدا	١٠	١٦.٩%		
تعمل المشاركة الشعبية على تحديد المشكلات و الحاجات الفعلية للسكان المحليين	بدرجة قليلة جدا	٠	٠.٠%		
	بدرجة قليلة	٦	١٠.٣%	٣.٨٨	
	بدرجة متوسطة	١١	١٩.٠%		٤
	بدرجة كبيرة	٢٥	٤٣.١%		
	بدرجة كبيرة جدا	١٦	٢٧.٦%		
تضمن المشاركة الشعبية قبول و تأييد السكان المحليين للمشروعات	بدرجة قليلة جدا	٠	٠.٠%		٦

التي يشاركون فيها	بدرجة قليلة	٥	٨.٥%	٣.٨٠	
	بدرجة متوسطة	١٥	٢٥.٤%		
	بدرجة كبيرة	٢٦	٤٤.١%		
	بدرجة كبيرة جدا	١٣	٢٢.٠%		
تساهم المشاركة الشعبية في زيادة رضا السكان	بدرجة قليلة جدا	١	١.٧%		
	بدرجة قليلة	٦	١٠.٢%	٣.٧٦	
	بدرجة متوسطة	١٢	٢٠.٣%		٨
	بدرجة كبيرة	٢٧	٤٥.٨%		
	بدرجة كبيرة جدا	١٣	٢٢.٠%		
تساهم المشاركة الشعبية في رفع الروح المعنوية لدى السكان	بدرجة قليلة جدا	١	١.٧%		
	بدرجة قليلة	٦	١٠.٢%	٣.٧١	
	بدرجة متوسطة	١٥	٢٥.٤%		٩
	بدرجة كبيرة	٢٤	٤٠.٧%		
	بدرجة كبيرة جدا	١٣	٢٢.٠%		
الوسط الحسابي لفقرات اثار المشاركة الشعبية على المستوى المحلي = ٣.٧٩					

يتضح من الجدول رقم (١٥.٤) أن المتوسط الحسابي لآثار المشاركة الشعبية على المستوى المحلي بلغ (٣.٧٩) وهذا يدل على أن المشاركة الشعبية تؤثر على المستوى المحلي بدرجة كبيرة، كما يتبين أن

الشكل رقم (5.4)

آثار المشاركة الشعبية على المستوى المحلي

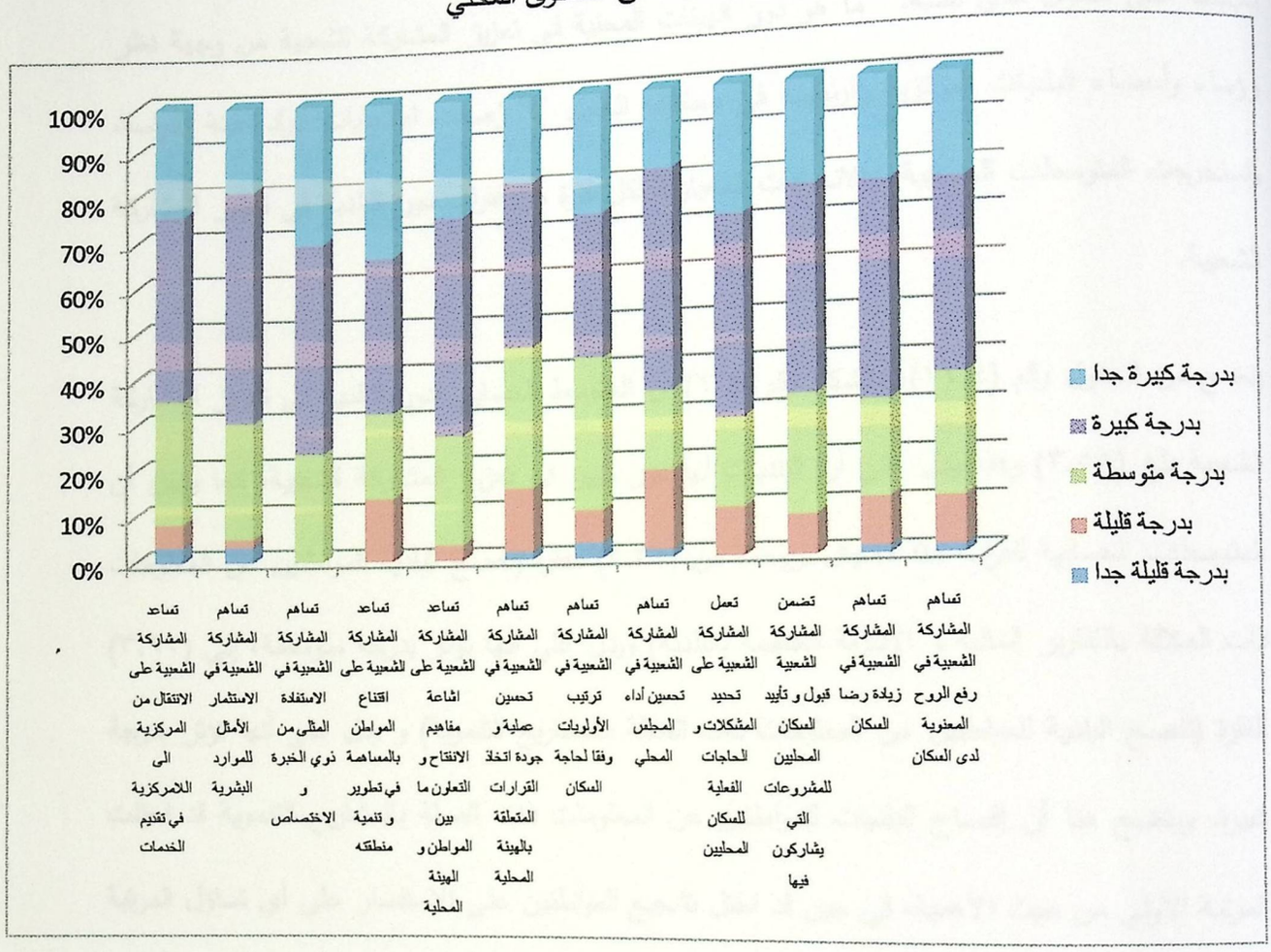

4.1.4 النتائج المتعلقة بالسؤال الثاني ومناقشتها

للإجابة على السؤال الذي نصه: " ما هو دور الهيئات المحلية في تعزيز المشاركة الشعبية من وجهة نظر رؤساء وأعضاء البلديات المركزية والرئيسية في محافظة الخليل ؟" رُصدت استجابات أفراد عينة الدراسة، واستخرجت المتوسطات الحسابية، والانحرافات المعيارية لكل فقرة من فقرات دور البلدية في تعزيز المشاركة الشعبية.

٤.١.٤ النتائج المتعلقة بالسؤال الثاني ومناقشتها

للإجابة على السؤال الذي نصه: " ما هو دور الهيئات المحلية في تعزيز المشاركة الشعبية من وجهة نظر رؤساء وأعضاء البلديات المركزية والرئيسية في محافظة الخليل ؟" رُصدت استجابات أفراد عينة الدراسة، واستخرجت المتوسطات الحسابية، والانحرافات المعيارية لكل فقرة من فقرات دور البلدية في تعزيز المشاركة الشعبية.

يتضح من الجدول رقم (١٦.٤)، والشكل رقم (٦.٤) أن المتوسط الحسابي لدور البلدية في تعزيز المشاركة الشعبية بلغ (٣.٥٥) وهذا يدل على أن البلديات لها دور كبير في تعزيز المشاركة الشعبية، كما يتبين أن المتوسطات الحسابية لفقرات هذا المجال تراوحت من (٣.٣٢) للفقرة (تفصح البلدية للمواطنين عن المعلومات ذات العلاقة بالتقارير المالية و الادارية الخاصة بالبلدية) ويدل على انها تؤثر بدرجة متوسطة، إلى (٣.٩٢) للفقرة (تفصح البلدية للمواطنين عن المعلومات ذات الصلة بالمشاريع التنموية) و يدل على أنها تؤثر بدرجة كبيرة. ويتضح هنا أن إفصاح البلديات للمواطنين عن المعلومات ذات الصلة بالمشاريع التنموية قد احتلت المرتبة الأولى من حيث الأهمية، في حين قد احتل تشجيع المواطنين على الاستفسار على أي تساؤل المرتبة الثانية، فيما جاءت في المرتبة الثالثة تأييد البلدية للمشاركة الشعبية للنساء من خلال النسبة المخصصة لهن، وأما فيما يتعلق بتشجيع المجلس البلدي المواطنين على حضور جلسات المجلس فقد احتلت المرتبة الثامنة والأخيرة.

جدول رقم (١٦.٤)

نتائج تحليل فقرات المحور الثاني (تعزيز المشاركة الشعبية)

تعزيز المشاركة الشعبية	درجة الأهمية	العدد	النسبة المئوية	المتوسط الحسابي	الترتيب

يعمل المجلس البلدي على تشجيع المواطنين على حضور جلسات المجلس البلدي	بدرجة قليلة جدا	٩	١٥.٣%	٢.٦٨	٨
	بدرجة قليلة	١٤	٢٣.٧%		
	بدرجة متوسطة	٢٥	٤٢.٤%		
	بدرجة كبيرة	٩	١٥.٣%		
	بدرجة كبيرة جدا	٢	٣.٤%		
يتم تشجيع المواطنين على الاستفسار عن أي تساؤل	بدرجة قليلة جدا	١	١.٧%	٣.٨٨	٢
	بدرجة قليلة	٠	.٠%		
	بدرجة متوسطة	١٧	٢٨.٨%		
	بدرجة كبيرة	٢٨	٤٧.٥%		
	بدرجة كبيرة جدا	١٣	٢٢.٠%		
تفصح البلدية للمواطنين عن المعلومات ذات الصلة بالمشاريع التنموية	بدرجة قليلة جدا	٢	٣.٤%	٣.٩٢	١
	بدرجة قليلة	٣	٥.١%		
	بدرجة متوسطة	١١	١٨.٦%		
	بدرجة كبيرة	٢٥	٤٢.٤%		
	بدرجة كبيرة جدا	١٨	٣٠.٥%		
تفصح البلدية للمواطنين عن الية تنفيذ المشاريع التنموية	بدرجة قليلة جدا	١	١.٧%	٣.٧٦	٤
	بدرجة قليلة	٢	٣.٤%		
	بدرجة متوسطة	٢١	٣٦.٢%		

	بدرجة كبيرة	٢٠	٣٤.٥%		
	بدرجة كبيرة جدا	١٤	٢٤.١%		
تفصح البلدية للمواطنين عن المعلومات ذات العلاقة بالتقارير المالية و الادارية الخاصة بالبلدية	بدرجة قليلة جدا	٥	٨.٥%	٣.٣٢	٧
	بدرجة قليلة	٧	١١.٩%		
	بدرجة متوسطة	١٧	٢٨.٨%		
	بدرجة كبيرة	٢٤	٤٠.٧%		
	بدرجة كبيرة جدا	٦	١٠.٢%		
يتم تشكيل لجان من أفراد المجتمع المحلي	بدرجة قليلة جدا	٣	٥.١%	٣.٤٢	٦
	بدرجة قليلة	٧	١١.٩%		
	بدرجة متوسطة	١٩	٣٢.٢%		
	بدرجة كبيرة	٢٢	٣٧.٣%		
	بدرجة كبيرة جدا	٨	١٣.٦%		
تؤيد البلدية المشاركة الشعبية للنساء في الانتخابات من خلال النسبة المخصصة لهن	بدرجة قليلة جدا	٢	٣.٤%	٣.٨١	٣
	بدرجة قليلة	٦	١٠.٢%		
	بدرجة متوسطة	٨	١٣.٦%		
	بدرجة كبيرة	٢٨	٤٧.٥%		
	بدرجة كبيرة جدا	١٥	٢٥.٤%		
يتم تشجيع المشاركة الشعبية في الانتخابات من خلال عقد ندوات	بدرجة قليلة جدا	٠	٠.٠%		٥

أو لقاءات توضح أهمية الانتخاب و الاقتراع و التسجيل في سجل الناخبين	بدرجة قليلة	٣	٥.٢%	٣.٥٧
	بدرجة متوسطة	٢٧	٤٦.٦%	
	بدرجة كبيرة	٢٠	٣٤.٥%	
	بدرجة كبيرة جدا	٨	١٣.٨%	
المتوسط الحسابي لفقرات دور البلدية في تعزيز المشاركة الشعبية = ٣.٥٥				

الشكل رقم (٦.٤)

دور البلديات في تعزيز المشاركة الشعبية

٥.١.٤ النتائج المتعلقة بالسؤال الثالث ومناقشتها

للإجابة على السؤال الذي نصه: " ما هي أهم الوسائل المستخدمة في دعم المشاركة الشعبية من وجهة نظر رؤساء وأعضاء البلديات المركزية والرئيسية في محافظة الخليل؟" رُصدت استجابات أفراد عينة الدراسة، واستخرجت المتوسطات الحسابية، والانحرافات المعيارية لكل فقرة من فقرات الوسائل المستخدمة في دعم المشاركة الشعبية.

يبين جدول رقم (١٧.٤) أن عقد اجتماعات مع قادة المجتمع و الشخصيات المعروفة و وجوه العائلات كان من أكثر الوسائل المستخدمة في دعم المشاركة الشعبية، وقد جاءت بالمرتبة الأولى و بمتوسط حسابي بلغ (٤.٠٣) وهذا يدل حسب مقياس ليكرت على أنه يستخدم بدرجة كبيرة لدعم المشاركة الشعبية، وهذه نتيجة منطقية لأن طبيعة المجتمع تفضل عقد الاجتماعات والاتصال الشفهي وتفضيله عن أي وسائل أخرى، فيما جاء الهاتف بالمرتبة الثانية و بمتوسط حسابي بلغ (٣.٨٦) و يدل على أنه يستخدم بدرجة كبيرة لدعم المشاركة الشعبية، و جاءت المقابلات الشخصية بالمرتبة الثالثة و بمتوسط حسابي بلغ (٣.٨٦)، و أما فيما يتعلق باصدار نشرات اعلامية لأغراض الاطلاع على اسهامات البلدية فقد جاء بالمرتبة الرابعة بمتوسط حسابي بلغ (٣.٨٤)، بينما استخدام وسائل الاعلام للتواصل مع المواطنين كانت من أقل الوسائل المستخدمة في دعم المشاركة الشعبية، وقد جاءت بالمرتبة الاخيرة و بمتوسط حسابي بلغ (٣.٣٧) و يدل على ان هذه الوسيلة تستخدم بدرجة متوسطة في دعم المشاركة الشعبية، ويشير الشكل رقم (٧) إلى الوسائل المستخدمة في دعم المشاركة الشعبية.

جدول رقم (١٧.٤)

نتائج تحليل فقرات المحور الثالث (الوسائل المستخدمة في دعم المشاركة الشعبية)

الوسائل المستخدمة في دعم المشاركة الشعبية	درجة الأهمية	العدد	النسبة المئوية %	المتوسط الحسابي	الترتيب
الهاتف	بدرجة قليلة جدا	٣	٥.١%		
	بدرجة قليلة	٤	٦.٨%	٣.٨٦	
	بدرجة متوسطة	٩	١٥.٣%		٢
	بدرجة كبيرة	٢٥	٤٢.٤%		
	بدرجة كبيرة جدا	١٨	٣٠.٥%		
المقابلات الشخصية	بدرجة قليلة جدا	٠	٠.٠%		
	بدرجة قليلة	٢	٣.٤%	٣.٨٦	
	بدرجة متوسطة	١٣	٢٢.٠%		٣
	بدرجة كبيرة	٣٥	٥٩.٣%		
	بدرجة كبيرة جدا	٩	١٥.٣%		
الانترنت و الموقع الالكتروني	بدرجة قليلة جدا	٥	٨.٦%		٧

	بدرجة قليلة	٢	٣.٤%	٣.٥٩	
	بدرجة متوسطة	١٧	٢٩.٣%		
	بدرجة كبيرة	٢٢	٣٧.٩%		
	بدرجة كبيرة جدا	١٢	٢٠.٧%		
عقد اجتماعات عامة لسماع اراء المواطنين	بدرجة قليلة جدا	٢	٣.٤%	٣.٦٦	٥
	بدرجة قليلة	١	١.٧%		
	بدرجة متوسطة	٢١	٣٥.٦%		
	بدرجة كبيرة	٢٦	٤٤.١%		
	بدرجة كبيرة جدا	٩	١٥.٣%		
عقد اجتماعات مع قادة المجتمع و الشخصيات المعروفة و وجوه العائلات	بدرجة قليلة جدا	٠	٠.٠%	٤.٠٣	١
	بدرجة قليلة	٢	٣.٤%		
	بدرجة متوسطة	١١	١٨.٦%		
	بدرجة كبيرة	٢٩	٤٩.٢%		
	بدرجة كبيرة جدا	١٧	٢٨.٨%		
استخدام وسائل الاعلام للتواصل مع المواطنين	بدرجة قليلة جدا	٤	٦.٨%	٣.٣٧	٩
	بدرجة قليلة	٦	١٠.٢%		
	بدرجة متوسطة	٢٣	٣٩.٠%		
	بدرجة كبيرة	١٦	٢٧.١%		

	بدرجة كبيرة جدا	١٠	١٦.٩%		
اصدار نشرات اعلامية لأغراض الاطلاع على اسهامات البلدية	بدرجة قليلة جدا	٠	.٠%	٣.٨٤	٤
	بدرجة قليلة	١	١.٧%		
	بدرجة متوسطة	١٩	٣٢.٨%		
	بدرجة كبيرة	٢٦	٤٤.٨%		
	بدرجة كبيرة جدا	١٢	٢٠.٧%		
عقد ورشات عمل و حلقات دراسية تضم المواطنين	بدرجة قليلة جدا	١	١.٧%	٣.٦٣	٦
	بدرجة قليلة	٤	٦.٨%		
	بدرجة متوسطة	١٨	٣٠.٥%		
	بدرجة كبيرة	٢٩	٤٩.٢%		
	بدرجة كبيرة جدا	٧	١١.٩%		
صناديق الاقتراح و الشكاوى	بدرجة قليلة جدا	٣	٥.١%	٣.٤٦	٨
	بدرجة قليلة	٩	١٥.٣%		
	بدرجة متوسطة	٢٠	٣٣.٩%		
	بدرجة كبيرة	١٢	٢٠.٣%		
	بدرجة كبيرة جدا	١٥	٢٥.٤%		

الشكل رقم (٧.٤)

الوسائل المستخدمة في دعم المشاركة الشعبية

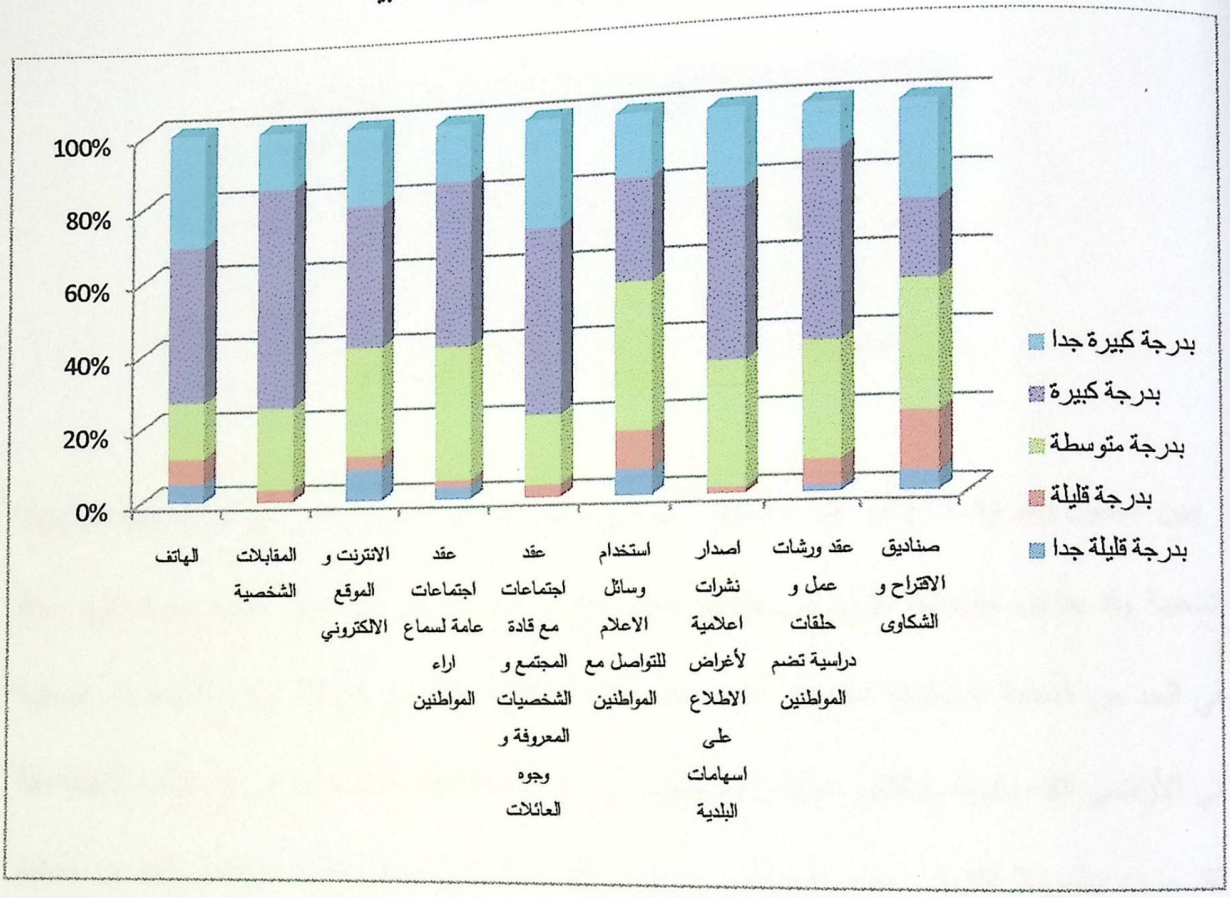

٦.١.٤ النتائج المتعلقة بالسؤال الرابع ومناقشتها

للإجابة على السؤال الذي نصه: " ما هي أبرز العوامل التي تحد من فاعلية المشاركة الشعبية من وجهة نظر رؤساء وأعضاء البلديات المركزية والرئيسية في محافظة الخليل ؟" رُصدت استجابات أفراد عينة الدراسة، واستخرجت المتوسطات الحسابية، والانحرافات المعيارية لكل فقرة من فقرات العوامل التي تحد من فاعلية المشاركة الشعبية. و وقد درجت الفقرات من درجة مهم جدا (أعطيت ٤ درجات) إلى درجة غير مهم (أعطيت درجة واحدة). ومن أجل تفسير النتائج اعتمد مقياس ليكرت الرباعي كما هو واضح في الجدول رقم (١٨.٤) (عز،٢٠٠٧،ص٥٣٩).

جدول رقم (١٨.٤)

درجات مقياس ليكرت الرباعي

درجة الاهمية	المتوسط الحسابي
غير مهم	من ١ الى ١.٧٤
قليل الأهمية	من ١.٧٥ الى ٢.٤٩
مهم	من ٢.٥٠ الى ٣.٢٤
مهم جدا	من ٣.٢٥ الى ٤

يبين الجدول رقم (١٩.٤) أن عدم الاستقرار السياسي كان من أكثر العوامل التي تحد من فاعلية المشاركة الشعبية وقد جاءت بالمرتبة الأولى و بمتوسط حسابي بلغ (٣.٣٣) و هذا يدل على أنه له أهمية كبيرة جدا في الحد من فاعلية المشاركة الشعبية، حيث ساهم عدم الاستقرار السياسي في قلة إجراء الانتخابات المحلية في الأراضي الفلسطينية وبالتالي حرمان المواطنين من أهم وسيلة للمشاركة الشعبية، و أما الأمية الاجتماعية فقد جاءت بالمرتبة الثانية و بمتوسط حسابي بلغ (٣.٢٢) و يدل على أنه لها أهمية كبيرة في الحد من فاعلية المشاركة الشعبية، حيث أن مستوى التعليم والوعي هو من أهم العوامل التي تدفع المواطنين الى زيادة مشاركتهم وإسهامهم في المصالح المحلية، أما انخفاض مستوى الدخل الأسري فقد كانت من أقل العوامل التي تحد من فاعلية المشاركة الشعبية، حيث احتلت المرتبة الاخيرة وبالرغم من ذلك بلغ متوسطها الحسابي (٢.٩٢) و يدل على انه لها أهمية في الحد من فاعلية المشاركة الشعبية بناء على ارتفاع متوسطها الحسابي نسبياً، مما يدل بأن المواطن يبحث عن أولوياته الخاصة قبل المشاركة في المصالح التي تخص المجتمع ككل، ويوضح الشكل رقم (٨.٤) العوامل التي تحد من فاعلية المشاركة الشعبية.

جدول رقم (١٩.٤)

نتائج تحليل فقرات المحور الرابع (العوامل التي تحد من فاعلية المشاركة الشعبية)

العوامل التي تحد من فعالية المشاركة الشعبية	درجة الأهمية	العدد	النسبة المئوية %	المتوسط الحسابي	الترتيب
الأمية الاجتماعية	غير مهم	١	١.٧%	٣.٢٢	٢
	قليل الأهمية	٨	١٣.٦%		
	مهم	٢٧	٤٥.٨%		
	مهم جدا	٢٣	٣٩.٠%		
انخفاض مستوى الدخل الأسري	غير مهم	٣	٥.١%	٢.٩٢	١٠
	قليل الأهمية	١٤	٢٣.٧%		
	مهم	٢٧	٤٥.٨%		
	مهم جدا	١٥	٢٥.٤%		
أسلوب الانتخاب المباشر من السكان	غير مهم	٤	٦.٨%	٣.٠٧	٣
	قليل الأهمية	٦	١٠.٢%		
	مهم	٣١	٥٢.٥%		
	مهم جدا	١٨	٣٠.٥%		
أسلوب التعيين من الحكومة المركزية	غير مهم	٢	٣.٤%	٢.٩٣	٩
	قليل الأهمية	٢٠	٣٤.٥%		
	مهم	١٦	٢٧.٦%		
	مهم جدا	٢٠	٣٤.٥%		
التمسك بالقيم السلبية	غير مهم	٤	٦.٨%	٣.٠٥	٦
	قليل الأهمية	١١	١٨.٦%		

	مهم	٢٢	٣٧.٣%		
	مهم جدا	٢٢	٣٧.٣%		
عدم الاستقرار السياسي	غير مهم	١	١.٧%	٣.٣٣	١
	قليل الأهمية	٥	٨.٦%		
	مهم	٢٦	٤٤.٨%		
	مهم جدا	٢٦	٤٤.٨%		
الخلاف ما بين المواطن و مسؤولي الهيئة المحلية	غير مهم	٣	٥.١%	٣.٠٧	٤
	قليل الأهمية	٩	١٥.٣%		
	مهم	٢٨	٤٧.٥%		
	مهم جدا	١٩	٣٢.٢%		
ضعف ولاء و انتماء السكان	غير مهم	٢	٣.٤%	٣.٠٧	٥
	قليل الأهمية	٧	١١.٩%		
	مهم	٣٥	٥٩.٣%		
	مهم جدا	١٥	٢٥.٤%		
نقص الثقة بين المواطن و الهيئة المحلية	غير مهم	٢	٣.٤%	٢.٩٥	٨
	قليل الأهمية	١٠	١٦.٩%		
	مهم	٣٦	٦١.٠%		
	مهم جدا	١١	١٨.٦%		
عدم استجابة المسؤولين لمطالب السكان	غير مهم	٢	٣.٤%	٣.٠٢	٧
	قليل الأهمية	٦	١٠.٢%		
	مهم	٤٠	٦٧.٨%		
	مهم جدا	١١	١٨.٦%		

الشكل رقم (٨.٤)

العوامل التي تحد من فاعلية المشاركة الشعبية

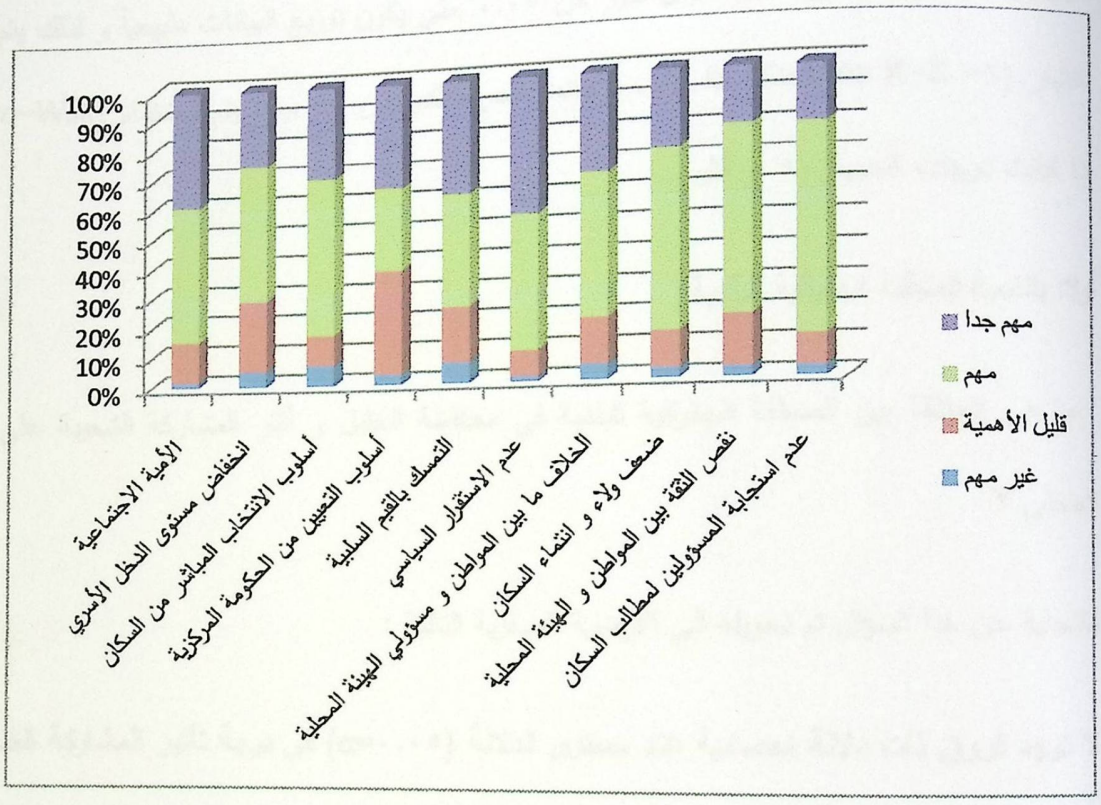

٧.١.٤ النتائج المتعلقة بالسؤال الخامس ومناقشتها

للإجابة عن السؤال الثاني الذي نصه" ما هي العلاقة بين المتغيرات الديموغرافية التالية:(المنطقة الجغرافية، والجنس، والعمر، والمؤهل العلمي، ومدة العضوية، وأسلوب الاختيار للمجلس المحلي) و آثار المشاركة الشعبية على المستوى المحلي ؟" حسبت المتوسطات الحسابية، والانحرافات المعيارية، لاستجابات افراد عينة الدراسة على كل فقرة من فقرات آثار المشاركة الشعبية على المستوى المحلي، كما أجري تحليل التباين الأحادي، اختبار Kruskal Wallis، و اختبار (t-test) لمعرفة دلالة الفروق بين المتوسطات الحسابية، و كذلك معامل ارتباط بيرسون، و معامل ارتباط سبيرمان وفيما يأتي تفصيل لهذه النتائج.

و تم استخدام اختبار التوزيع الطبيعي لمعرفة هل البيانات تتبع التوزيع الطبيعي أم لا وهو اختبار ضروري في حالة اختبار الفرضيات لان معظم الاختبارات المعلمية تشترط أن يكون توزيع البيانات طبيعيا لذلك يجب ان تكون قيمة مستوى المعنوية لكل مجال اكبر من ٠.٠٥ حتى يكون توزيع البيانات طبيعياً و لذلك يتم استخدام اختبار (١- Sample K-S) اذا كانت درجانت الحرية أكبر من ٥٠ بينما يتم استخدام (Shapiro-Wilk) اذا كانت درجات الحرية ٥٠ أو أقل .

أولا: بالنسبة للمنطقة الجغرافية للبلدية

" ما هي العلاقة بين المنطقة الجغرافية للبلدية في محافظة الخليل و آثار المشاركة الشعبية على المستوى المحلي ؟"

للاجابة عن هذا السؤال تم تحويله الى الفرضية الصفرية التالية :

لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة (α=٠.٠٥) في درجة تأثير المشاركة الشعبية على المستوى المحلي على البلدية أو المواطن تعزى لمتغير المنطقة الجغرافية للبلدية في محافظة الخليل.

يوضح جدول رقم (٢٠.٤) نتائج اختبار التوزيع الطبيعي حيث تم استخدام اختبار Shapiro-Wilk للتأكد من أن بيانات الدراسة موزعة توزيعا طبيعيا، و يتبين أن قيمة مستوى المعنوية لبلدية حلحول اقل من ٠.٠٥ وهذا يدل على أن البيانات لا تتبع التوزيع الطبيعي ويجب استخدام الاختبارات الامعلمية.

جدول رقم (٢٠.٤)

اختبار التوزيع الطبيعي لكلا من آثار المشاركة الشعبية على المستوى المحلي و الموقع الجغرافي للبلدية في محافظة الخليل

		Kolmogorov-Smirnov[a]			Shapiro-Wilk		
	البلدية	قيمة الاختبار	درجات الحرية	مستوى المعنوية	قيمة الاختبار	درجة الحرية	مستوى المعنوية
اثار المشاركة الشعبية على المستوى المحلي	بلدية الخليل	.٣٢٨	٣	.	.٨٧١	٣	.٢٩٨
	بلدية سعير	.١٨٠	١٢	.٢٠٠*	.٩٠١	١٢	.١٦٣
	بلدية اذنا	.١٧٨	١٣	.٢٠٠*	.٩١٨	١٣	.٢٣٨
	بلدية السموع	.٣٨٥	٣	.	.٧٥٠	٣	.٠٠٠
	بلدية يطا	.١٣٣	١٢	.٢٠٠*	.٩٧٨	١٢	.٩٧٦
	بلدية الظاهرية	.١٩٢	١٣	.٢٠٠*	.٩٢٩	١٣	.٣٢٦
	بلدية حلحول	.٣٨٥	٣	.	.٧٥٠	٣	.٠٠٠

وللتحقق من صحة الفرضية تم استخدام اختبار (Kruskal-Wallis) .

تشير المعطيات الواردة في الجدول رقم (٢١.٤) إلى عدم وجود فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة (α=٠.٠٥) في درجة تأثير المشاركة الشعبية على المستوى المحلي على البلدية أو المواطن تعزى لمتغير الموقع الجغرافي للبلدية في محافظة الخليل ، حيث كانت درجة تقييم رؤساء و أعضاء المجالس البلدية متقاربة

بغض النظر عن موقع البلدية الجغرافي، وحيث أن قيمة مستوى المعنوية (٠.٧٣٦) وهي اكبر من ٠.٠٥ وعليه تقبل الفرضية الصفرية.

جدول رقم (٢١.٤)

نتائج اختبار Kruskal Wallis لاختبار الفروق في متوسطات آثار المشاركة الشعبية بواسطة متغير الموقع الجغرافي للبلدية في محافظة الخليل

	آثار المشاركة الشعبية على المستوى المحلي
قيمة Chi-Square	٣.٥٥٦
درجة الحرية	٦
مستوى الدلالة	.٧٣٦

ثانيا: بالنسبة للجنس:

" ما هي العلاقة بين الجنس و آثار المشاركة الشعبية على المستوى المحلي ؟"

للاجابة عن هذا السؤال تم تحويله الى الفرضية الصفرية التالية :

لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة (α=٠.٠٥) في درجة تأثير المشاركة الشعبية على المستوى المحلي على البلدية أو المواطن تعزى لمتغير الجنس

يوضح الجدول رقم (٢٢.٤) نتائج اختبار التوزيع الطبيعي حيث تم استخدام اختبار Shapiro-Wilk للتأكد من أن بيانات الدراسة موزعة توزيعا طبيعيا، يتبين أن قيمة مستوى المعنوية للذكور اقل من ٠.٠٥ وهذا يدل على أن البيانات لا تتبع التوزيع الطبيعي ويجب استخدام الاختبارات الامعلمية.

جدول رقم (٢٢.٤)

اختبار التوزيع الطبيعي لكلا من اثار المشاركة الشعبية على المستوى المحلي و متغير الجنس

		Kolmogorov-Smirnov[a]			Shapiro-Wilk		
	الجنس	قيمة الاختبار	درجات الحرية	مستوى الدلالة	قيمة الاختبار	درجات الحرية	مستوى الدلالة
اثار المشاركة الشعبية على المستوى المحلي	ذكر	.١٣٩	٥١	.٠١٥	.٩٥٢	٥١	.٠٣٨
	أنثى	.١٨٣	٧	.٢٠٠*	.٩٢٣	٧	.٤٩٤

وللتحقق من صحة الفرضية تم استخدام اختبار (Mann-Whitney) .

تشير المعطيات الواردة في الجدول (٢٣.٤) إلى عدم وجود فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة (α=٠.٠٥) في درجة تأثير المشاركة الشعبية على المستوى المحلي على البلدية أو المواطن تعزى لمتغير الجنس ، حيث كانت درجة تقييم رؤساء و أعضاء المجالس البلدية متقاربة بغض النظر عن الجنس، وحيث أن قيمة الدلالة الإحصائية (٠.٧٠٩) وهي اكبر من ٠.٠٥ وعليه تقبل الفرضية الصفرية.

جدول رقم (٢٣.٤)

نتائج اختبار Mann-Whitney لاختبار الفروق في متوسطات اثار المشاركة الشعبية بواسطة متغير الجنس

	اثار المشاركة الشعبية على المستوى المحلي
قيمة اختبار مان ويتني	١٦٢
مستوى المعنوية	.٧٠٩[a]

ثالثا: بالنسبة للعمر:

" ما هي العلاقة بين العمر و آثار المشاركة الشعبية على المستوى المحلي ؟"

للاجابة عن هذا السؤال تم تحويله الى الفرضية الصفرية التالية :

لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة (α=٠.٠٥) في درجة تأثير المشاركة الشعبية على المستوى المحلي على البلدية أو المواطن تعزى لمتغير العمر.

يوضح الجدول رقم (٢٤.٤) نتائج اختبار التوزيع الطبيعي حيث تم استخدام اختبار One-Sample Kolmogorov-Smirnov للتأكد من أن بيانات الدراسة موزعة توزيعا طبيعياً، و يتبين أن قيمة مستوى المعنوية للمتغيرين العمر و آثار المشاركة الشعبية على المستوى المحلي اكبر من ٠.٠٥ وهذا يدل على أن البيانات تتبع التوزيع الطبيعي ويجب استخدام الاختبارات المعلمية.

جدول رقم (٢٤.٤)

اختبار التوزيع الطبيعي (One-Sample Kolmogorov-Smimov) لكلا من اثار المشاركة الشعبية على المستوى المحلي و متغير العمر

	العمر	اثار المشاركة الشعبية على المستوى المحلي
قيمة الاختبار z	.٧٧٧	.٨٤٣
مستوى المعنوية	.٥٨٢	.٤٧٦

وللتحقق من صحة الفرضية تم استخدام معامل ارتباط بيرسون.

ير المعطيات الواردة في الجدول رقم(٢٥.٤) إلى عدم وجود فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة
α=٠.٠٥) في درجة تأثير المشاركة الشعبية على المستوى المحلي على البلدية أو المواطن تعزى لمتغير
عمر ، حيث كانت درجة تقييم رؤساء و أعضاء المجالس البلدية متقاربة بغض النظر عن العمر، وحيث أن
مة الدلالة الإحصائية (٠.٨٤٣) وهي اكبر من ٠.٠٥ وعليه تقبل الفرضية الصفرية، و تبين أن هنالك
لاقة عكسية بين اثار المشاركة الشعبية على المستوى المحلي و متغير العمر و ان معامل الارتباط هو
٠.٠٢، ويدل على أن الارتباط ضعيف.

جدول رقم (٢٥.٤)

معامل ارتباط بيرسون بين آثار المشاركة الشعبية على المستوى المحلي و متغير العمر

		العمر	اثار المشاركة الشعبية على المستوى المحلي
العمر	معامل ارتباط بيرسون	١	-٠.٠٢٧-
	مستوى المعنوية		.٨٤٣
اثار المشاركة الشعبية على المستوى المحلي	معامل ارتباط بيرسون	- ٠.٠٢٧ -	١
	مستوى المعنوية	.٨٤٣	

ا: بالنسبة للمؤهل العلمي:

ا هي العلاقة بين المؤهل العلمي و اثار المشاركة الشعبية على المستوى المحلي ؟"

جابة عن هذا السؤال تم تحويله الى الفرضية الصفرية التالية :

لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة (α=٠.٠٥) في درجة تأثير المشاركة الشعبية على المستوى المحلي على البلدية أو المواطن تعزى لمتغير المؤهل العلمي

يوضح الجدول رقم (٢٦.٤) نتائج اختبار التوزيع الطبيعي حيث تم استخدام اختبار Shapiro-Wilk للتأكد من أن بيانات الدراسة موزعة توزيعا طبيعياً، و يتبين أن قيمة مستوى المعنوية أكبر من ٠.٠٥ وهذا يدل على أن البيانات تتبع التوزيع الطبيعي ويجب استخدام الاختبارات المعلمية.

جدول رقم (٢٦.٤)

اختبار التوزيع الطبيعي لكلاً من اثار المشاركة الشعبية على المستوى المحلي و المؤهل العلمي

		Kolmogorov-Smirnov[a]			Shapiro-Wilk		
	المؤهل العلمي	قيمة الاختبار	درجات الحرية	مستوى الدلالة	درجات الحرية	قيمة الاختبار	مستوى الدلالة
اثار المشاركة الشعبية على المستوى المحلي	ثانوية عامة فما دون	.١٩٥	١١	.٢٠٠*	.٨٨٦	١١	.١٢٣
	دبلوم متوسط	.٢٤٦	١٠	.٠٨٨	.٩١٤	١٠	.٣٠٩
	بكالوريوس	.٠٨٧	٣١	.٢٠٠*	.٩٧٨	٣١	.٧٥٣
	ماجستير فأكثر	.٢٠٤	٧	.٢٠٠*	.٩٦٥	٧	.٨٦٠

للتحقق من صحة الفرضية استخدم اختبار تحليل التباين الأحادي (One Way Analysis of Variance).

ضح من الجدول رقم (٢٧.٤) ان قيمة مستوى المعنوية أكبر من ٠.٠٥ و هذا يدل على تجانس الانحرافات معيارية و بذلك نستخدم اختبار تحليل التباين الاحادي.

لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة (α=٠.٠٥) في درجة تأثير المشاركة الشعبية على المستوى المحلي على البلدية أو المواطن تعزى لمتغير المؤهل العلمي

يوضح الجدول رقم (٢٦.٤) نتائج اختبار التوزيع الطبيعي حيث تم استخدام اختبار Shapiro-Wilk للتأكد من أن بيانات الدراسة موزعة توزيعا طبيعياً، و يتبين أن قيمة مستوى المعنوية أكبر من ٠.٠٥ وهذا يدل على أن البيانات تتبع التوزيع الطبيعي ويجب استخدام الاختبارات المعلمية.

جدول رقم (٢٦.٤)

اختبار التوزيع الطبيعي لكلاً من اثار المشاركة الشعبية على المستوى المحلي و المؤهل العلمي

		Kolmogorov-Smirnov[a]			Shapiro-Wilk		
	المؤهل العلمي	قيمة الاختبار	درجات الحرية	مستوى الدلالة	درجات الحرية	قيمة الاختبار	مستوى الدلالة
اثار المشاركة الشعبية على المستوى المحلي	ثانوية عامة فما دون	.١٩٥	١١	.٢٠٠*	.٨٨٦	١١	.١٢٣
	دبلوم متوسط	.٢٤٦	١٠	.٠٨٨	.٩١٤	١٠	.٣٠٩
	بكالوريوس	.٠٨٧	٣١	.٢٠٠*	.٩٧٨	٣١	.٧٥٣
	ماجستير فأكثر	.٢٠٤	٧	.٢٠٠*	.٩٦٥	٧	.٨٦٠

وللتحقق من صحة الفرضية استخدم اختبار تحليل التباين الأحادي (One Way Analysis of Variance).

يتضح من الجدول رقم (٢٧.٤) ان قيمة مستوى المعنوية أكبر من ٠.٠٥ و هذا يدل على تجانس الانحرافات المعيارية و بذلك نستخدم اختبار تحليل التباين الاحادي.

جدول رقم (٢٧.٤)

اختبار تجانس التباين (Levene test)

اختبار (Levene)	مستوى المعنوية
.٧٤١	.٥٣٢

يتضح من الجدول رقم (٢٨.٤) عدم وجود فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة (α = ٠.٠٥) في آثار المشاركة الشعبية على المستوى المحلي تعزى لمتغير المؤهل العلمي، حيث كانت درجة تاثير المشاركة الشعبية على المستوى المحلي متقاربة بغض النظر عن المؤهل العلمي، وحيث أن قيمة الدلالة الإحصائية (٠.٦٠١) وهي اكبر من ٠.٠٥ و عليه تقبل الفرضية الصفرية.

جدول رقم (٢٨.٤)

تحليل التباين الأحادي (One Way ANOVA) لقياس الفروق في استجابة أفراد عينة الدراسة حول (آثار المشاركة الشعبية على المستوى المحلي) تعزى لمتغير المؤهل العلمي

مصدر التباين	مجموع المربعات	درجة الحرية	متوسط المربعات	قيمة F	مستوى الدلالة
بين المجموعات	.٨٦٥	٣	.٢٨٨	.٦٢٦	.٦٠١
داخل المجموعات	٢٥.٣٢٧	٥٥	.٤٦٠		
المجموع	٢٦.١٩٣	٥٨			

خامسا: بالنسبة لمدة العضوية:

"ما هي العلاقة بين مدة العضوية و آثار المشاركة الشعبية على المستوى المحلي ؟"

للاجابة عن هذا السؤال تم تحويله الى الفرضية الصفرية التالية :

لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة (α=٠.٠٥) في درجة تأثير المشاركة الشعبية على المستوى المحلي على البلدية أو المواطن تعزى لمتغير مدة العضوية.

يوضح الجدول رقم (٢٩.٤) نتائج اختبار التوزيع الطبيعي حيث تم استخدام اختبار One-Sample Kolmogorov-Smirnov للتأكد من أن بيانات الدراسة موزعة توزيعا طبيعياً، و يتبين أن قيمة مستوى المعنوية للمتغير مدة العضوية أقل من ٠.٠٥ وهذا يدل على أن البيانات لا تتبع التوزيع الطبيعي ويجب استخدام الاختبارات الامعلمية.

جدول رقم (٢٩.٤)

اختبار التوزيع الطبيعي (One-Sample Kolmogorov-Smirnov) لكلا من اثار المشاركة الشعبية على المستوى المحلي و مدة العضوية

	اثار المشاركة الشعبية على المستوى المحلي	مدة العضوية
قيمة الاختبار Z	.٨٤٣	٢.٧٦٢
مستوى المعنوية	.٤٧٦	.٠٠٠

وللتحقق من صحة الفرضية تم استخدام معامل ارتباط سبيرمان.

تشير المعطيات الواردة في الجدول رقم (٣٠٠٤) إلى عدم وجود فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة (α=٠.٠٠٥) في درجة تأثير المشاركة الشعبية على المستوى المحلي على البلدية أو المواطن تعزى لمتغير مدة العضوية ، حيث كانت درجة تقييم رؤساء و أعضاء المجالس البلدية متقاربة بغض النظر عن مدة العضوية ، وحيث أن قيمة الدلالة الإحصائية (٠.٤١٠) وهي اكبر من ٠.٠٠٥ وعليه تقبل الفرضية الصفرية، و تبين أن هنالك علاقة عكسية بين آثار المشاركة الشعبية على المستوى المحلي و مدة العضوية و ان معامل الارتباط هو -٠.١١١، بالرغم من عدم وجود فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة (α=٠.٠٠٥).

جدول رقم (٣٠٠٤)

معامل ارتباط سبيرمان بين آثار المشاركة الشعبية على المستوى المحلي و متغير مدة العضوية

		آثار المشاركة الشعبية على المستوى المحلي	مدة العضوية
اثار المشاركة الشعبية على المستوى المحلي	معامل ارتباط سبيرمان	١.٠٠٠	-.١١١-
	مستوى المعنوية	.	.٤١٠
مدة العضوية	معامل ارتباط سبيرمان	-.١١١-	١.٠٠٠
	مستوى المعنوية	.٤١٠	.

سادسا: بالنسبة لأسلوب الاختيار للمجلس المحلي :

"ما هي العلاقة بين أسلوب الاختيار للمجلس المحلي واثار المشاركة الشعبية على المستوى المحلي ؟"

للاجابة عن هذا السؤال تم تحويله الى الفرضية الصفرية التالية :

لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة (α=٠.٠٠٥) في درجة تأثير المشاركة الشعبية على المستوى المحلي على البلدية أو المواطن تعزى لمتغير أسلوب الاختيار للمجلس المحلي.

يوضح الجدول رقم (٣١.٤) نتائج اختبار التوزيع الطبيعي حيث تم استخدام اختبار Shapiro-Wilk للتأكد من أن بيانات الدراسة موزعة توزيعا طبيعيا، و يتبين أن قيمة مستوى المعنوية للاعضاء الذين تم اختيارهم بطريقة الانتخاب اقل من ٠.٠٠٥، وهذا يدل على أن البيانات لا تتبع التوزيع الطبيعي ويجب استخدام الاختبارات الامعلمية.

جدول رقم (٣١.٤)

اختبار التوزيع الطبيعي لكلا من اثار المشاركة الشعبية على المستوى المحلي و اسلوب الاختيار للمجلس المحلي

	أسلوب الاختيار للمجلس المحلي	Kolmogorov-Smirnov[a]			Shapiro-Wilk		
		قيمة الاختبار	درجات الحرية	مستوى الدلالة	قيمة الاختبار	درجات الحرية	مستوى الدلالة
اثار المشاركة الشعبية على المستوى المحلي	منتخب	.١٢٢	٤٨	.٠٧١	٤٨	.٩٤٧	.٠٣٠
	معين	.١٦٣	١١	.٢٠٠*	١١	.٩٦٩	.٨٧٦

وللتحقق من صحة الفرضية تم استخدام اختبار (Kruskal-Wallis test) .

تشير المعطيات الواردة في الجدول رقم (٣٢.٤) إلى عدم وجود فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة (α=٠.٠٠٥) في درجة تأثير المشاركة الشعبية على المستوى المحلي على البلدية أو المواطن تعزى لمتغير اسلوب الاختيار للمجلس المحلي ، حيث كانت درجة تقييم رؤساء و أعضاء المجالس البلدية متقاربة بغض النظر عن اسلوب الاختيار للمجلس المحلي ، وحيث أن قيمة الدلالة الإحصائية (٠.٨٣٠) وهي اكبر من ٠.٠٠٥ وعليه تقبل الفرضية الصفرية

جدول رقم (٣٢.٤)

نتائج اختبار Kruskal Wallis لاختبار الفروق في متوسطات اثار المشاركة الشعبية بواسطة أسلوب اختيار المجلس المحلي

	اثار المشاركة الشعبية على المستوى المحلي
Z قيمة الاختبار	-.٢١٤-
مستوى المعنوية	.٨٣٠

٢.٤ تحليل المقابلة:

وفيما يتعلق بمدة تشجيع قانون الهيئات المحلية الفلسطينية لسنة ١٩٩٧، وقانون انتخابات الهيئات المحلية لسنة ١٩٩٦ على المشاركة الشعبية، تم إجراء مقابلة مع د. راتب الجعبري أستاذ القانون من جامعة الخليل وقد تم التوصل إلى النتائج التالية:

١.نص القانون الأساسي الفلسطيني للسلطة الوطنية الفلسطينية، وقانون انتخاب المجالس والهئيات المحلية الفلسطينية الصادر عام ١٩٩٦ على حق المواطنين في الترشح والانتخاب والاعتراض على نتائج الانتخابات، والتسجيل في سجل الناخبين، وهذا يدل على أن القانون الفلسطيني ضمن في جوهره حق المواطنين في المشاركة الشعبية بأكبر صورها ألا وهي الانتخابات وكافة التفصيلات اللازمة لنزاهتها.

٢. سمح قانون الهيئات المحلية الفلسطيني لعام ١٩٩٧ للمجلس البلدي بالسماح للمواطنين بحضور أي جلسة بشرط قبول أكثرية الأعضاء الحاضرين، حيث أشار قانون الهيئات المحلية إلى إمكانية حضور جلسات البلدية من قبل المواطنين ولكنه ترك للمجلس البلدي نفسه الحق في تقرير ذلك، وبالتالي لم يضمن هذا النص بشكل مطلق للمواطن الحق في حضور الجلسات، ونود الإشارة هنا إلى أن التعليق على هذا البند كما ورد في جدول رقم (١٦.٤) بخصوص النقطة "يعمل المجلس البلدي على تشجيع المواطنين على حضور جلسات المجلس البلدي". فقد احتلت المرتبة الثامنة والأخيرة وبتوسط حسابي ٢.٦٨ وهذا يدل على أن المجالس المحلية الفلسطينية لا تشجع المواطن بشكل كبير على حضور جلسات المجلس.

٣. يؤخذ على القانون الفلسطيني عدم وجود تشريعات واضحة ولوائح تنفيذية صادرة عن وزارة الحكم المحلي تفصل مواضيع المشاركة الشعبية وعلاقة المواطنين بالبلديات، حيث أن القانون الفلسطيني لا بد أن يماشي المتطلبات والاحتياجات الحديثة، ولم يقم المشرعون بتطويره مع مرور الزمن، ولم تقم وزارة الحكم المحلي بالاهتمام الكافي بموضوع المشاركة الشعبية ويظهر ذلك جليا من خلال افتقار اللوائح التنفيذية المباشرة الصادرة عن وزارة الحكم المحلي بخصوص هذا الشأن.

الفصل الخامس

النتائج والتوصيات

1.5 نتائج الدراسة:

توصلت الدراسة إلى النتائج التالية بناءً على أسئلة الدراسة:

✓ **ما هي آثار المشاركة الشعبية من وجهة نظر رؤساء وأعضاء البلديات المركزية والرئيسية في محافظة الخليل؟**

- أظهرت نتائج الدراسة أن هناك آثار للمشاركة الشعبية على المستوى المحلي ويظهر ذلك في أنها تساهم في الاستفادة المثلى من ذوي الخبرة والاختصاصات وبالتالي نرفض الفرضية التي تنص على أنه لا يوجد آثار للمشاركة الشعبية على المستوى المحلي من وجهة نظر رؤساء وأعضاء البلديات المركزية والرئيسية في محافظة الخليل.
- إن إشاعة مفاهيم الانفتاح والتعاون ما بين المواطن والهيئة المحلية كان لها درجة كبيرة في المساعدة على المشاركة الشعبية.
- إن من الآثار المهمة أن المشاركة الشعبية تساعد في اقناع المواطنين على المساهمة في تطوير وتنمية مناطقهم.
- إن مساهمة المشاركة الشعبية في تحسين عملية وجودة اتخاذ القرارات المتعلقة بالهيئة المحلية كانت من أقل آثار المشاركة الشعبية على المستوى المحلي بالرغم من درجة أهميتها.

✓ **ما هو دور الهيئات المحلية في تعزيز المشاركة الشعبية من وجهة نظر رؤساء وأعضاء البلديات المركزية والرئيسية في محافظة الخليل؟**

- أظهرت نتائج الدراسة أن البلديات تساهم بدور كبير في تعزيز المشاركة الشعبية حيث يظهر دورها بدرجة كبيرة من خلال الإفصاح للمواطنين عن المعلومات ذات الصلة بالمشاريع التنموية، وبالتالي نرفض الفرضية التي تنص على أنه لا يوجد دور للهيئات المحلية في تعزيز المشاركة الشعبية من وجهة نظر رؤساء وأعضاء البلديات المركزية والرئيسية في محافظة الخليل.
- يظهر دور كبير للبلديات المركزية والرئيسية في تعزيز المشاركة الشعبية من خلال تشجعيها للمواطنين على طرح أي استفسار أو تساؤل.
- تساهم البلديات المركزية والرئيسية في تعزيز المشاركة الشعبية من خلال تأييدها لمشاركة النساء من خلال النسبة المخصصة لهن.
- أظهرت نتائج الدراسة انخفاض دور البلديات في تعزيز المشاركة الشعبية في الأمور التي تتعلق بتشجيع المواطنين على حضور جلسات المجلس البلدي.

✓ **ما هي أهم الوسائل المستخدمة في دعم المشاركة الشعبية من وجهة نظر رؤساء وأعضاء البلديات المركزية والرئيسية في محافظة الخليل؟**

- أظهرت نتائج الدراسة أن عقد اجتماعات مع قادة المجتمع والشخصيات المعروفة ووجوه العائلات تعتبر من أكثر الوسائل المستخدمة من قبل البلديات المركزية والرئيسية في دعم المشاركة الشعبية، وبالتالي تقبل الفرضية التي تنص يعتبر عقد اجتماعات مع قادة المجتمع ووجهاء العائلات من أهم الوسائل المستخدمة في دعم المشاركة الشعبية من وجهة نظر رؤساء وأعضاء البلديات المركزية والرئيسية في محافظة الخليل.
- إن استخدام الهاتف، ومن ثم المقابلات، ومن ثم إصدار نشرات إعلامية تعتبر من أهم الوسائل المستخدمة في دعم المشاركة الشعبية.

- إن استخدام وسائل الإعلام للتواصل مع المواطنين كانت من أقل الوسائل المستخدمة في دعم المشاركة الشعبية.

✓ **ما هي العوامل التي تحد من فاعلية المشاركة الشعبية من وجهة نظر رؤساء وأعضاء البلديات المركزية والرئيسية في محافظة الخليل؟**

- أظهرت نتائج الدراسة أن عدم الاستقرار السياسي يعتبر من أكثر العوامل التي تحد من فاعلية المشاركة الشعبية، وبالتالي تقبل الفرضية التي تنص يعتبر عدم الاستقرار السياسي من أبرز العوامل التي تحد من فاعلية المشاركة الشعبية من وجهة نظر رؤساء وأعضاء البلديات المركزية والرئيسية في محافظة الخليل. يليها الأمية الاجتماعية.

- إن انخفاض مستوى الدخل الأسري ، واستخدام أسلوب التعيين من الحكومة المركزية لم يكونوا من العوامل ذات الأهمية الكبيرة في الحد من فاعلية المشاركة الشعبية.

✓ **ما هي العلاقة بين المتغيرات الديمغرافية التالية:(المنطقة الجغرافية، والجنس، والعمر، والمؤهل العلمي، ومدة العضوية، وأسلوب الاختيار للمجلس المحلي) وآثار المشاركة الشعبية على المستوى المحلي؟**

- لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية من حيث وجهة نظر رؤساء وأعضاء البلديات المركزية والرئيسية في محافظة الخليل حول آثار المشاركة الشعبية على المستوى المحلي تعزى لمتغير الموقع الجغرافي، والجنس، والعمر، والمؤهل العلمي، ومدة العضوية، وأسلوب الاختيار للمجلس المحلي. وعليه تقبل الفرضية التي تنص على ذلك.

✓ **ما مدى تشجيع قانون الهيئات المحلية الفلسطيني لسنة 1997، وقانون انتخابات الهيئات المحلية لسنة 1996 على المشاركة الشعبية؟**

- ضمن قانون انتخاب المجالس والهئيات المحلية الفلسطينية الصادر عام 1996 حق المواطنين في المشاركة الشعبية من خلال حق الترشح ، والانتخاب ، والاعتراض على نتائج الانتخابات.
- أتاح قانون الهيئات المحلية الفلسطيني لعام 1997 للمجلس البلدي السماح للمواطنين بحضور أي جلسة بشرط قبول أكثرية الأعضاء الحاضرين، ولكن من الملاحظ أن البلديات المركزية والرئيسية لا تشجع بشكل كبير على حضور المواطنين لجلسات المجلس المحلي.
- يؤخذ على قانون الهيئات المحلية الفلسطيني لسنة 1997، عدم وجود تشريعات واضحة ولوائح تنفيذية صادرة عن وزارة الحكم المحلي تفصل مواضيع المشاركة الشعبية وعلاقة المواطنين بالبلديات.

2.5 التوصيات:

بعد الاطلاع على نتائج الدراسة يمكن الخروج بالتوصيات التالية:

1.ضرورة العمل على زيادة المشاركة الشعبية في البلديات لما لها من آثار ايجابية على المستوى المحلي سواء على المواطن أو على البلدية، من خلال كافة الوسائل الممكنة والمتاحة.

2. على البلديات التعرف على الأمور التي من شأنها أن تعزز المشاركة الشعبية، والتي يمكن للمواطنين تقبلها وتدفعه للمشاركة الفاعلة.

3. اتباع البلديات لوسائل المشاركة الشعبية الأسهل والأسرع والمرغوبة لدى المواطنين من أجل ضمان أكبر قاعدة مشاركة شعبية في الموضوعات المحلية.

4.على البلديات العمل قدر المستطاع على تجنب واستبعاد بعض المعوقات التي تحد من المشاركة الشعبية مثل الأمية الاجتماعية من خلال توعية المواطنين بأهمية المجالس البلدية، وأهدافها، وأدوارها، أو العمل على ايجاد حلول لهذه المعوقات.

5. تفعيل القوانين الفلسطينية الخاصة بالمجالس المحلية وتحديثها بما يتناسب مع احتياجات المواطنين وبشكل يضمن لهم الحق في المشاركة بشكل أوسع وأكثر فاعلية.

6. العمل على إجراء الانتخابات في المجالس المحلية بأسرع وقت ممكن لأن الانتخابات هي جوهر المشاركة الشعبية ومن خلالها يختار المواطن ممثليه في المجلس المحلي.

7. أن تكون هذه الدراسة مرجع مساعد للبلديات، فيما يتعلق بمواضيع المشاركة الشعبية وسبل تعزيزها، أو استخدامها كدليل مساعد لدراسات أخرى في نفس السياق.

8. على البلديات الإفصاح عن نفسها كمؤسسة خدماتية بعيدة كل البعد عن الخلافات السياسية والاجتماعية، مما يؤدي إلى زيادة تفاعل وتعاون المواطنين معها، وتعزيز المشاركة الشعبية.

قائمة المراجع

قائمة المراجع

المراجع العربية:

1. اسماعيل، عبد الكريم (2005)، "دور الهيئات المحلية الفلسطينية في تعزيز المشاركة الشعبية واحداث التنمية السياسية "،رسالة ماجستير، كلية الدراسات العليا ، جلمعة النجاح الوطنية ، نابلس ، فلسطين .

2. اشتية، محمد (2004)، البلديات وهيئات الحكم المحلي في فلسطين الطبعة الأولى، المجلس الفلسطيني للاعمار والتنمية بيكدار.

3. الجرباوي، علي(1996)، اي نوع من السلطة المحلية نريد، مركز البحوث والدراسات الفلسطينية، نابلس ، فلسطين .

4. سعادة، أيمن(2009)، " آليات تفعيل المشاركة الشعبية في مشاريع الحفاظ المعماري والعمراني (حالة دراسية الضفة الغربية)،رسالة ماجستير، كلية الدراسات العليا، جامعة النجاح، نابلس ، فلسطين .

5. سالم، وليد(2003)، واقع المشاركة الشعبية وآفاقها في فلسطين، مركز الشهيدة نبيلة برير للتنمية البشرية والتدريب الإداري، اريحا، فلسطين .

6. الطوخي، سامي(2007)، "اللامركزية المجتمعية(مدخل للتمكين والتنمية المحلية المستدامة)"،اكاديمية السادات للعلوم الادارية، مصر .

7. عبد الجبار، عبد الحكيم(2008)، "دور المشاركة الشعبية في تنمية المجتمع المحلي (دراسة اجتماعية ميدانية لعددمن المديريات في اليمن)"، رسالة ماجستير، جامعة صنعاء، صنعاء ، اليمن .

8. عز،عبد الفتاح(2007)،مقدمة في الإحصاء الوصفي والاستدلالي،خوازم العلمية.

9. العطامنة و عبد الوهاب ، محمد وسمير(2005)، الحكم المحلي في الوطن العربي واتجاهات التطوير، المنظمة العربية للتنمية الإدارية، القاهرة ، مصر.

10. العكش، فوزي وآخرون(1996)، الإدارة المحلية في فلسطين والعالم العربي، الطبعة الأولى، جامعة القدس المفتوحة، عمان، الأردن.

11. علي،عصام(2001)، "نظم الإدارة المحلية في مصر ودورها في تفعيل المشاركة الشعبية لتنمية المناطق الحضرية"، كلية الهندسة، جامعة اسيوطو مصر.

12. عمرو،عدنان(2002)، الحكم المحلي في ظل السلطة الوطنية الفلسطينية، جامعة القدس، القدس، فلسطين.

13. قدومي،منال(2008)، "دور المشاركة المجتمعية في تنمية وتطوير المجتمع المحلي(حالة دراسية للجان الأحياء السكنية في مدينة نابلس"،رسالة ماجستير ، كلية الدراسات العليا، جلمعة النجاح الوطنية ، نابلس ، فلسطين .

14.قرارية، منال(2004)، "آليات تفعيل الوعي والمشاركة الشعبية في التخطيط العمراني في الضفة الغربية"، رسالة ماجستير، كلية الدراسات العليا، جامعة النجاح الوطنية، نابلس، فلسطين.

15. المعاني أبو فارس، أيمن ومحمود(2000)، الإدارة المحلية أسس وتطبيقات، الطبعة الثانية، كلية ادارة الاعمال، الجامعة الاردنية ، عمان، الاردن.

16.النمورة، محمود(1994)، الفلسطينيون ومؤسسات الحكم المحلي بين الحكم والذاتي والاحتلال وحق تقرير المصرير من العهد العثماني إلى الانتفاضة 1794-1994، الطبعة الأولى،المكتبة الوطنية،نابلس،فلسطين.

المراجع الأجنبية :

1. Macnality, Sir Arthur (1948), Local Government،Methuen, university of Michigan, USA.

2. Sewell, W.R and J.T (1977), Public Participation in Planning، Wiley، London.

المراجع الالكترونية :

1. صندوق تطوير وإقراض البلديات، ايار 2009.

http://www.mdlf.org.ps/pdfs/public%20participation%20manual.pdf

2. صندوق تطوير وإقراض البلديات، 2012.

http://www.mdlf.org.ps/pdfs/Rank2ndCycle.pdf

3. المشاركة الشعبية في إعداد الموازنة العامة للدولة ،2008.

http://pbcoalition.com/download/al%20mosharakah%20al%20sha3beyah%20fe%20al%20ta5tetet%204%20.pdf

4. عبد العاطي، صلاح.2005،"الحكم المحلي والهيئات المحلية في فلسطين"،

http://www.ahewar.org/debat/show.art.asp?aid=45322

5. MagillUniversity، 2006،

http://www.mcgill.ca/

6.National community forum ، 2006،

http://www.communities.gov.uk/publications/communities/removingbarriers

7.Akerkar, supriya.2001"gender and participation",

http://www.bridge.ids.ac.uk/reports/cep-part-rep.pdf

8. Prescott,Jhon.1998,"Modern local government: in touch with the people،

http://www.politicsresources.net/docs/DETR1998.pdf

9. Ahmad and zadeh, sahib and nobaya.2010,"participation and community development",

http://maxwellsci.com/print/crjss/v2-13-14.pdf

10.Sabri, nidal.2009"community involvement in the Palestinian local government",

http://papers.ssrn.com/sol3/papers.cfm?abstract_id=1522910

11. Bell, graham and others.2006,

http://www.communities.gov.uk/documents/communities/pdf/621189.pdf

لمقابلات:

قابلة مع السيد راتب الجعبري:**أستاذ القانون في جامعة الخليل، نيسان، 2012.**

الملاحق

ملحق رقم (1)

الاستبانة

بسم الله الرحمن الرحيم

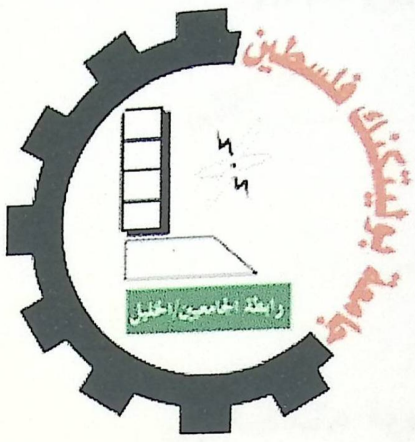

الأخوة .... الأخوات المحترمين

تهدف هذه الدراسة إلى التعرف على آراء رؤساء وأعضاء المجالس البلدية المركزية والرئيسية في محافظة الخليل حول واقع المشاركة الشعبية ومدى تطبيقها من قبل البلديات، وذلك استكمالا لمتطلبات الحصول على درجة البكالوريوس في إدارة الأعمال المعاصرة من كلية العلوم الإدارية ونظم المعلومات في جامعة بولتكنيك فلسطين بإشراف المحاضرة لينة المحتسب.

يرجى الإجابة على أسئلة هذه الاستبانة بكل دقة وموضوعية، علما بأن المعلومات التي ستدلون بها ستعامل بسرية تامة ولن تستخدم إلا لأغراض البحث العلمي.

فريق البحث
أحمد يوسف ربعي
صائل وليد عمرو

القسم الأول / معلومات عامة

يرجى وضع إشارة X في المربع المناسب

أ. الجنس : ☐ ذكر ☐ أنثى

ب. العمر: .....

ج. المؤهل العلمي: ☐ ثانوية عامة فما دون

☐ دبلوم متوسط

☐ بكالوريوس

☐ ماجستير فأكثر

د. مدة العضوية : .....

ه. أسلوب الاختيار للمجلس المحلي : ☐ منتخب

☐ معين

القسم الثاني:
آثار المشاركة الشعبية على المستوى المحلي

عبر عن درجة تأثير المشاركة الشعبية على البلدية أو المواطن، وذلك بوضع إشارة X أمام الإجابة التي تتناسب ورأيك

الرقم	الاستقصاء	بدرجة كبيرة جدا	بدرجة كبيرة	بدرجة متوسطة	بدرجة قليلة	بدرجة قليلة جدا
.1	تساعد المشاركة الشعبية على الانتقال من المركزية إلى اللامركزية في تقديم الخدمات					
.2	تساهم المشاركة الشعبية في الاستثمار الأمثل للموارد البشرية					
.3	تساهم المشاركة الشعبية في الاستفادة المثلى من ذوي الخبرة والاختصاص					
.4	تساعد المشاركة الشعبية على اقتناع المواطن بالمساهمة في تطوير وتنمية منطقته					
.5	تساعد المشاركة الشعبية على إشاعة مفاهيم الانفتاح والتعاون ما بين المواطن والهيئة المحلية					
.6	تساهم المشاركة الشعبية في تحسين عملية وجودة اتخاذ القرارات المتعلقة بالهيئة المحلية					
.7	تساهم المشاركة الشعبية في ترتيب الأولويات وفقا لحاجات السكان					
.8	تساهم المشاركة الشعبية في تحسين أداء المجلس المحلي					
.9	تعمل المشاركة الشعبية على تحديد المشكلات والحاجات الفعلية للسكان المحليين					
.10	تضمن المشاركة الشعبية قبول وتأييد السكان المحليين للمشروعات التي يشاركون فيها					
.11	تساهم المشاركة الشعبية في زيادة رضا السكان					
.12	تساهم المشاركة الشعبية في رفع الروح المعنوية لدى السكان					

القسم الثالث:
دور البلدية في تعزيز المشاركة الشعبية

عبر عن دور البلديات في تعزيز المشاركة الشعبية وذلك بوضع إشارة X أمام الإجابة التي تتناسب ورأيك

الرقم	الاستقصاء	بدرجة كبيرة جدا	بدرجة كبيرة	بدرجة متوسطة	بدرجة قليلة	بدرجة قليلة جدا
.1	يعمل المجلس البلدي على تشجيع المواطنين على حضور جلسات المجلس البلدي					
.2	يتم تشجيع المواطنين على الاستفسار عن أي تساؤل					
.3	تفصح البلدية للمواطنين عن المعلومات ذات الصلة بالمشاريع التنموية					
.4	تفصح البلدية للمواطنين عن آلية تنفيذ المشاريع التنموية					
.5	تفصح البلدية للمواطنين عن المعلومات ذات العلاقة بالتقارير المالية والإدارية الخاصة بالبلدية					
.6	يتم تشكيل لجان من أفراد المجتمع المحلي					
.7	تؤيد البلدية المشاركة الشعبية للنساء في الانتخابات من خلال النسبة المخصصة لهن					
.8	يتم تشجيع المشاركة الشعبية في الانتخابات من خلال عقد ندوات أو لقاءات توضح أهمية الانتخاب والاقتراع والتسجيل في سجل الناخبين					

القسم الرابع:
الوسائل المتسخدمة في دعم المشاركة الشعبية

عبر عن درجة استخدام الوسائل التالية لدعم المشاركة الشعبية وذلك بوضع إشارة X أمام العبارة التي تتناسب ورأيك

الرقم	الاستقصاء	بدرجة كبيرة جدا	بدرجة كبيرة	بدرجة متوسطة	بدرجة قليلة	بدرجة قليلة جدا
1.	الهاتف					
2.	المقابلات الشخصية					
3.	الانترنت والموقع الالكتروني					
4.	عقد اجتماعات عامة لسماع آراء المواطنين					
5.	عقد اجتماعات مع قادة المجتمع والشخصيات المعروفة ووجوه العائلات					
6.	استخدام وسائل الإعلام للتواصل مع المواطنين					
7.	إصدار نشرات إعلامية لأغراض الاطلاع على إسهامات البلدية					
8.	عقد ورشات عمل وحلقات دراسية تضم المواطنين					
9.	صناديق الاقتراحات والشكاوى					

☐ وسائل أخرى (حدد)

.....
.....
.....
.....
.....
.....
.....
.....

القسم الخامس:
العوامل التي تحد من فعالية المشاركة الشعبية

عبر عن درجة أهمية كل من العوامل التالية في الحد فاعلية المشاركة الشعبية وذلك بوضع إشارة X أمام الإجابة التي تتناسب ورأيك

الرقم	الاستقصاء	مهم جدا	مهم	قليل الاهمية	غير مهم
.1	الأمية الاجتماعية				
.2	انخفاض مستوى الدخل الأسري				
.3	أسلوب الانتخاب المباشر من السكان				
.4	أسلوب التعيين من الحكومة المركزية				
.5	التمسك بالقيم السلبية				
.6	عدم الاستقرار السياسي				
.7	الخلاف ما بين المواطن ومسؤولي الهيئة المحلية				
.8	ضعف ولاء وانتماء السكان				
.9	نقص الثقة ما بين المواطن والهيئة المحلية				
.10	عدم استجابة المسؤولين لمطالب السكان				

☐ معوقات أخرى (أذكرها)

.....
.....
.....
.....
.....
.....
.....

ملحق رقم(2)

قائمة البلديات في محافظة الخليل وعدد أعضائها من مديرية الحكم المحلي

الرقم	رمز التجمع	البلديات	عدد الموظفين	تصنيف البلدية	مساحة البلدية بالدنم	سنة التأسيس	عدد السكان	مرحلة الانتخابات	عدد أعضاء المجلس البلدي	عدد العضوات واسمائهن
1	502780	الخليل	463	A	44000	1880	163146		8	
2	502840	دورا	87	B	15251	1967	28268		13	
3	503120	يطا	47	B	24553	1971	48672		13	
4	502630	حلحول	53	B	14830	1964	22128	الاولى	13	2
5	503245	الظاهرية	52	B	15394	1963	28776	الاولى	13	2
6	503320	السموع	46	B	16240	1997	19649	الثانية	13	2
7	502815	بني نعيم	29	C	9559	1997	20084	الثانية	13	2
8	502540	بيت امر	31	C	9557	1997	13548	الثانية	13	2
9	502620	سعير	27	B	6921	1997	18045	الثانية	13	2
10	502685	اذنا	30	B	5000	1997	19012	الثانية	13	2
11	502640	ترقوميا	11	C	4800	1997	14357	الثانية	13	2
12	502450	صوريف	5	C	4414	1997	13365	الثانية	13	2
13	502615	بيت اولا	24	C	6492	1998	10885	الثانية	11	2
14	502835	بيت عوا	15	C	5662	1981	8064		11	
15	502635	الشيوخ	22	C	4570	1993	8811	الاولى	11	2
16	502750	تفوح	22	C	7466	1999	10597	الثانية	11	2
17	502560	خاراس	15	C	2316	2000	6655	الثانية	11	2
18	502655	بيت كاحل	10	D		1983	6526	الثالثة	11	
19	502585	نوبا		D			4336	الثانية		
20	502810	دير سامت		D			6237			

المرحلة الاولى 12/23/2004
المرحلة الثانية 5/5/2005

محلق رقم(3)

المقابلة

المقابلة

تم أجراء المقابلة مع أستاذ القانون في جامعة الخليل راتب الجعبري، وكان محور المقابلة يركز على الإجابة عن السؤال الآتي (ما مدى تشجيع قانون الهيئات المحلية الفلسطيني لسنة 1997 وقانون انتخابات الهيئات المحلية لسنة 1996 على المشاركة الشعبية)، وقد تم تجزئة السؤال إلى عدة أسئلة فرعية طرحها فريق البحث وتم الإجابة عليها.

السؤال الأول:

هل يوجد نصوص قانونية ضمنت للمواطنين حق المشاركة الشعبية في المجالس المحلية؟

وقد كانت الإجابة كالتالي:

لا يوجد نص قانوني واضح وصريح نص على المشاركة الشعبية في البلديات، ولكن جوهر قانون انتخابات الهيئات المحلية الفلسطينية لسنة 1996 ضمن حق مشاركة المواطنين في البلديات، وتمثل ذلك في حق التشرح والانتخاب والاعتراض على نتائج الانتخابات وسجل الناخبين والتسجيل في سجل الناخبين، وقد ورد ذلك في النصوص القانونية التالية:

1. المادة 8 و9 من قانون انتخاب الهيئات المحلية لعام 1996، والتي كفلت حق الانتخاب للمواطنين ونظمته.
2. المادة 16 من قانون انتخابات الهيئات المحلية لعام 1996 والتي كفلت حق الاعتراض للمواطنين على سجل الناخبين.

3. المادة 21 و22 من قانون انتخابات الهيئات المحلية لعام 1996 والتي كفلت ونظمت حق الموطنين للترشح للرئاسة والعضوية.

4. المادة 50 من قانون انتخابات الهيئات المحلية لعام 1996 والتي أتاحت للمواطنين والمرشحين الطعن في نتائج الانتخابات.

السؤال الثاني:

ما مدى تشجيع قانون الهيئات المحلية الفلسطيني الصادر لسنة 1997 على المشاركة الشعبية؟

وقد كانت الإجابة كالتالي:

1. أكدت المادة 5 من قانون الهيئات المحلية الفلسطينية على آلية انتخاب رئيس الهيئة المحلية بشكل حر ومباشر من قبل المواطنين.

2. المادة 8 من قانون الهيئات المحلية الفلسطيني والتني تنظم جلسات المجلس البلدي، فقد أجازت للمجلس المحلي أن يسمح لأي شخص بحضور اجتماعات المجلس إذا وافق على ذلك أكثرية الأعضاء الحاضرين.

ويظهر هنا أن حضور الاجتماعات والجلسات وسيلة من الوسائل المستخدمة في دعم المشاكرة الشعبية لان الموافقة على حضورها مقترنة بموافقة أغلبة الأعضاء على ذلك.

السؤال الثالث:

برأيك ماذا يحتاج القانون لكي يضمن حق المواطن في المشاركة الشعبية؟

وقد كانت الإجابة كالتالي:

من عيوب القانون الفلسطيني الخاص بالبلديات أنه قانون قديم ولا يواكب تطورات العصر الحديث، إضافة إلى تعطيل المؤسسة الدستورية الفلسطينية فكل هذه الأمور تؤخذ على القانون الفلسطيني وتحد من فاعليته، والمطلوب من وزارة الحكم المحلي التصرف ضمن ما منحها إياه القانون من حق في إصدار قوانين ولوائح تنفيذية تشجع على المشاركة الشعبية وتعبئ الفراغ الحاصل بسبب غياب المجلس التشريعي، وإن المؤسسات التنفيذية في السلطة الوطنية الفلسطينية تفتقر لرقابة السلطة التشريعية والتي هي منتخبة من قبل المواطنين.

الأربعاء
2012-4-17
الساعة 11:30 صباحاً

من عيوب القانون الفلسطيني الخاص بالبلديات أنه قانون قديم ولا يواكب تطورات العصر الحديث، إضافة إلى تعطيل المؤسسة الدستورية الفلسطينية فكل هذه الأمور تؤخذ على القانون الفلسطيني وتحد من فاعليته، والمطلوب من وزارة الحكم المحلي التصرف ضمن ما منحها إياه القانون من حق في إصدار قوانين ولوائح تنفيذية تشجع على المشاركة الشعبية وتعبئ الفراغ الحاصل بسبب غياب المجلس التشريعي، وإن المؤسسات التنفيذية في السلطة الوطنية الفلسطينية تفتقر لرقابة السلطة التشريعية والتي هي منتخبة من قبل المواطنين.

الأربعاء
2012-4-17
الساعة 11:30 صباحاً

ملحق رقم(4)

كتب تسهيل المهمة من الجامعة

التاريخ :2012/3/29

حضرة السيد رئيس بلدية الخليل المحترم

الموضوع : مساعدة الطلبة

تحية طيبة وبعد,,,

يرجى من حضرتكم التكرم بمساعدة الطلبة التالية اسماؤهم:

احمد ربعي

صائل عمرو

وهم من طلبة الكلية، للسماح لهم بتوزيع الاسبتانه الخاصة بمشروع التخرج والذي هو بعنوان:

"واقع المشاركة الشعبية ومدى تطبيقها من قبل البلديات المركزية والرئيسية في محافظة الخليل".

شاكرين لكم حسن تعاونكم معنا في خدمة الطلبة والمجتمع.

وتفضلوا بقبول فائق الاحترام

رئيس دائرة العلوم الإدارية

أ. محمد شاهين

فلسطين – الخليل – ص.ب: ١٩٨
مباني وادي الهرية – تلفاكس: ٢٢٣٠٠٦٨ ٠٢-٢٢٣٣٠٥٠
مباني ابو كتيلا – تلفاكس: ٠٢-٢٢٢٠٦٢٠
مباني أبو رمان – تلفاكس: ٠٢-٢٢٣١٩٢١
Palestine - West Bank - Hebron P.O.box: 198
Wadi Al Hareih Campus / Telefax: 02-2233050 2230068
Abu Ktela Campus / Telefax: 02-2220620
Abu Romman Campus / Telefax: 02-2231921
Email: info@ppu.edu

رابطة الجامعيين / محافظة الخليل
جامعة بوليتكنك فلسطين

University Graduates Union
Palestine Polytechnic University
(PPU)

التاريخ :2012/3/29

حضرة السيد رئيس بلدية حلحول المحترم

الموضوع : مساعدة الطلبة

تحية طيبة وبعد,,,

يرجى من حضرتكم التكرم بمساعدة الطلبة التالية اسماؤهم:

احمد ربعي

صائل عمرو

وهم من طلبة الكلية، للسماح لهم بتوزيع الاسبتانه الخاصة بمشروع التخرج والذي هو بعنوان:

"واقع المشاركة الشعبية ومدى تطبيقها من قبل البلديات المركزية والرئيسية في محافظة الخليل".

شاكرين لكم حسن تعاونكم معنا في خدمة الطلبة والمجتمع.

وتفضلوا بقبول فائق الاحترام

رئيس دائرة العلوم الإدارية

أ. محمد شلالفة

فلسطين – الخليل – ص. ب: ١٩٨
مباني وادي الهرية – تلفاكس: ٢٢٣٠٠٦٨ ٠٢-٢٢٣٣٠٥٠
مباني أبو كتيلا – تلفاكس: ٠٢-٢٢٢٠٦٢٠

Palestine - West Bank - Hebron P.O.box: 198
Wadi Al Hareih Campus / Telefax: 02-2233050 2230068
Abu Ktela Campus / Telefax: 02-2220620
Abu Romman Campus / Telefax: 02-2231921

التاريخ :2012/3/29

حضرة السيد رئيس بلدية سعير المحترم

الموضوع : مساعدة الطلبة

تحية طيبة وبعد,,,

يرجى من حضرتكم التكرم بمساعدة الطلبة التالية اسماؤهم:

احمد ريعي

صائل عمرو

وهم من طلبة الكلية، للسماح لهم بتوزيع الاسبتانه الخاصة بمشروع التخرج والذي هو بعنوان:

"واقع المشاركة الشعبية ومدى تطبيقها من قبل البلديات المركزية والرئيسية في محافظة الخليل".

شاكرين لكم حسن تعاونكم معنا في خدمة الطلبة والمجتمع.

وتفضلوا بقبول فائق الاحترام

رئيس دائرة العلوم الإدارية

أ. محمد شلالفة

بسم الله الرحمن الرحيم

رابطة الجامعيين / محافظة الخليل
جامعة بوليتكنك فلسطين

University Graduates Union
Palestine Polytechnic University
(PPU)

التاريخ :2012/3/29

حضرة السيد رئيس بلدية اذنا المحترم

الموضوع : مساعدة الطلبة

تحية طيبة وبعد,,,

يرجى من حضرتكم التكرم بمساعدة الطلبة التالية اسماؤهم:

احمد ربعي

صائل عمرو

وهم من طلبة الكلية، للسماح لهم بتوزيع الاسبتانه الخاصة بمشروع التخرج والذي هو بعنوان:

"واقع المشاركة الشعبية ومدى تطبيقها من قبل البلديات المركزية والرئيسية في محافظة الخليل".

شاكرين لكم حسن تعاونكم معنا في خدمة الطلبة والمجتمع.

وتفضلوا بقبول فائق الاحترام

رئيس دائرة العلوم الإدارية

أ. محمد شلالفة

فلسطين – الخليل – ص.ب: ١٩٨
ضاحي وادي الربة – تلفاكس: ٢٢٣٣٠٥٠ ٢٢٣٠٦٨ ٢
Palestine - West Bank - Hebron P.O.box: 198
Wadi Al Hareih Campus / Telefax: 02-2233050 2230068

بسم الله الرحمن الرحيم

رابطة الجامعيين / محافظة الخليل
جامعة بوليتكنك فلسطين

University Graduates Union
Palestine Polytechnic University
(PPU)

التاريخ :2012/3/29

حضرة السيد رئيس بلدية الظاهرية المحترم

الموضوع : مساعدة الطلبة

تحية طيبة وبعد,,,

يرجى من حضرتكم التكرم بمساعدة الطلبة التالية اسماؤهم:

احمد ربعي

صائل عمرو

وهم من طلبة الكلية، للسماح لهم بتوزيع الاسبتانه الخاصة بمشروع التخرج والذي هو بعنوان:

"واقع المشاركة الشعبية ومدى تطبيقها من قبل البلديات المركزية والرئيسية في محافظة الخليل".

شاكرين لكم حسن تعاونكم معنا في خدمة الطلبة والمجتمع.

وتفضلوا بقبول فائق الاحترام

رئيس دائرة العلوم الإدارية

أ. محمد شلالفة

فلسطين – الخليل – ص. ب: ١٩٨
مباني وادي الهرية – تلفاكس: ٢٢٣٠٠٦٨ ٠٢-٢٢٣٣٠٥٠
مباني أبو كتيلا – تلفاكس: ٠٢-٢٢٢٠٦٢٠

Palestine - West Bank - Hebron P.O.box: 198
Wadi Al Hareih Campus / Telefax: 02-2233050 2230068
Abu Ktela Campus / Telefax: 02-2220620
Abu Romman Campus / Telefax: 02-2231921

بسم الله الرحمن الرحيم

رابطة الجامعيين / محافظة الخليل
جامعة بوليتكنك فلسطين

University Graduates Union
Palestine Polytechnic University
(PPU)

التاريخ :2012/3/29

حضرة السيد رئيس بلدية يطا المحترم

الموضوع : مساعدة الطلبة

تحية طيبة وبعد,,,

يرجى من حضرتكم التكرم بمساعدة الطلبة التالية اسماؤهم:

احمد ربعي

صائل عمرو

وهم من طلبة الكلية، للسماح لهم بتوزيع الاسبتانه الخاصة بمشروع التخرج والذي هو بعنوان:

"واقع المشاركة الشعبية ومدى تطبيقها من قبل البلديات المركزية والرئيسية في محافظة الخليل".

شاكرين لكم حسن تعاونكم معنا في خدمة الطلبة والمجتمع.

وتفضلوا بقبول فائق الاحترام

رئيس دائرة العلوم الإدارية

أ. محمد شاكلفة

فلسطين – الخليل – ص. ب: ١٩٨
مباني وادي الهرية – تلفاكس: ٢٢٣٠٠٦٨ ٢٢٣٣٠٥٠-٠٢
مباني أبو كتيلا – تلفاكس: ٢٢٢٠٦٢٠-٠٢

Palestine - West Bank - Hebron P.O.box: 198
Wadi Al Hareih Campus / Telefax: 02-2233050 2230068
Abu Ktela Campus / Telefax: 02-2220620
Abu Romman Campus / Telefax: 02-2231921

بسم الله الرحمن الرحيم

رابطة الجامعيين / محافظة الخليل
جامعة بوليتكنك فلسطين

University Graduates Union
Palestine Polytechnic University
(PPU)

التاريخ :2012/3/29

حضرة السيد رئيس بلدية السموع المحترم

الموضوع : مساعدة الطلبة

تحية طيبة وبعد,,,

يرجى من حضرتكم التكرم بمساعدة الطلبة التالية اسماؤهم:

احمد ريعي

صائل عمرو

وهم من طلبة الكلية، للسماح لهم بتوزيع الاسبتانه الخاصة بمشروع التخرج والذي هو بعنوان:

"واقع المشاركة الشعبية ومدى تطبيقها من قبل البلديات المركزية والرئيسية في محافظة الخليل".

شاكرين لكم حسن تعاونكم معنا في خدمة الطلبة والمجتمع.

وتفضلوا بقبول فائق الاحترام

رئيس دائرة العلوم الإدارية

أ. محمد شلالفه

فلسطين – الخليل – ص.ب: ١٩٨
مباني وادي الهرية – تلفاكس: ٢٢٣٠٠٦٨ ٠٢-٢٢٣٣٠٥٠
مباني ابو كتيلا – تلفاكس: ٠٢-٢٢٢٠٦٢٠

Palestine - West Bank - Hebron P.O.box: 198
Wadi Al Hareih Campus / Telefax: 02-2233050 2230068
Abu Ktela Campus / Telefax: 02-2220620
Abu Romman Campus / Telefax: 02-2231921

ABSTRACT

This study aimed to diagnose the reality of community participation from the viewpoint of heads and members of central and major municipalities in the province of Hebron.

The research team applied a descriptive approach to conduct this study, and used two tools which are the questionnaire and interview. The questionnaire was distributed to all subjects that were 79 heads and members. 59 of the questionnaires were recovered, analyzed, statistically treated, and the interview was with a professor in law.

The findings of study indicate that the community participation greatly affects the local areas in its contribution in getting benefit of experts. In addition, the municipalities contribute to the promotion of popular participation significantly through the information that relates to development projects. The findings of the study also reveal that meetings with community leaders, well-known people is the best method used in supporting community participation. With regards to the determinants of community participation political instability was the most important factor that limits the effectiveness of community participation.

Moreover there were no statistically significant differences due the variables of age, sex, qualification, duration of membership, method of choice for the local council, and geographic location on the effects for community participation at the local areas. Finally, the study found that the law of Palestinian municipal elections and the law of Palestinian municipalities encouraged community participation through the right of candidacy and election of the citizens in the local areas.

The study recommends increasing community participation through all possible and available methods. Also, the municipalities should follow the easiest, fastest, and desired methods to citizens of community participation to ensure the largest base possible of community participation and avoid all obstacles that may limit the community participation. Finally, it recommends activating the governmental laws that allow citizens to participate in the local issues.